

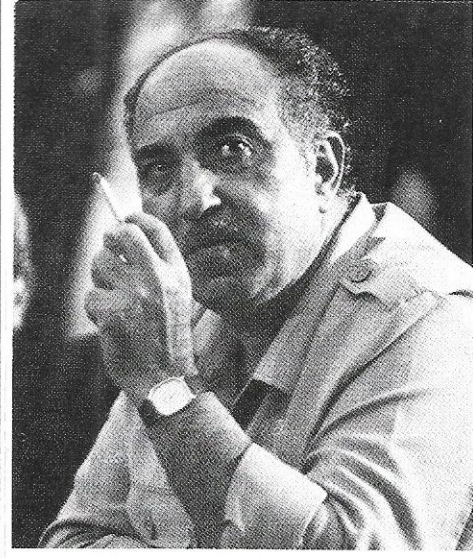
على الأقل



ما بعد 14 ديسمبر . الميثاق الوطني
وحقوق الانسان . النشر في المغرب

م. عبد الهادي القباب . عبد الرحمن بنعمرو
ابراهيم ياسين . عبد الرحيم الجامعي
عبد اللطيف اللعبي . جمال الصوراني

شهداء الثورة



اختار الاعداء ميقاتا مدروسا لتنفيذ جريمة اغتيال أبي إياد وأبي الهول وفخري العمري، أي قبل اندلاع حرب التحالف العدواني ضد الشعب العراقي في منتصف الشهر الماضي، فكان الاثر مركبا. لانه بقدر ما كشفت الجريمة تريبص العدو برموز الثورة الفلسطينية وسعيه المتواصل لتصفية حركتها، بقدر ما أظهرت الحرب العدوانية شراسة الهجمة التي تستهدف الشعب العراقي وشعوب الامة العربية قاطبة. فكانما أريد لهذا الاثر المركب أن يكون أيدانا باشعال الحرائق في جسم هذه الامة والقضاء على تطلعاتها القومية في التحرر والانعقاد. وليس يكفي أن نتصور أن اغتيال قادة الثورة الفلسطينية، فضلا عن الاغتيال اليومي لابنائها ومناضليها، ضريبة من ضرائب الكفاح التحرري، فهذا أمر مقرر (ومتوقع في كل حين) من قبل الاعداء والمتريصين، بل وأن نؤكد على أن أي مساس بكيان هذه الحركة، بالنظر الى فعلها في بنى المجتمعات العربية وبورها المؤكد في صياغة الوجدان القومي الديمقراطي وصيغتها النضالية في العمل والتحويل (رغم مطلق الظروف التي أحاطت بها)، هو بدون جدال مساس بحياة النضال التحرري على الصعيد العربي بعامه. ومن هنا كانت خسارتنا في اغتيال أبي جهاد وصحبه وفي جميع شهداء الثورة / الانتفاضة خسارة يستشعرها كل تحرري يؤمن بأن الاستشهاد فعل ولكنه رزية مع ذلك وليس لنا الا أن نحلم بأفق الغد المنتظر لكي نتحرر من جميع الاحزان الطارئة.

على الأمل

في هذا العدد

عنابر للشعير في

الأزمة

- 4 حوار مع نوبير الاموي
7 مكونات الوضع السياسي
9 ملاحظات حول الاضراب العام

مابعد الميثاق الوطني

- 13 مقدمات عامة
15 حوار مع ابراهيم ياسين
19 استقلال القضاء ودولة القانون
20 حوار مع عبد الرحمن بنعمرو
27 حوار مع عبد الهادي القباب

المتابعة العربية

- 31 الديمقراطية... الثقافة... فلسطين
35 حوار مع جمال الصوراني
37 الجزائر بين الانفتاح والحجاب

المتابعة الثمانية

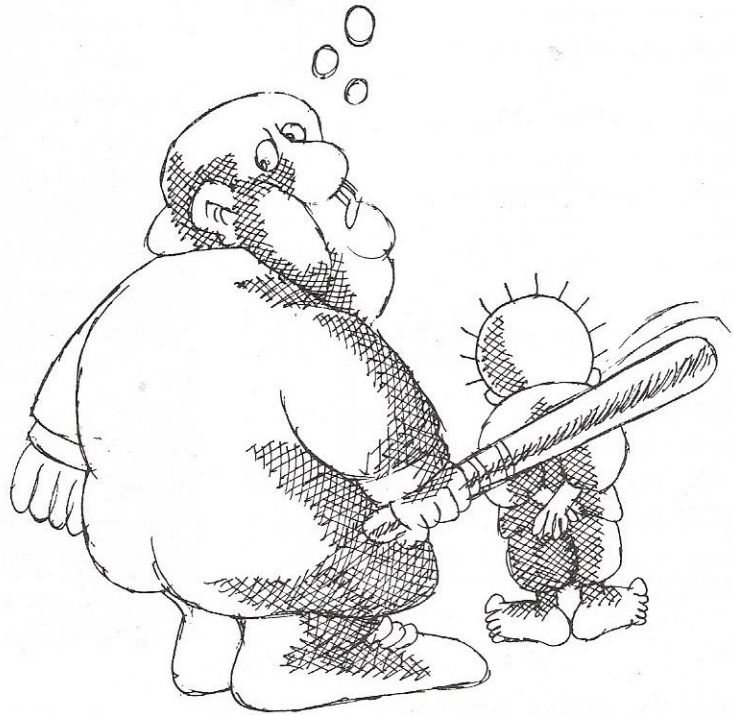
- 41 شهادات:
سعيد يقطين، محمد الدغمومي، سعيد
علوش، قمري البشير، الحبيب الدائم ربي
47 عرس الآخرين

نساء

- 50 صورة المرأة في جريدة العلم
54 حوار مع نجية مالك

كاريكاتير

كل فلسطيني متهم حتى تثبت إدانته



المدير المسؤول

محمد معروف

رئيس التحرير

عبد القادر الشاوي

■ عنوان المراسلة ■

على الأقل

ص.ب 198. سلا - المدينة سلا

■ ملف الصحافة ■

17 / 90

■ الإيداع القانوني ■

1990 / 88

■ التقييم الدولي ■

ISSN 0851 / 8335

■ السحب ■

مطبعة النجاح الجديدة - البيضاء

■ التوزيع ■

شوسبريس

عنوان الغلاف : جاريد

المقالات المنشورة تعبر عن
رأي أصحابها

العلمة الأخرى

- 1 -

لقد اجتهدنا في العدد الاول، الذي وضعناه بين يدي القارئ في منتصف الشهر الماضي (يناير 1990) على قدر ما امكنا الاجتهاد إخراجا ومضمونا. وكان دافعنا ان تقدم، بتواضع، لمن استقبلنا صيغتين للعمل: واحدة ممكنة أنجزناها في ضيق مادي وارهاق معنوي، وأخرى مفترضة حملناها ضمينا دعوة مفتوحة لجميع القراء لكي يتجاوبوا معنا ويقدموا بدورهم على إسعافنا بما يرونه، آراء ومناقشات ومقترحات وموضوعات، قابلا لبورة هذا المشروع الاعلامي الوليد وتطويرة ودعمه. وليس من الضروري ان نعيد الدعوة لنفس الغاية في هذا العدد، لأننا نتصور مبدئيا ان مرحلتنا كلها قررت في شأن اختيارنا، ديمقراطيا، ان يكون مفتوحا ومتعددا ومستقلا. بل ان عملنا كله مسند بدعوة أصلية يستشعرها جميع العاملين في سبيل التقدم، ولم يكن لنا الا فضل المبادرة أولا، وهي شيء قليل، والتضحية ثانيا، وهي شيء أقل. يكفي ان نعلن إخلاصنا، في مستهل هذا العدد للعمل في دائرة واضحة.

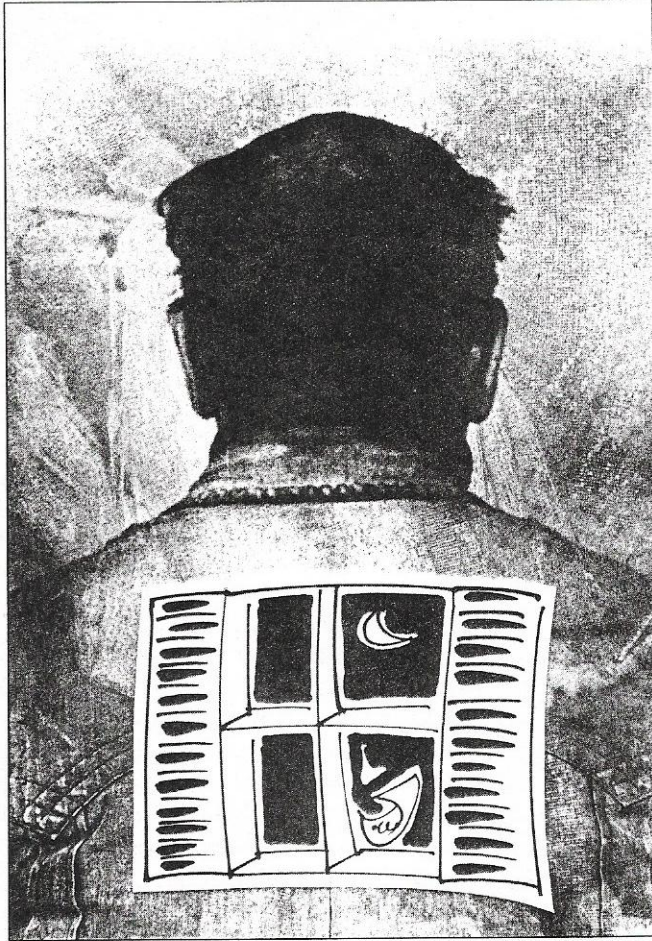
- 2 -

وسوف يلاحظ القارئ لهذا العدد اننا تقدمنا نسبيا في تجاوز ما اخطأنا فيه من قبل، لأن الملاحظات والمقترحات التي تقاطرت علينا من مختلف القراء والاصدقاء جعلتنا نسابق رغبتنا الاكيدة في التطور. وهو ما يشعرا بالفرح ولكنه يقلدنا، في نفس الوقت، مسؤولية فنية وأدبية نأمل - مع الزمن - بلوغ مستواها كلما كان السبيل اليها ممكنا. على ان هناك من الاحداث الجارية، بالتسارع الذي يفرضه منطقها، غالبا ما تجعل الارادة الشخصية الواعدة محض تخمين دون تحقيق غاياتها عنف الواقع وهول تناقضاته. ولعلنا نشير بهذا تحديدا للعدوان الأمريكي الجديد (بتحالفه مع قوى غربية تابعة وعربية عميلة) الذي استهدف الشعب العراقي وشعوب الامة العربية اجمعها طمعا في تحقيق اهدافه ومصالحه الانية والاستراتيجية... والمجلة آنئت ماثلة للطبع! ومع اننا نرى ان الشحن السياسي العاطفي للنسكب من بعض الاقلام، وخصوصا في تعاطيه مع المعركة القومية بدون تقدير يذكر لآفاقها الممكنة والمفترضة، لا يستجيب لمطالبات الدعم الحقيقي الذي يفرضه مجابهة العدوان والتصدي لآليات تدميره، الا اننا مع ذلك لا نستطيع، في هذا الحيز الخاص، الا ان نعبر عن انحيازنا للتصور العقلاني الذي يأخذ بنظر الاعتبار جميع المتغيرات المرتبطة بالعدوان وبالقدرة على رده. ان المعركة في الحقيقة اكبر من ان يكون الدعم اللفظي بيانا من اجل نصرتها، وفي ذلك غاية الحذر والتوقع. فليكن السلام المبني على الديمقراطية والعدل والحرية وتقرير المصير دعوتنا على الأقل. □

ع. القادر الشاوي

ما بعد 14 ديسمبر

عناصر للتفكير في الأزمة



لم تتفجر مكونات أزمة مستديمة في 14 دجنبر فقط، بل اختتم عقد الثمانينات دورته الزمنية بانقلاب مؤكد في التراكم الذي بلورها وطعمها واستجمع تعقيداتها المتنوعة في بؤرة التحول. وليس مما يدخل في باب قانون هذه الأزمة أن نذكر أن المغرب خلال العقد المذكور عرف هزات عميقة متتالية ليست في حقيقة الأمر إلا من حاصل توجهات اقتصادية واجتماعية وسياسية ادت بالتدرج الى سحق فئات عريضة من الشعب المغربي واجهزت على توقه الديمقراطي في التحرر والتقدم، مثلما اطبقت على التنظيم المجتمعي فقلصت مجال العمل وكبحت دواعي الفعل الديمقراطي، ويمكن القول بأنها حددت، بفعل ضوابطها المفروضة، آفاقا لا يجوز اختراقها الا تحت طائلة التهميش او الزجر او القمع او ما شاكل ذلك من مشروطات الالغاء. ولذلك فقد بينت احداث 14 دجنبر ان النضال على قاعدة الوضوح المطليبي والسياسي يستطيع التحلل من ضوابط الازمة نفسها لانه اسلوب لتعريضها والاحتجاج عليها، مثلما يستطيع اختراق ضوابط القمع لانه نقيضه وعنفه المضاد.

ولعل ابرز درس يستفاد من هذا وذاك ان حياتنا العامة بمختلف ابعادها ما عادت تحتمل الا التغيير، وان جميع "العقود الاجتماعية" التي فرضتها شروط مراحلها في السابق اصبحت ملغاة، وعلى النضال الديمقراطي ان ينتهج، على ضوء المتغيرات المحلية والدولية، مشروع التحول كحق واختيار. □

ما بعد 14 ديسمبر

نوبير الاموي،

المغرب ليس جزيرة



ومهما فعلنا، فانه لا يمكننا أن نمنع العالم من الاهتمام بنا. نتمنى فقط أن تكون أسباب ذلك الاهتمام معقولة... (أن ما حدث في فاس) هو نفس السيناريو الذي عاشته الدار البيضاء سنة 1981. فلتجنب أي انزلاق أعطينا تعليمات للمنخرطين كي يبقوا في منازلهم وأن لايشكلوا فرق السهر على تنفيذ قرار الاضراب في أماكن العمل. ومع ذلك عملت السلطات على إفشال اضراب الحافلات بتجنيد لها أشخاص غرباء عن وكالة النقل الحضري. وتم نقل المتجولين بالمجان في الحافلات لظهار أن الوضع عادي.

وقد نتجت عن ذلك تجمعات صغيرة كانت قابلة لأي استفزاز. ولم تتأخر الأحداث عن الوقوع لأن الأطفال هاجموا الحافلات. ومن الملاحظ أن انتشار قوات الأمن كان ضعيفا، ربما لأن السلطات كانت تتوقع الأسوأ في الرباط والبيضاء. لقد احتلت مجموعات من المختلسين فندق المرينين ولم تتدخل قوات الأمن إلا بعد مدة ست (6) ساعات. وبصراحة فإن أحداث فاس لم تكن مفاجئة، لأن كل عناصر الانفجار كانت مجتمعة: اكتظاظ سكاني، مستوى مرتفع من التعليم وبالتالي وعي سياسي، تعامل غير عادل أن لم نقل سياسة تهيمش في حق المدينة... أن غضب فاس باعتبارها منطقة حساسة تدعو إلى التفكير... □

(من حوار أجراه حميد براءة مع نوبير الاموي لمجلة جون أفريك العدد 1566)

ع (إن الفرق بين الاضراب العام ليوم 14 دجنبر 1990 وما سبقه من أحداث خاصة بالاحداث الدموية يوم 20 يونيو 1981 هو) " أولا ان الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لم تقم به وحدها، بل بتنسيق وثيق مع الاتحاد العام للشغالين بالمغرب وبدعم من المعارضة بكاملها؛ ثم ان القمع- الذي لا يمكن مقارنته بقمع 1981 - لم يكن هو جواب السلطة الوحيد. لقد تخلت الحكومة فعلا عن عجزتها وقبلت فتح الملف الاجتماعي.

أحداث فاس لم تكن مفاجئة
لأن كل عناصر الانفجار
كانت مجتمعة...

وأجلناه بعد أن أخذت الحكومة على نفسها التزامات محددة: الزيادة في الاجور، إرجاع المطرودين إلى عملهم، فتح مفاوضات قطاعية... وبما أن الحكومة لم تف بالتزاماتها قررنا يوم 30 شتنبر 1990 طرح الاضراب من جديد. وكان من المقرر أن يتم الاضراب العام خلال شهر أكتوبر، ولكن بعد مشاورات مع الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، تم تحديده في يوم 14 دجنبر. ترون إذن أننا لم نأخذ أي جانب خارجي عن البلاد بعين الاعتبار في قرارنا. ومع ذلك فإن المغرب ليس جزيرة كما أن سكانه ليسوا نعامات!

أما العنصر الأكثر دلالة فكان ذا طابع سيكولوجي، إذ تم تجاوز مشاعر التشكك والخنوع واليأس التي كانت مسيطرة على الرأي العام في اليسار وما أبعد منه. لقد أصبح الناس منذ 14 دجنبر يؤمنون من جديد بالعمل النقابي واسترجعوا الرغبة في الكفاح لانتزاع حقوقهم... (اننا لم نر ذلك القمع الاعمى الذي عرفته 1981) لاسباب خارجية على الخصوص.

ففي الوقت الذي يحاور فيه الحكم النقابات في تونس والجزائر (حيث ضوعف الحد الأدنى للاجور) لا يمكن في المغرب القيام بأقل من ذلك. اضافة الى ذلك فإن الاهتمام المتواصل في فرنسا بحقوق الانسان في المغرب - ومهما قيل عنه - كان يفرض على الحكومة نوعا من الاحتراس. ان القمع يجب الكتمان ويكره الظهور أمام آلات التصوير... (إن اهتمام وسائل الاعلام الاجنبية بالمغرب خلال المدة الاخيرة لم يؤثر على اختيار تاريخ الاضراب العام) فلا علاقة بين هذا وذلك كما يؤكد ذلك تسلسل الاحداث. لقد سبق أن حددنا الاضراب العام قبل ثمانية أشهر وبالاخص يوم 19 أبريل 1990:

مصطفى العلمي



عزيب امره
الوكشي كان
عامد آرز - ع

والحقيقة أن (أكرام) خطب في الوقت المناسب، إذ يمكن القول مجازاً بأنه يجازف برأيه الشخصي في ظل مصداقية المعارضة داخل البرلمان نفسه وفي ارتباط مع أحداث 14 جنبر على مستوى الشارع. وهي مجازفة لاتعكس تحولا في الوعي، كما أريد لنا أن نفهم من الاشارات التي أسبغت عليه، بل تصدعا في الاختيارات المحكّمة تطور المجتمع. ولذلك فهو خطاب من داخل الأزمة وهنا تكمن أهميته وجراته.

يقد أدركت المعارضة الوطنية ذلك ولو أنها علقت عليه بنبرة تشفي.

والواقع أن السيد أكرام أجاد، بمسؤولية خاصة في تشخيص الأزمة، بأشارات عينية، من الداخل. أي برؤية أولئك الذين تشبهوا، على امتداد حقبة طويلة من الزمن، بالهذر الليبرالي، فخططوا لاقتصاد البلاد لكي يكسروا استغلال المنتجين الفعليين ورسوموا سياستها، بقلم التعددية الجاف، لتهميش المعارضة وتفتيت النظام الاجتماعي واعتبروا الثقافة مواسم سياحية وغيبوا باسم قانون المصادرة ما لا يروق لهم من تعبيرات الاحتجاج والمواطنة والاختلاف والحق

إسلكة (فائدة) من رتبته في الدولة العثمانية يدبرها عمال - معنا نسمع فيه
 في حالات الحظرية يدبرها عمال - معنا نسمع فيه
 بحواليت أن ~~مدير~~ إدارة الجمارك والرائية التغير
 المباشرة سبعين عند رأسها عامل - وسري يهل بنا
 الموت كثير أملاك الهومية والسبب الهومية
 والسيارات والفصليات والوزارات الأخرى والعلقيات
 والجامعات والمعاهد والمدارس العليا والجماعات
 السواب - والجلوس الأعلى للفقهاء - ينسب كل
 عمال إدارة على طهوفه ومقره لوزارة الداخلية
 كمن ثم كمن هذه التفرعات والقطاعات التي
 أصبحت حديث الخاضع والعام . ~~في سنة ١٢٨٠ هـ~~
~~مع عملها في سنة ١٢٨٠ هـ على يد~~
~~المدير بها في سنة ١٢٨٠ هـ على يد~~
~~السيد~~

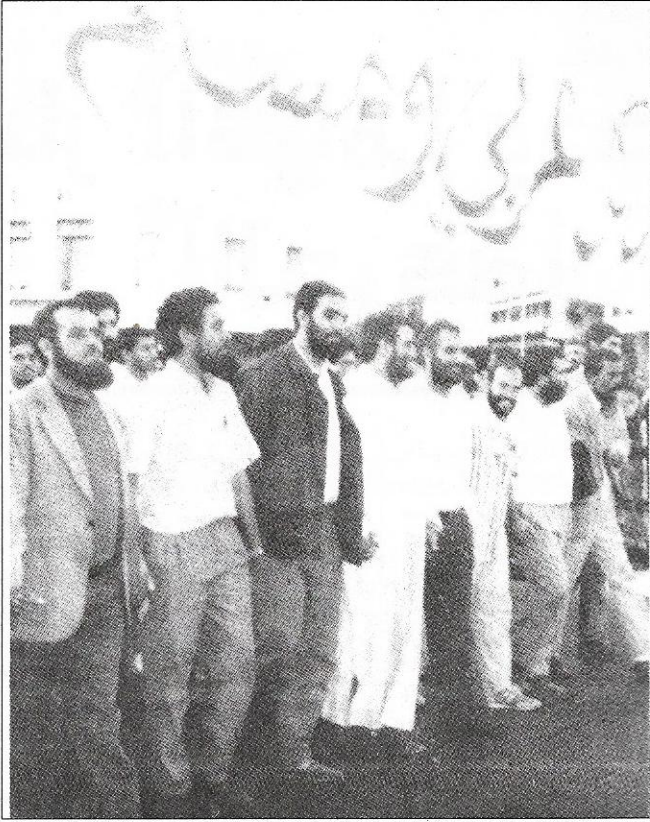
خطاب اکرام خطبہ

ما بعد 14 ديسمبر

الجماعة الإسلامية:

من الدعوة الى
السياسة

كانت (الجماعة الإسلامية) التي يتكلم باسم مكتبها التنفيذي السيد عبد الاله بنكيران قد نشرت في أوائل ديسمبر، بمناسبة الدعوة للاضراب العام الذي قرره المركزتان (ا.ع.ش/ك.د.ش) بيانا صحفيا أعلنت فيه أن الظروف "التي تعيشها فئات عريضة من الشعب المغربي المسلم من الاستضعاف والفقر... الخ لتعتبر بحق ظروفًا غير لائقة". ولذلك قومت الدعوة الى الاضراب العام كمسألة "مشروعة ومطلوبة حتى ينتبه أولوا الامر".



مبتدعة، بل وتطاولت على المعارضة الوطنية لكي تشن على اختياراتها، فيما لم تنل (الحكومة) منها سوى المطالبة ببذل "جهود أكبر في مجال ضمان الحريات العامة واحترامها وحمايتها وخاصة العنول عن سياسة الاقصاء والتضييق على الاسلاميين"... فكأننا الباعث على إعلان موقف الاضراب، من قبل ومن بعد، هو إفهام ذوي القرار بحسن النية المعقودة على طلب الشرعية المنوعة.

ومع إننا لاننكر على (الجماعة) حقها في العمل السياسي الا حين تنكره على غيرها بغير موجب سياسي، إلا أننا نتساءل: أي داع هناك لأحكام الاسلام في متحرك لا كفر فيه ولا يملك أي مخلوق أهلية تكفير الخاضعين لقماره؟ ولماذا يسخر الدين هكذا بسهولة لوجه المنافع السياسية الزائلة؟

أما نسيم المغازلة الحقيقية لحزب الاستقلال أو لغيره من الاطراف التي لاتندرج في خانة (الاتجاه اليساري) تحديدا فهو بغير حب حقيقي على الأرجح □

أ.ص

الاستقلال" بحيث "ارتهن مجتمعنا بقيد التبعية الفكرية والاقتصادية والسياسية للغرب... فاتسعت دائرة الفقر... وتفشت الرشوة والمحسوبية... الخ" دون أن تغفل عن توجيه النقد أيضا لما دعت به (بالاتجاه اليساري) وداعية في نفس الوقت "لقيام بمراجعة شاملة على أساس الاسلام...". وربما كانت هذه العودة المتأخرة نسبيا من حاصل تأكيد موقف المشاركة المذكور من قبل. ولكن الصورة الان لها طابع إيديولوجي محض. أي أن (الجماعة) أرادت للاضراب العام أن يكون مناسبة خاصة للدعوة ولو بالتاكيد على مصادرة مغلوبة (الانحراف عن جادة الدين الاسلامي). والواقع أن العودة، بهذا المنطق، ماعادت تقنع المسلمين أنفسهم بما يراد لهم أن يقتنعوا به من طرف (جماعة) خاصة، لانه أضحي من المكرر والمرنول، في ذات الان، أن يتحول دين الله الى مبرر للاشتغال بسياسة الدنيا.

ويزيد هذا بيانا أن (الجماعة) مع اعترافها بجنور الازمة أدانت حركة الاضراب بصورة مكشوفة من خلال وصفها إياه بنعوت

ثم طالبت "جميع الاطراف المعنية الى حوار جاد ومثمر" وألحت على وجوب ممارسة حضارية ملتزمة تاركة لاعضائها، في نفس الوقت "حرية المشاركة أو عدمها...". ويبدو من هذا البيان أن أمر مساندة الدعوة الى الاضراب توافقت مع عودة صدور جريدة (الرأية) المعبرة عن لسان هذه الجماعة بعد ان أوقفت السلطة جريدتها الاصلية (الاصلاح) من قبل، وبصورة خاصة مع تبلور موقف يراد به اعطاء نفس سياسي للجماعة وإظهارها بمظهر المشاركة في شؤون الصراع الاجتماعي تمهيدا للاستئناس بمتطلبات الوجود العلني والشرعي التي تعمل الجماعة على بلورته منذ فترة وتحول السلطة دون تحقيقه منذ فترة أيضا.

وعادت هذه الجماعة، تأكيدا لذلك، لكي تنتشر بيانا آخر بعد مرور أزيد من أسبوعين على حركة الاضراب العام.

ولكنها شددت هذه المرة على جوهر الازمة معتبرة "أن أصل المشكلة... يكمن في الاختيار الذي سارت عليه أمتنا منذ

ما بعد 14 ديسمبر

مكونات الوضع السياسي في المغرب

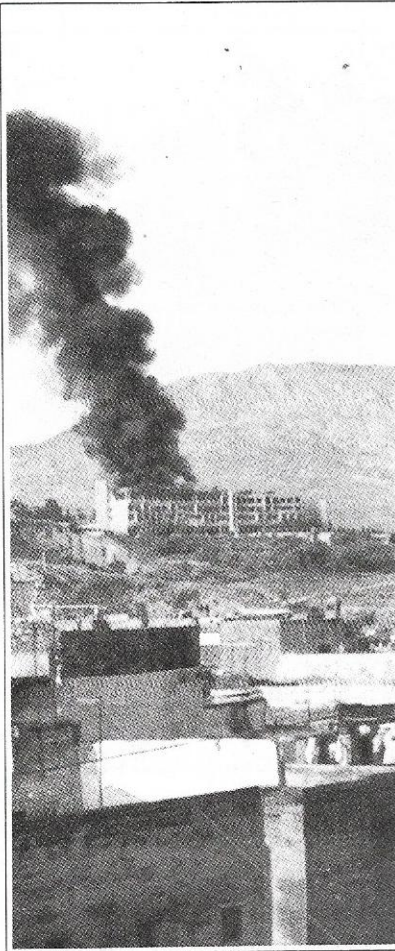
مصطفى الجوهري



إذا كانت مرحلة قبل صيف 1990 قد عرفت عدة

مؤشرات سياسية توجي بانفراج سياسي في البلاد، نذكر منها تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الانسان (رغم علاقته) وطلب مذكرات من أحزاب المعارضة بخصوص التعديلات الدستورية المطالب بها وفتح الحوار مع النقابات العمالية بعد تأجيل الاضراب العام الذي دعت اليه الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في شهر أبريل 1990، وانتشار الاشاعات والتصريحات عن قرب اطلاق سراح المعتقلين السياسيين،

فان الوضع لم يخل من المحطات الدالة على استمرار نفس النهج السلطوي القديم ونفس العقلية في التعامل مع مختلف القضايا التي عرفت تلك الفترة نذكر منها التعامل الحكومي (الصمت المطلق) مع رد فعل قوى المعارضة والمنظمات الحقوقية والنسائية على الدرس الرمضاني لوزير الاوقاف الذي هاجم فيه حقوق النساء ومقومات الديمقراطية الحديثة وما نص عليه دستور البلاد في هذا الباب، وأيضا الفهم الرسمي للحوار مع المنظمات النقابية الذي يبقى شكليا لامضمون له... الخ. وإذا كان ملتزم الرقابة قد شكل محطة استطاعت فيها أحزاب المعارضة الديمقراطية أن توحد وقفتها لفضح الاختيارات السياسية والاقتصادية



احتراق فندق المرينيين بفاس

والاجتماعية الرسمية التي أدت الى مزيد من التفقير والتسلط والطرود والتهميش... فانها - أي محطة ملتزم الرقابة - قد شكلت مرحلة جديدة في تقارب المعارضة والتقاء حول عدد من القضايا التي عرفها الدخول

السياسي والاجتماعي، منها مصادقة المنظمات الحقوقية على الميثاق الوطني لحقوق الانسان وبالأخص العمل المشترك والمواقف الموحدة للمركزيتين النقابيتين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب الذي يعد بحق محطة نوعية هامة في تطور الوعي والممارسة النقابيين (بل وحتى السياسيين) ومتطلبات مواجهة الاوضاع المتردية على كافة المستويات. الا أنه لا بد من الاشارة أيضا الى أن الدخول السياسي قد عرف توقف الحديث عن تطورات تعديل الدستور واطلاق سراح المعتقلين السياسيين كما استمرت الخروقات في مجال حقوق الانسان ومن ضمنها التضيق على حرية الصحافة، ولم يعد الحوار مع المركزيات النقابية الا مجرد كلام لانه لم يفض الى أي تقدم ولا أية نتائج، خاصة أن الحكومة عجزت عن تقديم جواب واضح وملمس على الحد الأدنى من الملف المطلي للنقابات. في ظل هذا الوضع العام شكل الاضراب العام ليوم 14 دجنبر 1990 معركة نضالية هامة وضرورية لمواجهة التردّي الشامل في الوضع بالمغرب، كما أفرز الاضراب العام عددا من المعطيات التي لا بد من رصدها في تطور الصراع من أجل ديمقراطية فعلية ومتطلبات ذلك :

1- لقد عرف عقد الثمانينات تزايد وتنامي التذمر والسخط الشعبيين نتيجة انعكاسات السياسة الرسمية على كافة مستويات الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية. وهكذا عرف المغرب ثلاث هزات اجتماعية بارزة لم تجد الحكومة من رد عليها وعلى أسبابها الا العنف الدموي الذي خلف أعدادا كبيرة من الضحايا بين قتلى وجرحى ومعتقلين صدرت في حقهم احكام قاسية. ان تنامي الغضب الشعبي قد ظهر بشكل واضح خلال احداث 14 و15 دجنبر 1990 وما تلاها (الاحتجاج على الزيادة في التسعيرة المفروضة على البضائع في الاسواق) بحيث أنه لم يقتصر كما في السابق على المراكز الحضرية الكبرى، بل تعداها ليشمل عددا من المراكز الصغرى (سوق السبت، تاوجطات، الحاجب...). كما أن الاجماع



مكونات الوضع

الذي تحقق حول إدانة السياسة الحكومية باعتبارها من الاسباب الرئيسية المفضية الى الاحداث التي عاشها المغرب في دجنبر 1990 قد شمل حتى فئات من رجال الاعمال من خلال مواقف هيأتهم التي وجهت عدة انتقادات علنية للعديد من مكونات السياسة الرسمية اقتصاديا واجتماعيا.

2- ويعد العمل
الوحدوي الذي طبع
الممارسة السياسية
لاحزاب المعارضة
بخصوص عدد من
القضايا سمة هامة
في الوضع
السياسي بالمغرب
سواء منها مواقف
المعارضة في
البرلمان عند تقديم
ملتمس الرقابة، أو
مقاطعة مناقشة
القانون المالي
الاخير أو البيانات
السياسية
المشتركة، والنشر

المتبادل لبياناتها على صحافة كل حزب (خاصة بين حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي). وفي نفس السياق، نلاحظ تقارب المراكزيتين النقابيتين الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب ووحدة عملهما أثناء الاضراب العام أو خلال الحوار مع الحكومة، إضافة أيضا الى العمل المشترك بين المنظمات الحقوقية (ومنها جمعيات حقوق الانسان) الذي انبثق عنه الميثاق الوطني لحقوق الانسان. وإذا كانت هذه الجوانب تشكل محطة هامة في تطور الصراع السياسي والاجتماعي في أفق توفير شروط متقدمة لبناء تجربة ديمقراطية فعلية وتحقيق حد أدنى من ضروريات الحياة البشرية، فإن هذا العمل

المشترك بين قوى المعارضة قد أبان عن الدور الذي يمكن لهذه القوى أن تقوم به لتطوير الوضع السياسي في المغرب والمصادقية المتزايدة التي تكتسبها ان هي اتخذت مواقف كفاحية أكثر تطورا من السابق. كما أبانت هذه المواقف الهامة (ومنها تلك التي اتخذتها داخل البرلمان) ان المعارضة الديمقراطية تمثل فضلا عن ذلك الشرط الضروري واللازم - حتى بالنسبة للدولة - لتكتسب التجربة مصادقية فعلية، وهذا ماكشف عنه بشكل واضح صمتها أثناء



مناقشة قانون المالية الاخير، حيث تبين أنه لا معنى للمؤسسة التشريعية في غياب المعارضة الديمقراطية وأن أحزاب أجهزة الدولة عاجزة عن أداء أي دور صحي في تطوير العمل السياسي. وهذا في اعتقادنا ما أرادت المعارضة إبرازه سياسيا من خلال مقاطعة المناقشة، دون التقليل طبعاً مما أعلنته من حيثيات لموقفها. كل هذا يسير في أفق ما تطالب به المعارضة من تعديلات دستورية ومن ضمانات لتطوير الممارسة الديمقراطية. الا أن ما يلاحظ لحد الان هو أن هذا العمل المشترك بين قوى المعارضة لم يرق الى مستوى بلورة برنامج حد أدنى يشكل قاعدة تلتف حولها مجموع القوى الوطنية الديمقراطية من أجل تحقيق

الاصلاحات الديمقراطية المتطلبة في الواقع المغربي. إن تشكيل جبهة ديمقراطية موسعة سيكون بمثابة النقطة النوعية الضرورية ذاتياً للارتقاء بالعمل الديمقراطي الى مستوى أعلى واستثمار الزخم الذي اكتسبته في المدة الاخيرة والتعبئة الشعبية الواسعة التي حققتها والتي أبانت عن الطاقات النضالية الهامة للشعب.

3- والملاحظ أن الدولة وأجهزتها لم تستطع مواكبة التحولات العميقة التي تحدث داخليا ودوليا. ذلك أنها تكشف عن نوع من التخوف والهلع أمام كل

حدث يستوجب
التعامل بروح
جديدة تتطلب
إخال تغييرات
نوعية في أساليب
الحكم وفي العقلات
والنصوص
والممارسات. وهكذا
ما ان أصبح
الاضراب العام
أمراً لا مفر منه
حتى تخلت الحكومة
عن بدلتها العصرية
وبدأت تلوح بكل ما
من شأنه إعاقة
الفعل الديمقراطي:

من التهديد بلا دستورية الاضراب العام، الى إطلاق الرصاص على المواطنين، الى تهديد قادة الاحزاب، الى خلق جو من الرعب من خلال عرض العضلات، التي تقنين - هو بمثابة الغاء - حق التجمع والتظاهر كما حدث على ضوء حرب الدمار في الخليج... كل ذلك - وغيره من الجوانب الاخرى - يعكس بعض مكونات الوضع السياسي في المغرب التي كشفت معركة 14 دجنبر 1990 عنها بشكل أكثر وضوحاً. ان كل الاحتمالات تبقى واردة ورهينة بمدى قدرة مختلف الاطراف على الفعل فيها والدفع بها في اتجاه التطور الذي لامحيد عنه من أجل ضمان التحولات الديمقراطية اللازمة في المغرب.



ما بعد 14 ديسمبر

ملاحظات حول الإضراب العام

محمد عطيل

ع

تبدى القراءة الاولى في الاحداث الاجتماعية التي عرفها المغرب، خلال العقد الاخير، وعلى فترات متقاربة (1981 - 1984 - 1990) أن هناك نمطا عاما، يكاد يميز هذه السيرة التي أصبحت تتراكم بشكل

لملموس، لتفتح في وجهي الركود السياسي والسلم الاجتماعي المراهن على استمرائتهما عبر أحداث سياسية سابقة، شرخا واسعا لا يمكن محاصرته الا بتحديد القاسم المشترك بين هذه الاحداث. وبالتالي تفكيك بعض آليات الغموض السياسي الذي يلف " الحدث " ليجعله واهيا في أقصى درجات خطورته، محاصرا نتائجه وانعكاساته، داخل إطار إصلاحي/ترقيعي، ضيق يرتبط أساسا بهاجس امتصاص النقمة الشعبية، وإفراغها من مضامينها الاجتماعية والسياسية الحققة.

تحليلات القوى الوطنية والديموقراطية، في هذه الاعاقة، المتبناه بشكل واع من طرف الدولة، في "الازمة الهيكلية" والاختيارات اللاشعبية". الامر الذي دفع في اعتقادنا بوجود ثوابت كامنة ومستمرة في هذه المواجهة، سوف نحاول اختزالها في ملاحظات أساسية، يكون الغرض منها، تعميق النقاش والحوار، حول طبيعة الحركات الاجتماعية بالمدن المغربية، ومدى مساهمتها في إقرار التغيير السياسي، أو على الأقل التأثير على القرار السياسي بالبلاد.

(1) الشكل الاقتصادي المطالب:

فاذا اعتبرنا النضال السياسي للطلّاع الوطنية والديموقراطية، مقياسا لطبيعة العلاقة أو المواجهة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، بكافة أشكاله النيابية والمؤسسية، فإن ما نستخلصه هو ثبات - أوديمومة - المحددات الموضوعية التي تشكل الارضية المادية لتلك المواجهة، وبالتالي انفلاق المجتمع السياسي. دون جيمع الاصلاحات والاقتراحات أو الطلبات التي يطرحها المجتمع المدني، في أفق التطور التاريخي الذي فرضته العشر السنوات الاخيرة. وقد عبرت بعض المفاهيم في

لقد كان المحرك الاساسي للاحداث الثلاث، هو الاختلال الذي أصاب التوازن القائم بين المستوى المعيشي والقدرة الشرائية. وبالتالي تركّز الاحتجاج حول الرفع من الاجور بما يساير طبيعة الحياة المعيشية وتطوراتها (1981)، حيث تزامن كل ذلك، مع حدث سياسي ونقابي شهدته الساحة الوطنية، وهو بروز الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والتي سارعت في نشوة انتصارها على البيروقراطية النقابية، الى تحريك قطاعين من أهم القطاعات الحيوية بالبلاد (التعليم، الصحة) غير مراعية لاهمية استكمال، أطرها، وفروعها الاساسية على المستوى الوطني.

ورغم ذلك فقد حظي نداء الاضراب بمساندة شعبية عامة، خصوصا في مدينة الدار البيضاء.

الا أن الموقف الرسمي تجاهل هذا الاحتجاج، ونعته بأقذع الصفات، مبرزا خطورته على الوحدة الترابية، وعلى قوة وصلابة الجبهة الداخلية. مغنيا في نفس الوقت كل المطالب النقابية والسياسية التي تقدمت بها المعارضة بشكل خاص.

وقد استمرت هذه الملفات المطالبة، مطروحة الى حدود سنة 1984، حيث ترافقت مع افلاس وعجز القطاعات الاجتماعية عن الاستجابة لطموحات الجماهير وخاصة في التعليم والعدل والصحة والشغل والسكن. وبظهور "الخصوصية" كشكل ليبرالي هجين، تضاعفت المشاكل لتصبح أزمة البطالة، وبطالة الخريجين من الاسباب القوية في تحريك الاضراب العام ليوم 14 دجنبر 1990.

وعلى هذا الاساس يمكن القول، انه وخلال عشر سنوات لم يتحقق الملف المطالب الذي تقدمت به المعارضة - وعبر جميع أشكال نضالها - السياسي البرلماني - الا بقدر ضئيل. والمقارنة البسيطة بين المطالب التي طرحها الاضراب سنة 1981 وبين ما طرح سنة 1990، تؤكد أن الحركة الاجتماعية بشقيها النقابي والسياسي، تعيش ثقلها التاريخي، بما يشكله من تناقضات وإعاقات. "انظر الجدول في الصفحة الموالية".



ملاحظات حول الاضراب

المطالب سنة 1981	المطالب سنة 1990
1 - الزيادة في الاجور والتعويضات	1 - الزيادة في الحد الأدنى للاجور
2 - الترسيم والترقية	2 - رفع قيمة التعويضات العائلية
3 - احترام الحق النقابي	3 - توسيع الترقية الداخلية
4 - توفير الظروف الانسانية و القانونية الضرورية للعمل	4 - احترام الحقوق النقابية والسياسية
5 - حق الاستفادة من صندوق التقاعد والضمان الاجتماعي	5 - ارجاع المطرودين

جدول للمقارنة
بين
المطالب
في
اضرابي
1981 و
1990

بمطامح الرأسمالية العالمية، والتي ساهمت من موقع التحولات والتغيرات المؤثرة في مسارها، في إنعاش دور هذه البورجوازيات، وإعطائها الصدارة على مستوى أكثر من بلد مغربي وعربي (تونس، الجزائر، المغرب، مصر، الأردن...).

(2) المجال المهمش :

الملاحظة الثانية، تتمحور بالخصوص حول تحديد طبيعة الاطار الحضري المميز لهذه الاحداث، الذي لا يمكن إغفال مدى تأثيره على توجيه سلوك المضربين، ومستويات وعيهم المباشر أو غير المباشر. فباستثناء الدار البيضاء، نجد أن المدن الأخرى (تطوان، طنجة، فاس، الناظور، مكناس، تاروجطات...) هي مدن هامشية، لاتحظى من حيث الدعامة الاقتصادية والسياسية لسيطرة تحضرها، إلا بالقدر الضئيل. مع الإشارة بالطبع الى الدور البارز الذي تلعبه البورجوازية الطفيلية -المهيمنة داخل هذه المدن- والمتكونة في غالبيتها من بورجوازية الكيف والتهريب، وبعض عناصر البيروقراطية الادارية، وأفراد الخزن، من تخريب لاقتصاد الكفاف، الذي قامت عليه هذه المدن حتى أواسط السبعينات. بالإضافة الى ذلك يتميز النشاط الاقتصادي والانتاجي داخل هذه المدن، بغياب المؤسسات الصناعية

لم يعد الفقر مقتصرًا على الشغيلة والكادحين حيث أصبح الحرمان من الضروريات مشتركا بين مجموعة فئات اجتماعية

الكمبرانورية مع بقايا الاقطاع والبورجوازية الكبرى، والبيروقراطية الادارية والعسكرية، الى إعادة انتاج طبقة مشوهة، ظهرت خلالها طبقات بورجوازية طفيلية. تقوم في تحقيق ثرواتها - على النهب والاستغلال والرشوة، والسمرة والشطط في استعمال السلطة، وانتهاك حقوق الانسان، لم يعد معها - وبوجودها - الخطاب التعظيمي للسلطة السياسية الرسمية، قادرا على سترها، أو إخفائها عبر مختلف شعاراته التي كانت مسؤولة في الماضي عن تعطيل الحركة الجماهيرية الاجتماعية.

ج - غياب الدور الاجتماعي للدولة، وظهور مشروع "الخصوصية" كعمليتين متكاملتين في الواقع، انتقال ميزان القوى للبورجوازية الاحتكارية، وارتباط هذه الاخيرة الوثيق

والواضح أن الشروط الموضوعية، التي حددت طبيعة هذه المطالب، كانت تشهد ولو بشكل بطيء، بروز بعض عناصر التغير الحاصل في مستجدات الحياة الاجتماعية، أو أنواع البناءات الطبقية، من حيث اتساع رقعة تحالفاتها أو انقلاب بعض وظائفها، وجوانب تعاملها مع الشرائخ الاجتماعية الأخرى.

ولعل ثبوت هذه المطالب، كان يهدف الى تمويه هذه التغيرات، أونكت فتيلاها. وبالتالي إعاقة التحول الممكن في ميزان القوى الاجتماعية والسياسية القائم والمستترسل. وقد حاولنا حصر هذه التغيرات في الظواهر التالية:

أ- لم تعد مسألة "الفقر" -بجميع مظاهرها - مقتصرة على الطبقة الشغيلة والكادحين وحدهم، ذلك أن الحرمان من الضروريات الأساسية للحياة، أصبح مشتركا بين مجموعة من الفئات الاجتماعية، على اختلاف مواقعها في الهرم الطبقي (بما في ذلك البورجوازية المتوسطة، التي أصبحت مهددة بالزوال). وبذلك تفاقمت المطالب النقابية التي لامست جل القطاعات الانتاجية من جهة، إضافة لبروز مشكلة بطالة الخريجين، وطلبات العمل المتراكمة التي أصبحت في الواقع، تغرق أصحابها في انتظارية فجّة، تدفع اليأس والقنوط، أكثر من الأمل والتفاؤل.

ب- لقد أدى تحالف البورجوازية

بديهيات

ع قد يقال بان "الثقف" يمتلك قدرا هاما من الغرور، وقد يقال ايضا ان الغرور وجه آخر من النقص في الوعي والتحصيل والفعل. او بمعنى اخر هو وجه ثان من الجهل. حيث ان الغرور لا يأتي عادة الا ليحجب فراغا من الجهل ومن ثم ليتمكن "الثقف" من شحذ انانيته للتفويض من الآخرين ممن ينتسبون الى الثقافة وليبرر له قصر النظر وقيسه بمسافة لا تتجاوز الأنف. فظاهرة الغرور/ الجهل لدى "الثقف" تحتاج فعلا الى تحليل سوسيولوجي من طرف المختصين - اقصد الذين يمارسون السوسيولوجيا وليس الذين درسوها مدة سنة او سنتين - فهي ظاهرة مؤثرة ومعبرة عن بعض مكونات النخبة التي تتشكل بهامش الثقافة وفيه، والى ان ينكب عليها الباحثون لابس من ابداء وجهات نظر قد يراها الباحثون بديهيات، وهي كذلك... قد نختلف في تحديد "الثقف" وتعريفه، لكن الاختلاف لن يصل بنا الى التعارض او التناقض المطلق. لان المسألة هنا لا تستوجب الفحص والاختبار - مادما في مجال البديهيات - خاصة عندما نقول ان "الثقف" ليس من يدعي صفة الثقف ولكنه الذي يملك نصيبا من المعرفة والتجربة ويسهم من خلالها بانتاج او اعادة انتاج ما يملك من معرفة وتجربة، كتابة وشفويا، على شرط ان يتحقق اثر ما من ذلك ولو في شكل تقدير او اعتراف... ويلزم عن هذا ان حامل الشهادة ليس بالضرورة مثقفا الا على مستوى التعميم والتجاوز. كما ان مدعي صفة "الثقف" ايضا ليس مثقفا، لان الصفة موكول امرها الى المجتمع او الرأي العام المعني بالثقافة، فهو الذي يمنح الصفة بعد تحقيقه من الاثر الناتج عن اسهام ما، في ضوء حاجة او رغبة اجتماعية. حقا ان مجال الثقافة ملكية جماعية تسع الجميع، وهذا ما يعتقد الثقف ممن لا يدعون الصفة، عكس اولئك الذين يتزينون بها من اجل ان يحتكروا شيئا رمزيا يستحيل احتكاره. □

محمد الدغموي

الحركات، بافراغها من مضامينها الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي حصرها في دائرة "الفوضى" و "الشغب". باعتبارها نتيجة عمل أفراد أو فئات لاموقع لهم داخل التضاريس الاجتماعية القائمة، ومن جهة أخرى البحث عن كل الوسائل الترقية والضبطية من أجل المراقبة والتحكم في مآلية الصراع الطبقي، وتحديد مناطق انفجاره. وذلك بالبحث عن شرعية الزجر ومبرراته، سواء في محاكمة الاوساط النقيية أو السياسية، أو برفع الاتهام الى قوى مجهولة وخارجية.

وقد سقطت بعض التحاليل في نفس هذا التناقض، عندما اعتبرت هذه الفئات "هلامية" أو "بروليتاريا رثة".

فاذا استقرأنا واقع المحاكمات سنوات 1981 - 1984 - 1990 نلاحظ أن جل الافراد الذين تمت في حقهم الادانة (اعتمادا على الجرائد الوطنية) يتوزعون على الشكل التالي: أطفال تتراوح أعمارهم بين 10 و15 سنة، أغلبهم مدرّس (الرابعة اعدادي) - طلبة - عمال (مؤطرين وغير مؤطرين) فلاحون موسميون - موظفون (جلهم مطرودين أحداث 1981 - 1984) مستخدمون (القطاع الخاص) - العاطلون - أصحاب المقاولات الصغرى (محاكمة فاس الاخيرة).

ونستثني هنا المحاكمات التي تمت في حق بعض المنظمات والاحزاب الديمقراطية والتقدمية سنة 1984 لانها لامست حتى الاطر العليا في البلاد كالأطباء والمهندسين. لاجدال في أهمية هذه الحركات الاجتماعية من حيث قيمة الشرائح المكونة والمساهمة فيها، اضافة الى امتدادها الواسع لكل الاطراف المواجهة للبورجوازية المحلية بجميع تشكيلاتها.

فهل تستطيع المعارضة، على صعيدها النضالي، بلورة هذا الخط الجماهيري المتصاعد، ومده بالطاقات التوجيهية، وبالتالي قيادة عملية التغير الاجتماعي والسياسي بكل أبعادهما، المباشرة وغير المباشرة، أم ستكتفي بمحاورة المؤسسات، وتعريض مكاسبها للزوال والدوبان؟ □

من تناقضات خطاب السلطة بحثها عن وسائل ترقية وضبطية من أجل المراقبة والتحكم في مآلية الصراع الطبقي وتحديد مناطق انفجاره

والمستخدمين الصناعيين. فمن خلال النشرة الاحصائية السنوية للمغرب سنة 1984 (مديرية الاحصاء) وصل عدد المؤسسات الصناعية بالمغرب الى مجموع 3087، مؤسسة لم تحض فيه هذه المدن الا بنسبة 28.4 ٪، بينما احتلت الدار البيضاء وحدها نسبة 55.8 ٪.

إن انتقاء هذا النشاط الصناعي على مستوى الاقاليم المذكورة، يدفع الى تعميق الضغط الديموغرافي الذي لايسير في نموه واتساعه متطلبات الحياة وضرورياتها. خصوصا اذا عرفنا أن أحواز هذه المدن، قد أصبحت في حالة انجذاب نهائي نحو مراكزها الحضرية. وأن أهم الفئات المهاجرة في هذه المدن، متكونة من العناصر الشابة والنشطة. ذلك أن بنية الاستقبال في هذه المدن، ونظرا لهيمنة البورجوازية الاحتكارية، غير قادرة على تكييف المجال السكني بمستلزمات هذه الهجرة.

وهكذا انحسرت رخص البناء في هذه الاقاليم بعدد ضئيل جدا، لم يتجاوز في مجموعه نسبة 18.9 ٪ من مجموع قيم رخص البناء، في حين تسورت أنحاء هذه المدن، بالبناء العشوائي ومدن القصدير، حيث تنعدم أبسط الظروف لحياة إنسانية لائقة.

(3) الفئات الاجتماعية الفاعلة من التناقضات الواضحة في خطاب السلطة هو من جهة محاولة الاقصاء والنفي لهذه

حقوق الإنسان

ما بعد الميثاق الوطني



اتسع مجال النضال من اجل حقوق الانسان اذن، وصار واحدا من محددات العمل الديمقراطي في المغرب، وكان يكفي ان تنبعث الفكرة من صلب الأزمة الحادة بالمواطن المغربي لكي تصبح فكرة المطالبة بالحقوق وتنفيذ الإجراءات الكفيلة بإظهاره وكسبه، فرديا او جماعيا، من هموم المواطنة نفسها.

ومما يحسب للتحويل الذي طرأ على هذا المجال ان ظهرت في المغرب، على فترات، ثلاث جمعيات حققت، في ظرف وجيز ومطبوع بالحقن، خطوات هامة على طريق تعميم الوعي بقضايا حقوق الانسان في المغرب.

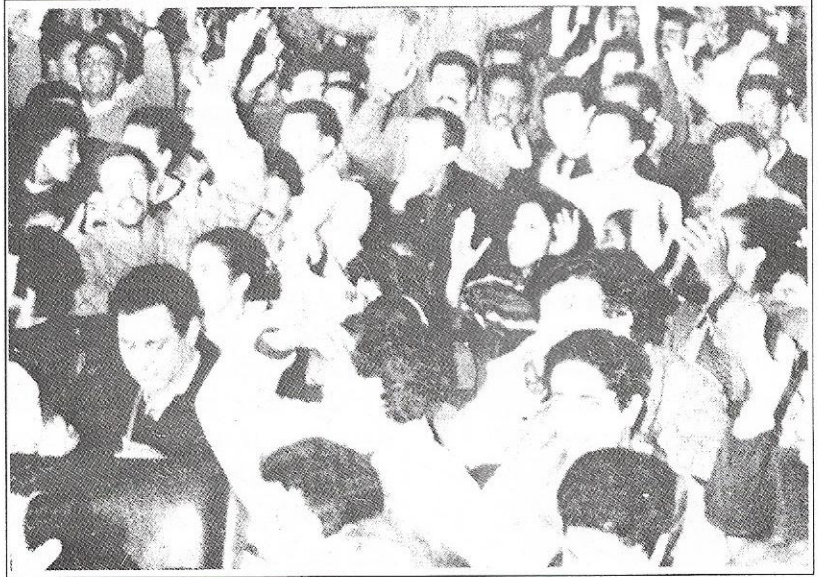
ومن الصحيح ان الطريق الى انجاز فعل مؤثر على هذا الصعيد مازال طويلا وشاقا، ولكنه من الواضح ايضا ان انضاج الفكرة وبلورتها أخذ يتحول الى مشروع مدني تلتحق به مختلف القوى العاملة في سبيل التقدم والازدهار.

وسوف يجد القارئ في الملف الموالي نظرة شمولية عن هذا الاختيار المؤكد من خلال حوارات اجريناها مع ثلاثة من العاملين فيه اعتبارا لما يجمع بينهم من تكامل ولما يتطلبه العمل في الميدان من تنسيق وتكاتف. □

حول الميثاق

مقدمات عامة

احمد جزولي



تجمع المصادقة على الميثاق

شرط الميثاق:

ع

جاء اعلان الميثاق في شرط صار فيه الصراع الاجتماعي بين القوى التي كانت خيبة الامل نصيبها من مشروع الميثاق المغربية والخصوصية من جهة والقوى التي استفادت بأن كانت تلك المشاريع بالنسبة لها مصدر اثراء وأساس انتقال في عملية التمهيد التي كانت قائمة سلفا مع الرأسمال الاحتكاري العالمي من جهة أخرى، أي أن مانشهد اليوم، وهو شرط الميثاق، هو عملية قطع بين قوى طبقية مهيمنة وقوى خاب أملها في الهيمنة من داخل التوافق مع القوى الاولى وتسعى الى بناء ممارستها الرامية الى تحقيق سيادتها بشكل مستقل عن قوى الماضي بالنسبة لها. وهذا مانراه أساس، إن لم نقل جوهر، المعركة السياسية الحالية والذي لم يكن اضراب 14 دسمبر الا أحد تظاهراتها،

ذلك أن المطالب الملموسة المرفوعة من قبل النقابيين اللتين تحملتا مسؤولية الدعوة للاضراب هي مطالب جزئية مما يمكن أن نصطلح عليه بالبرنامج المطالب الشامل في وضع ممارستها، والذي يقوم كأساس اقتصادي له: عدم الانصياع لتوجيهات المؤسسات المالية الدولية وبالطبع العدول عن مترتيبات هذا الانصياع الداخلية، ويقوم كأساس سياسي له: تركيز السلطة داخل المجلس التشريعي المتوجب قيامه من خلال انتخابات حرة ونزيهة، ومشروطة نزاهتها باحترام حرية المواطن وأرادته، وكل هذا يقوم في إطار السعي نحو إقامة "دولة الحق والقانون" كشعار عام، وهذا ما عبرت عنه مجموع القوى السياسية الوطنية - وإن بتفاوت في حدة الخطاب- من خلال بياناتها هيأتها التنظيمية وأجهزة اعلامها في إطار نشاط اعلامي مكثف ساهم فيه حتى حزب "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية"، الاب التنظيمي لحزب "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" الذي غاب ولمدة طويلة، إذ أصدر بيانا عن أمانته العامة يوم الاحد 23 = 12 1990 ودعا بدوره الى "الاصلاح والتغيير الجذري العميق، لاوضاع الترددي والعجز، التي يتخبط فيها الشعب المغربي بياس"، معتبرا أن الازمة "ناجمة عن خلل بنيوي خطير في علاقات السلطات الثلاث الاساسية للدولة".

أما عن واقع الشعب، فبالرغم من محدودية ما يخوضه من نضال في تفسير وعيه، نستطيع أن نقول إن هبات المقاومة المختلفة التي يقوم بها ردا على السياسة الرسمية بمختلف تظاهراتها، فهي انعكاس لنوع من الوعي "المتقدم" بحقوقه التي قد يجد بعضها منها، وبالخصوص ما هو مرحلي، في شعار الحركة السياسية القائمة في المجتمع المغربي راهنا وهو بناء "دولة الحق والقانون"، هذا الشعب أو تحديدا الجماهير العريضة منه التي بقيت خارج التنظيمات السياسية والنقابية وحتى الثقافية والحقوقية مما يجعل وضع وعيها، في شرطه هذا، وعيا غير قابل للنشأ وبالتالي غير قابل للتقييم والاستناد على الحصيلة في أي تفكير كان.



حقوق الإنسان

إنتقال الميثاق من الحبر الى الواقع مشروط بإعترافين: اعتراف رسمي واعتراف شعبي

من خلال شرط الميثاق هذا يتضح أن قوى "دولة الحق والقانون" هي قوى الميثاق في نفس الان. رغم أنه لم يصدر لحد الان الا موقف حزب الاستقلال كموقف مسؤول صادر عن لجنته المركزية المنعقدة بتاريخ 05 - يناير- 1991، وجاء فيه "تثمين اللجنة المركزية لحزب الاستقلال الاعلان عن الميثاق الوطني لحقوق الانسان المعلن عنه يوم 10 دجنبر 1990 كحدث تاريخي بارز وخطوة جريئة لتوحيد جهود الفعاليات الحقوقية بالبلاد من أجل اقرار واحترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية" في حين اكتفت القوى السياسية الاخرى بالمتابعة الاعلامية وهر ما يعتبر دليل مباركة واسناد، وهذا ما يجعل الميثاق غائبا نوعا ما - كمادة ملموسة - من الحركة السياسية الراهنة التي يشهدها المجتمع المغربي، ذلك أن انتقال الميثاق من الحبر الى الواقع مشروط بإعترافين، اعتراف رسمي واعتراف شعبي، يكون للاول مهمة الاقرار وتكون للثاني، في العلاقة بالميثاق، مهمة الصيانة وضمان الاستمرار، وهذا ما يجعل منه مطلبا وأداة للتعينة في نفس الان، ذلك أن هذه الاخيرة (التعينة: ربط الجماهير المغربية بالميثاق) لم تستنفذ بعد، لان شرط (استنفاذها هو تحول مبادئ الميثاق الى مكونات الوعي العام، والخطوة خطوة سبيل تجسيد الميثاق، رغم ما يستبد به "العقل الرسمي" من فهم لحقوق الانسان قائم على أساس الفاتها، نزوع طبيعي في وضعه، شاذ في وضع "مجتمع" أصبح مع ذلك متنافرا.

أفق الميثاق:

جاء في الفقرة ما قبل الاخيرة من الميثاق أن هذا الميثاق هو "الحمد الادنى الذي لا يمكن إلغاؤه ولا تعديله الا في اتجاه توسيع وتطوير أساليب معالجة قضايا حقوق الانسان والدفاع عنها" وهذا ما يجعل الميثاق المعلن عنه ميثاقا مفتوحا على التغيير أو مشروع الدفع به كنص نحو الافق الممكن، ومذا ما يجعله عمليا في ركب التحولات الاجتماعية في ثنائية اتجاهها نظرا لما تحتويه مقولتي التوسيع والتطوير من نسبية في ذاتيهما هي ذاتها النسبية التي تخترق حقوق الانسان ذاته كمفهوم، وهذا ما نرى أن ميثاق 10 دسمبر 1990 حاول تجاوزه من خلال تحديده في معرض الصياغة لـ "المواطنين أفرادا وجماعات" و "للحريات والحقوق الفردية والجماعية" ذلك أن مفهوم حقوق الانسان كان ومنذ الثورة الفرنسية حتى صدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان عن الامم المتحدة سنة 1948، مفهوما محكوما بسياق تاريخي خاص يتمحور حول الفرد وحقوقه السياسية والمدنية دون اعتبار للجماعة وحقوقها الاقتصادية والثقافية الموحدة. هذه الحقوق الجماعية التي كانت أساس فلسفة الانسان في ممارسة الدول الاشتراكية و "الاشتراكية" على حد سواء بما يلغي الحقوق السياسية والمدنية الفردية، أي أن الاحادية في النظر طبعت كلا الاتجاهين، وأنصار كلا النظريتين يتبادلان الاتهام بخرق حقوق الانسان، وقوى "الاشتراكية الديمقراطية" وحدها تقول أنها استطاعت أن تجيب عن الاشكالية.

فالميثاق المغربي مفتوح على كل الاحتمالات التاريخية بالقدر الذي هو به مفتوح الواقع المغربي على كل الاتجاهات بحجم متقاطعت أطراف التاريخ الكوني القيم التي قامت عليها نظرية حقوق الانسان...

كان الحشد جماهيريا يوم الاعلان، وكانت قاعة وزارة الثقافة، وتبقى مسيرة اكتساب الميثاق موقعا في الواقع مسيرة جبلى بكل التعرجات المحتملة.. مسيرة شاقة نحو تجسيد حقوق هي طبيعية في الاصل. □

تكريم من طرف منظمة مراقبة حقوق الإنسان



استدعي السيد محمد الحيحي، رئيس الجمعية المغربية لحقوق الانسان من طرف المنظمة الامريكية "مراقبة حقوق الانسان" (Human Rights Watch) تكريمه، ضمن مجموعة من مناصلي حقوق الانسان عبر العالم، وذلك في اطار الاحتفالات بالذكرى السنوية لتأسيسها، التي تصادف اليوم العالمي لحقوق الانسان. وتميز التكريم بالعديد من اللقاءات بممثلي الهيئات الحقوقية والانسانية والحكومية والنيابية، الدولية والامريكية وغيرها، بكل من نيويورك وواشنطن، طيلة الفترة من 4 الى 12 دجنبر المنصرم.

وقي حظي السيد الحيحي بهذا التشريف، اعتبارا للدور الذي يلعبه في اطار حركة حقوق الانسان بالمغرب. وسبق أن حظي بنفس التقدير من العالم العربي، في السنة الفارطة، كل من السيدين محمد محمد فائق، رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان، وعبد النور علي يحيى، رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان.

وللتذكير، فمنظمة "مراقبة حقوق الانسان" منظمة أمريكية تعنى بحقوق الانسان عبر العالم، لها خمس هيئات فرعية تتكلف كل منها برعاية حقوق الانسان في منطقة معينة من المعمور. وقد سبق لها أن أرسلت الى المغرب بعثات دراسية وأنجزت عنه تقارير ورأسلت السلطات المغربية في شأن ما اعتبرته أبرز أوجه خرق حقوق الانسان ببلادنا، لكنها لم تلتق أي جواب عن مراسلاتها. □

على الأقل تحاور إبراهيم ياسين:

حقوق الإنسان في المغرب
وتحولات الوعي الديمقراطي

حاوره، محمد الحبيب ومحمد معروف

إ. ياسين - ان تحقيق مانص عليه الميثاق الوطني لحقوق الانسان لن يتم في وقت وجيز، بل سيتطلب مرحلة تتجاوز السنة أو سنتين، الا انه يشكل حاليا أرضية وليس فقط الاكتفاء عن تعبير على ارادة، أرضية نوقشت بطريقة ديمقراطية ووافقت عليها المنظمات الخمس وساهمت فيها هيآت اخرى مما يعطيها مشروعية أوسع. وأتمنى أن تشمل هذه المشروعية أيضا المستوى العملي المباشر من حيث اعلان بقية الاحزاب والجمعيات المختلفة والنقابات عن تبنيها لهذا الميثاق كأن نسمع مثلا تبني مؤتمرات هذه الهيآت للميثاق الوطني وبالتالي يصبح من مكونات برامجهما. قد يطرح السؤال الان عن الاليات التطبيقية. هذا مايجب بلورته، صحيح أن ذلك لايجب ان يتم بتسرع، ولكن يجب حاليا التفكير بجد في اليات ناضجة للعمل من أجل وضع مبادئ الميثاق موضع التطبيق.



- ان العمل الذي أنجز خلال مدة تزيد عن السنة تمحور حول اعداد صيغة الميثاق الوطني لحقوق الانسان، اما الجوانب العملية فانها لم تكن من اهتمامات لجنة المتابعة التي أشرفت على هذا الاعداد. وأعتقد أن هذه المرحلة كانت ضرورية بهذا الشكل، فلا بد من التأني. لقد كانت احتمالات الخلاف واردة الى حدود الاسبوع الاخير قبل المصادقة النهائية على صيغة الميثاق، خاصة حول بعض النقط التي اعتبرناها حاسمة، وكان لدينا تخوف من ان لا يتضمنها الميثاق.

مثلا

- الغاء عقوبة الاعدام، حقوق المرأة... انعام

ضرورة وجود هيئة: هل تتكون هذه الهيئة من مكاتب الجمعيات الخمس أم فقط من المنظمات الثلاث... فهناك فرق بين جمعيات حقوق الانسان وجمعية هيآت المحامين وجمعية الحقوقيين وأرى، كتفكير أولي أن تكون هنا صيغة تشمل المنظمات الخمس وصيغة أخرى واسعة تشمل هذه المنظمات الخمس وجميع المنظمات التي قد تلتحق بها.

بعد الحوار الذي تم مع الهيآت النقابية والسياسية وغيرها، ألم يتم الاتفاق مثلا على أن تكون المصادقة على الميثاق على شكل توقيع على نص الوثيقة أو التحاق الهيئة المصادقة باطار معين (مجلس وطني مثلا) يضم كل من صادق على هذا الميثاق؟

آفاق الميثاق

في هذا السياق ألم يتم داخل الهيئة المشتركة بين المنظمات الخمس التي أشرفت على الميثاق التفكير في خلق هيئة للمتابعة (بعد المصادقة) ؟

- ان الهيئة التي انشئت لتتبع اعداد الميثاق الوطني كانت بطبيعتها هيئة للإشراف الادبي قصد بلورة الارضية التي تمت المصادقة عليها. وفي رأيي الشخصي - وأنا هنا لا أعبر رسميا عن موقف المنظمة - ان لجنة المتابعة التي كانت مشكلة من عضوين عن كل منظمة من المنظمات الخمس ليست كافية، بل انها كشكل وكتجربة تؤكد على

حقوق الإنسان

حقوق الانسان معلومات من مصادرها هي أيضا. لذلك بدأنا من رصد امكانياتنا: أطر المنظمة والمتخطين فيها. ان انجاز هذا العمل يتطلب في الواقع لجنة في كل مدينة. لاننا بصدد اضراب عام وطني. الا انه لا يمكن لمنظمة بمفردها أن تقوم بذلك لاماديا ولا بشريا، ولكننا نقوم بما في إمكاننا القيام به. هكذا سنشكل لجنا للتقصي في مدن فاس، طنجة، القنيطرة البيضاء... ألا انه لن يكون في إمكاننا التوجه لجميع المدن التي شملتها الاحداث. نفس الشيء بالنسبة للمحاكمات سواء من حيث المحامين للدفاع أو المراقبين. لقد طرحنا هذه القضايا وفكرنا في المنظمة الحقوقية، ويمكننا القول أن الاحداث سبقتنا.

ما يمكن قوله هو ان الاحداث قد أبرزت ضرورة هذا العمل الجماعي. وبما أن دينامية عمل كل منظمة قد انطلقت الآن، فانه من الممكن البحث في صيغة لتبادل المعلومات وصيغ التعامل مع هذه المعطيات وكيفية استغلالها وذلك بعد مدة أسبوع أو عشرة أيام. وأتقنى شخصا أن تتم اتصالات بين مكاتب منظمات حقوق الانسان لتبادل الرأي في الموضوع. وأعتقد أن هذا أمر محسوما فيه لان الميثاق نفسه ينص على ضرورة العمل المشترك في مجالات معينة.

الا أنه لا يجب أن نكون متوهمين، لان العمل المشترك بين المنظمات وخصوصا بين المنظمة المغربية من جهة والجمعية والعصبة من جهة أخرى قد انطلق تقريبا من الصفر...

ولأكون صريحا - لان الصراحة أساس التقدم - أقول أن هناك اختلافا في مقاربة الموضوع، ذلك أننا في المنظمة المغربية لدينا هاجس محدد وخاص بنا هو عدم الخلط بين العمل السياسي الحزبي أو النقابي والعمل في إطار حقوق الانسان، مع وعينا طبعيا بالعلاقة بينهما. ان هذه المسألة صعبة. ولا يعني هذا أن هذه النظرة غائبة عن الاطراف الاخرى، ولكن هناك اختلاف في النظرة الى هذا الموضوع. ان هذه القضية من وجهة نظري تبقى زاوية نظر، وقد تتبلور هذه الامور أكثر لما يبدأ العمل المشترك وتبادل وجهات النظر حول قضايا عملية، مثلا في البيان الذي ناقشناه حول الاحداث، رأينا أن نقول انه "حسب المعلومات المطروحة في الساحة" والتي أوردتها الصحافة الوطنية حول عدد القتلى والجرحى واعتقال النقبائين وغيرها كما أن اطلاق الرصاص أصبح أمرا مؤكدا. حتى من قبل السلطة فموقفها

ما اريد قوله هو أن النقاش على مستوى أعلى كان سيعيد سابقا لأوانه قبل المصادقة على صيغة الميثاق. أما الآن وبعد المصادقة فيجب التفكير والعمل - دون استعجال - بصيغ انتقالية قبل الوصول الى صيغ نهائية ناضجة (هيأت مركزية، هيأت وطنية أو تنظيمات فرعية). يجب السير خطوة خطوة خاصة وأن مجال حقوق الانسان لا توقف فيه، فمنظمات حقوق الانسان تعمل بشكل مستمر، هناك من يعمل بمفرده وهناك من ينسق، وليس هناك من يمنعها من ان تنسق في موقف معين وان لا تنسق في موقف آخر، وذلك في انتظار تبلور مستويات أعلى للعمل. إن ما أريد التأكيد عليه الآن هو ضرورة التفكير في آليات العمل المشترك المناسبة لوضع الميثاق الوطني موضع تطبيق. مثلا في هذا الجو الذي نعيشه الآن بعد الاضراب العام ليوم 14 دجنبر 1990، وبما أنه من ضمن بنود الميثاق الوطني الدفاع عن الحقوق المكتسبة للمواطن ومنها حق الاضراب سواء على المستوى النظري أو العملي، فان هناك جانبنا راونا يجب العمل به وهو الدفاع عن الحريات العامة ومنها حق الاضراب وحق ممارسته الذي تعرض للاتهاك.

اذن هناك جوانب آتية وهناك جوانب بعيدة المدى تتطلب المزيد من انضاج شروطها.

آفاق التنسيق

ألا ترون ان الظروف الحالية والاحداث التي عرفها المغرب بعد الاضراب العام ليوم 14 دجنبر 1990 تطرح ضرورة التنسيق على الاقل لتعميق نقط الالتقاء والتقارب العملية بين المنظمات الحقوقية مثلا بخصوص تقصي الحقائق وتنصيب المحامين للدفاع عن المعتقلين الجدد وجمع الاحصائيات حول الضحايا...

- هذه أمور تفرضها الظروف عمليا. لقد اجتمعت المنظمة وطرحت قضية ضرورة تقصي الحقائق: فهناك معلومات صحيحة وهناك معايينة الشهود وهناك معلومات رسمية. الا أنه يجب أن تكون لمنظمات

واضح سياسيا، الا أننا كمنظمة يجب أن نعمل على الحصول على معلوماتنا من مصادرنا نحن. إن هذا الوضع يجعل موقفنا يأتي متأخرا نتيجة لهذا المنهج، وذلك خلافا للاحزاب والنقابات التي يكون موقفها أنيا وسريعا. أننا لانريد أن نخلط بين مواقفنا السياسية وعلما كمناضلين في مجال حقوق الانسان. فلا بد لمنظمة حقوق الانسان أن تحصل على معلوماتها الخاصة. فلجان المنظمة المغربية ستتصل مثلا بالسلطات المحلية (عمالات) لاخذ رأيها حول تجنيد أطرها لتكسير الاضراب وستتصل بالنقابات. اننا واعون سياسيا بكل ماقامت به السلطة ضد حق ممارسة الاضراب. اننا أن أردتم تبالح بعض الشيء في هذا الباب على عكس العصبة بالدرجة الاولى التي لها موقف سياسي واضح ثم في درجة ثانية الجمعية المغربية. ولكن كل هذا لا يحول دون العمل المشترك...

على ضوء تسارع الاحداث وعلان الحكومة عن تشكيل لجنة تقصي مكنونة من الاجهزة التنفيذية والتشريعية والاحزاب والنقابات واقصاء الجمعيات الحقوقية منها، ألا ترون ضرورة تشكيل لجنة مشتركة موازية من الهيأت الخمس الموقعة على الميثاق لتأكيد فعالية عملها في مجال حقوق الانسان، خاصة وأن الوضع يتطلب تكامل هذه الهيأت في عملها نظرا من جهة لعدم امكانية تغطية هيئة بمفردها لمجموع التراب الوطني ونظرا من جهة أخرى لضخامة القضية المطروحة (اعتقالات واسعة محاكمات ومتطلبات متابعتها...)، لان هذا الامر يتطلب نوعا من السرعة للرد على الاوضاع التي يعيشها المغرب الآن ؟

- ان هذا الامر صحيح. وقد ناقشنا هذه القضية ووقع الاتفاق حول ضرورة لجنة تقصي الحقائق. تبقى مسألة شكلها وآليات عملها التي لم تناقش من الناحية العملية. الا أننا لاتتفق على الشكل الذي اقترحه بها الوزير اذ شكلها وعين على رأسها من أراد والاطراف التي ستتكون منها. يمكن للسلطة أن تكون ممثلة فيها، الا انها يجب أن تكون مستقلة لتؤدي دورها بكل نزاهة، يجب أن تشمل أوسع ما يمكن من الهيأت السياسية والنقابية وخاصة جمعيات حقوق الانسان بالدرجة الاولى، وأن تفتح لها جميع الابواب لاستقاء المعلومات. إنها لجنة للبحث عن الحقائق ذات مصداقية، وبالتالي لا بد وأن يتم التشاور بشأنها. فلا يحق لطرف - خصوصا السلطة - ان يقرضها... إنني



لم يعد بمقدور السلطة اتهام العاملين من أجل حقوق الإنسان بأنهم يسعون للوصول إلى السلطة

ومكاسب، أنه من أجل التقدم في نضال الشعب المغربي لا بد من تحقيق مكاسب حقيقية على واجهة حقوق الإنسان. لقد انفتحت في الواقع جبهة ثالثة للنضال (بعد النضال السياسي والنقابي) هي جبهة حقوق الإنسان. ولم يعد بمقدور السلطة أن تتهم العاملين من أجل هذه الحقوق أنهم يسعون إلى الوصول إلى السلطة كما جرى اتهام العاملين في النضال السياسي. المدافع عن حقوق الإنسان يمثل ضمير البلاد، وهو يقوم بدور التعبئة والتوعية وهو يسعى إلى رفع درجة وعي المواطن بحقوقه وطرق الدفاع عنها.

غير أن هذا مع ذلك، لا يجعلنا نسلم بأن العمل السياسي معني من العمل في سبيل حقوق الإنسان. إذ على القوى الديمقراطية أن تدعم عمل حقوق الإنسان دون أن تتدخل فيه. على الأحزاب السياسية ألا تستعمل حقوق الإنسان كواجهة لها، لأن لها وسائلها الأخرى. ومن هنا يمكن القول أيضا بأن المنظمة الحقوقية تدعم النضال النقابي والسياسي، لأنها حريصة على الحريات، ولا وجود لنضال سياسي بدون تقدم للحريات. ومعنى هذا أن هناك تفاعلا ودعما مشتركا ومتبادلا، ولكن هنا استقلالية (بالمعنى

أعنى أن القوى السياسية الديمقراطية تتناول حقوق الإنسان ضمينا، ولذلك فما هو الجديد الذي أملى أن تكون الصدارة التي أعطيت لحقوق الإنسان على مستوى التنظيمات ملموسة، سواء في التقصي أو في الدفاع عنها أو في الصراع من أجل تحقيقها؟ وما هو الدفع الذي يمكن أن تمنحها خصوصية حقوق الإنسان للعمل الديمقراطي بشكل عام؟

رأيي الشخصي في هذه المسألة أن دور الإشعاع الذي تولاه النضال من أجل حقوق الإنسان في المغرب هو مؤشر وعلامة على تحول في الوعي الديمقراطي العام بهذه الحقوق وبمجموع الأوضاع العامة المرتبطة بها في الواقع، ولا أتصور أن قضية حقوق الإنسان جديدة كلية، ولكن الجديد هنا هو أن مجموعة من القضايا والأهداف في نضال الشعب المغربي (من أجل التقدم والتحرر) أصبحت الآن ناضجة، في الواقع والأذهان، وراهنيتها فوق ذلك آتية من أنها لم تعد مرتبطة فقط بالنضال السياسي فقط. لأنها انتقلت من وضع التشتت الذي كانت عليه في البرامج السياسية، إلى المقدمة. ومعنى هذا أن القوى الديمقراطية أدركت من خلال تجربة طويلة، بما كان فيها من نكسات

أُتفق مع التشاور بين المنظمات الحقوقية في هذا الباب. ولابد أيضا من تحديد مدة زمنية لعمل لجنة التقصي، فلا معنى مثلا لأن تستمر في عملها لمدة سنة أو سنتين أو حتى ستة أشهر لكي تهدأ الأمور. وتصبح نتيجة عملها بدون معنى. اننا سنناقش داخل المنظمة المغربية هذه القضايا وأتمنى أن تبلور أفكارا واضحة سواء داخلنا أو داخل العصبة والجمعية لتطوير تصوراتنا لها في أفق التشاور. إننا أمام سابقة لا بد من استثمارها، كما أن تطوير اقتراح الوزير الأول رهين بمجموع القوى الديمقراطية الموجودة داخل البرلمان.

شروط الميثاق

ماهي الشروط التي أملت انبثاق الميثاق الوطني لحقوق الإنسان، هل هي فقط ظروف داخلية، أم أن هناك تأثير محيط دولي الذي ساهم بدوره في التفكير في هذا الميثاق والدفع به وخروجه إلى الوجود؟

- في نظري إن هناك مناخا عاما ساهم في تبلور هذا الميثاق، إلا أن الظروف الداخلية كان لها الدور الحاسم والأساسي في ميلاده. ويمكن القول بسهولة بأن هناك تفاعلا بين التطورات الداخلية والتأثير الخارجي، ولكن الغلبة في جميع الأحوال للوضع الداخلي، لأنه أساسي في هذا الميدان. ولذلك أخذت قضية حقوق الإنسان موقع الصدارة في نشاط المنظمات الحقوقية، وهو أمر جديد يجب الاعتراف به، إلى أن بلغ الذروة ببلورة (الميثاق). ويمكن القول بأن هذا النشاط مسنود بتردي الأوضاع العامة في المغرب، ومع أن هذا التردي قديم (سواء على مستوى القوانين أو في الواقع) إلا أن النضج الذي أصبحنا نلمسه في الاهتمام بقضية الحقوق (الفردية والجماعية) تبلور في السنوات الأخيرة بصورة واضحة ومؤكدة. وهذا وضع متقدم في تبلور الوعي بحقوق الإنسان في صفوف النخب، أكانوا مناضلين سياسيين منتظمين أو غير منتظمين، وذلك بصورة مباشرة، أي من خلال الانتقال إلى مرحلة الدفاع عن حقوق المواطنين. وقد توافقت ذلك مع الحجم الذي أخذته قضية حقوق الإنسان عالميا، وخصوصا عندما تبنته القوى الديمقراطية (أي كفت عن كونها سلاحا يستعمل في الصراع الدولي بين المعسكرين).

الديمقراطية وحقوق الإنسان

هناك نقطة أخرى مرتبطة بهذا الموضوع،



حقوق الإنسان

(الإيجابي).

ولذلك أيضا أستطيع القول، على هامش التوقيع على (الميثاق)، أنه كان إجماعا من قبل القوى الديمقراطية المغربية. ولذلك فالميثاق الوطني الآن هو وثيقة تاريخية صادقت عليها جميع القوى التي لم تصنع في وزارة الداخلية أو في المكاتب الإدارية... وهذا تعبير عن تقدم. ولي قناعة شخصية بأن التسعينات ستكون بداية نهوض جديد وعام ديمقراطي لعموم الشعب وللجهات المختلفة المؤطرة للمجتمع المدني. # ألا يمكن أن نراهن، بناء على تحليلك هذا، ليس فقط على التوجيهات التي تحملها المنظمات الديمقراطية المتنوعة... بل وأيضا على أساليب العمل؟

- إن تجارب عمل حقوق الإنسان تغني بشكل قد لا يدرك الآن واقع العمل السياسي والتقاضي لمجموع الهيئات المدنية في المغرب. وأستطيع القول بصراحة أن من بين الانتقادات الإيجابية التي يمكن توجيهها للعمل السياسي الديمقراطي، هي أنه ساهم بشكل أو بآخر في نوع من فقدان المصادقية للعمل السياسي الشيء الذي قلص من حجم تلك القوى من حيث التأثير والعدد. وهذا سبب وجود ظاهرة واضحة في المغرب، أعني وجود المثات بل الآلاف من المناضلين الديمقراطيون على كامل الاستعداد للنضال الديمقراطي، ولكنهم يتعاملون بحذر مع العمل السياسي (إلى درجة أن السياسة أصبحت مرادفا للاحتيال). ولذلك فمن أولى أوليات عمل حقوق الإنسان هو إعطاء المصادقية لنشاطه ودوره، ومع أن المسألة صعبة إلا أنها ممكنة.

من التأسيس إلى التنوع

هناك ملاحظة تخص المنظمة المغربية لحقوق الإنسان لا بد من ذكرها، إذ مع اعتبارنا للتعدد والتنوع السائد فيها، نلص من جانب آخر طابع الانفلاق المهيمن على عملها... ولعله من ذيول مرحلة التأسيس. ويظهر هذا بالخصوص في غياب فروع لها وكذا في ضعف المنخرطين فيها.. ويمكن القول أن اهتمام المنظمة بحقوق الإنسان في علاقتها بالسلطة طاغ على اهتمامها بأوسع الناس، كيف تفسر هذا؟

- هذه ملاحظة ظاهرة قد تنطبق على المنظمة من الخارج فقط. والواقع أن توجه المذكور غير موجود بتاتا بالصفات المذكورة. على أن المشكل المطروح هو أنه إذا كانت قاعدة المنظمة النقابية هي الشغيلة وأن قاعدة الحزب هي الفئة التي يمثل مصالحها، فماذا تمثل المنظمة الحقوقية؟ إنه سؤال مطروح، والواقع أن هذه المنظمة الحقوقية لا تمثل قاعدة اجتماعية محددة. فهي لا تعمل على أساس انتخابي، ولا هاجس لها في كسب الاصوات... ولذلك فطبيعتها هي التعرف على مشاكل المواطنين وجمع المعلومات عن الخروقات التي يتعرضون لها والعمل على حلها بصورة مباشرة، زيادة على تربية المواطنين أنفسهم على حل مشاكلهم بأنفسهم. بالإضافة إلى هذا وذاك فهي تعمل على

الميثاق وثيقة تاريخية صادقت عليها جميع القوى الحية التي لم تصنع في وزارة الداخلية

الواجهة القانونية، أي الحرص على تطبيق القوانين القائمة وإصلاح القوانين الفاسدة وإحداث القوانين المفقودة. وهذا يتطلب مواطنين لا أصواتا. وفي قانون المنظمة المغربية إطاران أساسيان: الفروع، واللجان المتخصصة. وإذا كان قد وقع تأخير فيما يخص تشكيل الفروع بسبب الأزمة التي مرت بها المنظمة، فتكوين اللجان المتخصصة (الطفل، المرأة، المعتقلين... الخ) في تطور ملموس.

هناك ملاحظة أخرى، ويمكن أن تنطبق على المنظمات الثلاث، وهي تتعلق بقضية إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين. إذ الظاهر أن المطالبة في هذا الشأن لا تتم إلا من خلال تعبئة الرأي العام (عرائض، ملتزمات توجه للسلطة).. كيف تفسر هذا؟

- إن وسائل وأساليب العمل في تحقيق أي مطلب مجال واسع ومفتوح أمام جميع المنظمات. أما فيما يرجع للمنظمة المغربية تحديدا فلعل المشاكل التي مرت بها كانت سببا كافيا لتأخير العمل في سبيل الكثير من القضايا. لأنه طرح علينا أن نكتب على معالجة مشاكلنا الداخلية في المقام الأول. على أننا قبل ذلك ساهمنا بأشكال مختلفة في تحقيق المطلب المذكور على سبيل المثال بطرق مختلفة.

لقد فكرت من خلال السؤال السابق في أشكال التنسيق التي يمكن أن تقوم بين جميع المنظمات بصدد مطلب من المطالب... - التنسيق لم يتقدم بصورة جيدة في الماضي، أو لم يتقدم إلا في ميدان بلورة ميثاق حقوق الإنسان. وأتمنى أن يمثل هذا الميثاق مرحلة جديدة (دون أن نكون مضطرين إلى تحديد من المسؤول عن التأخير) في تطوير العمل على صعيد التنسيق.

كيف تنظر إلى علاقة المنظمة بالسلطة (الاحتجاج، طلب إجراء بحث... الخ)؟ - منهج المنظمة المغربية لحقوق الإنسان في هذا الميدان بسيط يمكن تلخيصه في عبارة: لافائدة من الادانة، والادانة غير مجدية، بل والسلطة قد تكون محصنة في وجه هذه الادانة. ولذلك نركز على الانجاز. إننا ننطلق

من البحث والتحقيق وصولا إلى ذلك. ولا يمكن التعبير عن الموقف إلا في سياق، بحيث لا تهدف إلى استعمال (الحادثة) إعلاميا بقدر ما تنوحي الوصول إلى نتيجة. وقد يكون سلوكنا هذا قد ترك انطباعا لدى الكثيرين بأن دورنا في مجال الدفاع عن الحقوق غير واضح. ولكن المشكل في الحقيقة يكمن في غلبة الطابع السياسي على حقوق الإنسان، وهو ما يزيد في تزكية الانطباع المذكور مع أنه خاطيء.

ألا يمكن في دائرة التنسيق، وخصوصا بعد التوقيع على الميثاق، أن يقع التفكير في إصدار تقرير سنوي للخروقات التي تتعرض لها حقوق الإنسان في المغرب، وذلك تلافيا لكل توزيع...

- أنني أعتبر أن التقرير السنوي الذي قد يصدر عن منظمة عاملة في هذا المجال أهم عمل يمكن أن تقوم به، وقد يشكل أقوى ضغط ممكن في الميدان... على أن يكون موضوعيا وأن يقع فيه التأكد من المؤكد إذا صح التعبير. وأفترض أن الميثاق يفرض علينا الآن التزاما من هذا النوع، أي كشفا لعموم المواطنين بما قمنا به من عمل وما هي العراقيل التي واجهتنا وهل تقدمت قضية حقوق الإنسان أم تأخرت في كل نقطة نقطة وبالتدقيق. والا فما معنى التوقيع على الميثاق أيضا؟ □

استقلال القضاء ودولة القانون

الاستاذ النقيب عبد الرحيم الجامعي

ع

تيار كبير في عالمنا، تيار يدوي بشدة ليرفع صوت التغيير على مستويات متعددة، ويستهدف في الاول والاخير بحث القيم الانسانية التي تتحور حول قضية حقوق الانسان والحريات الديمقراطية والاساسية، ويجعلها الافق المنشود والتي بدونها لا يمكن ان تستقر احوال أمة ولن يتحقق لها الانعتاق من التخلف والتبعية، وفي غيابها لن تنفجر طاقات المواطن ولن تنمو شخصيته ليفعل من أجل حياة رغيدة وليحقق المجتمع الذي تسود فيه العدالة والمساواة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

مالكة القوة والنفوذ التي تقوم وكما هو معروف تاريخيا - بمحاولات التأثير والنيل من استقلال القضاء أي النيل من تحقيق العدالة وكأنها لا تعلم أن العدالة هي أساس الحكم. وهكذا يمكن التأكيد على أن جهاز العدالة واستقلال القضاء له فعالية قوية على مستوى كبح جماح احتكار السلطة المطلقة في جهة واحدة وعلى مستوى نشر سلطة القانون على الجميع وفرض ولاء الجميع لقواعده ومبادئه وعلى مستوى أوسع وهو فرض سيادة إرادة الشعب وهي إرادة تحقيق العدل بكل أبعاده ومفاهيمه وأخيرا الى تأسيس وبناء دولة القانون.

أن مفهوم استقلال القضاء حديثا لم يعد مقتصر في الاستقلال الاداري فقط عن بقية السلط بقدر ما يتعلق بالاستقلال المهني أي قدرة واستقلال القاضي بأن يصدر أحكامه بوجي من ضميره ومن القانون الذي يسهر على تطبيق أحكامه مع إطار من الضمانات القانونية والمادية والمعنوية الواجب توفرها له، وفي إطار منع كل السلطات وبالاخص السلطة التنفيذية والادارة من اعطاء الاوامر أو فرض التوجيه والاشراف والامتناع عن تنفيذ الاحكام الصادرة عنه أو تعطيل مفعولها.

فالتعريف الذي جاء به الاعلان العالمي لحقوق الانسان في المادة 10 والمادة 14 من الاتفاقية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966 والمادة 2 من الاعلان العالمي

وأنوات تحقيق هذه المرامي هي أدوات مترابطة رغم تعددها، فمن الوعي العام لدى كافة المواطنين والتزامهم اليومي في الممارسة والسلوك والوجدان، الى مواقف الجمعيات والمنظمات والدور التعبوي المنوط بها والمهام الطلائعية الفاعلة التي تتحملها، الى أداة التشريع الوطني والقوانين والانظمة التي تبلور القواعد للعناية بالحقوق وتعكس الحماية والرقابة، الى وضع الاجهزة الضرورية والادوات الفعالة التي يناط بها ضمان الحماية النظرية التي تحملها النصوص، الى تلك الضمانات الدولية المتمثلة في الاعلانات والمواثيق الصادرة عن أجهزة ذات الطابع الدولي والاقليمي او المنظمات المتخصصة.

جهاز العدالة، اي مؤسسة القضاء بصفة أدق وهيئة المحامين لهما من الاهمية البالغة ويتوجان في أعلى الهرم وسلم الانوات الضرورية لضمان احترام حقوق الانسان، إذ بدونهما لا يتأتى الحديث عن قيام دولة القانون.

سيادة القضاء واستقلاله هو النقيض لسيادة النفوذ وسيادة القوة المادية والمعنوية في العلاقات الاجتماعية، والصراع من أجل استقلال جهاز العدالة صراع يحتم ويتعمق يوما عن يوم، بين من يمارس أساليب التسيب، ومن يقاوم لوضع مقاييس حضارية متقدمة أي مقاييس العدل التي تعيد التوازن بين الافراد فيما بينهم، وبينهم وبين السلطة

حول استقلال العدالة، قد قرر في ميدان استقلال القضاء بعض المبادئ الأساسية المجسدة لهذا القانون ومنها الحياد وخدمة المصلحة العامة وهو مالم يتضمنه دستور 72 - الفصل 76 - الذي نص على أن "القضاء مستقل عن السلطة التشريعية وعن السلطة التنفيذية" دون أية تفاصيل.

إن تكريس استقلال القضاء يقتضي توافر شروط أساسية علاوة على إقرار مبدئه دستوريا، ومنها النص في القانون الاساس لرجال القضاء على الضمانات الجماعية لهم من مخاطر النقل التأديبي وجعل الترقية الادارية مرتبطة بالتقيد الرئاسي والعمل على وحدة النظام القضائي يضع للمواطنين سواء أمامه كيفما كانت هويتهم وإبعاد مجال الانزواجية من أي نوع كانت مثل المحاكم الخاصة وقضاء الجماعات والمقاطعات وإقرار الحد الأدنى من الاستقرار الشخصي والعائلي للقضاة، والاهتمام بمرافق كتاب الضبط بشريا وماديا وتقوية مركز الدفاع ودور المحامين في البنية القضائية وفي إرساء قواعد العدالة.

وإذا كان هناك تلازم بين العنصر المادي والبشري في جهاز القضاء، فإن ماهو أهم هو تلازم استقلال القضاء مع عنصر النزاهة، إذ إنهما معا الميزتان الضروريتان في القضاء لكي يستطيع توفير العدل. أن التجرد والابتعاد عن التحيز واللامبالاة بأقوال الناس أو برأي الادارة أو السلطة، وعدم الانسياق مع العاطفة وترجيح القانون النصف العادل، هي كلها مهمة الرسالة التي يحملها القضاء وهي الميزات التي لا يتحقق العدل بدونها ولا مناص لنا منها لتأسيس دولة القانون.

الخلاصة أن استقلال القضاء ليس بامتياز يرجى لرجالته وليس هبة يمكن تقديمها أو سحبها حسب الاهواء وليست ضريبا من ضروب الترف أو الزينة ولكن استقلال القضاء هو حق أساسي من حقوق الانسان وترسيخه واحترامه فرض واجب على الدولة وعلى المواطنين وعنوان تنمية وتقدم ومصدر اطمئنان وشرط أساسي لبناء أي مجتمع ديمقراطي لانه يجسد معاني متعددة وترمز للامن والعدل والاستقرار والكرامة ولذلك سيظل الالحاح شديدا والنضال مستمرا لتوفير الارادة السياسية الواضحة لدى الجهات المسؤولة للاعتراف بكل وعي بقيمة استقلال القضاء وبالور الانساني والقانوني والحضاري المنوط به. □

الأستاذ النقيب عبد الرحمن بنعمرو - على الأقل:

حقوقا الانسان في المغرب: مشكل تشريعي وتطبيقي وضعف في التصدي



ولازالت المبادئ والقواعد المنظمة والموسعة والحامية لحقوق الانسان في تطوير مستمر، على المستوى الدولي، من الحسن الى الاحسن.

- وقد رافق النهوض الدولي لحقوق الانسان؛ لما يتضمنه من وسائل المراقبة وضعية حقوق الانسان وحمايتها في مختلف البلدان، وخاصة تلك المصادقة على الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان: (لجنة حقوق الانسان التابعة لهيئة الامم المتحدة - البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية - المادة 41 من هذا العدد...)

رافق ذلك النهوض الدولي الرسمي، نهوض دولي شعبي عبر العشرات من المنظمات الجماهيرية المهتمة بحقوق الانسان وسواء منها الدولية أو الاقليمية أو العنصرية...

- اذن في ظل طبيعة حقوق الانسان الكونية الشمولية النظامية، تبقى مسألة الوصول الى ميثاق وطني لحقوق الانسان على المستوى القطري واردة التحقيق في كل وقت وحين، ويبقى خروج هذا الميثاق الى حيز الوجود مسألة ارادة ذاتية فقط، وهذه الارادة الذاتية تبرز وتتحرك لتخرج بميثاق وطني حول حقوق الانسان متى توفرت ظروف وأسباب معينة.

2- هناك الرغبة الجماهيرية المغربية المتنامية

التوعية والرفض الى الاحتجاج ومرورا الى العصيان وانتهاء بالانتفاضات والثورات... وهذه التحركات النضالية كانت باستمرار توجه ضد العدوان على حقوق الانسان، سواء كان عدوانا داخليا أو خارجيا وكيفما كانت مبررات هذا العدوان: سياسية أو عقائدية أو اقتصادية أو اجتماعية. فكلما كان هناك عدوان على حقوق الانسان الا ونتاج عنه بصفة تلقائية مقاومة المعتدي بشكل أو آخر من طرف ضحاياه أولا، ومن قبل المتضامنين والمتعاطفين معه على المستوى الداخلي والخارجي، أن ذلك يعني أن كونية وشمولية حقوق الانسان والتضامن البشري مع ضحايا خرقها كل ذلك يجد أسسه وجذوره في أعماق التاريخ البشري...

- الا أن هذه الكونية والشمولية والتضامن توسعت وتعمقت وتنظمت خلال القرن العشرين على الخصوص في أحضان هيئة الامم المتحدة بواسطة اعلانات وقرارات واتفاقيات دولية تتعلق بحقوق الانسان،

س: ماهي الشروط (الموضوعية العامة وغيرها) التي جعلت من الضروري الاقدام على بلورة مشروع الميثاق؟

ج: ان الميثاق الوطني لحقوق الانسان يقوم على ثلاثة محاور: الاول يتعلق بالمبادئ التي تقوم عليها حقوق الانسان، والثاني: يتضمن صورة مختصرة ومركزة عن الوضعية المزرية التي تعيشها حقوق الانسان بالمغرب، والثالث: وسائل العمل من أجل تحقيق المبادئ والاهداف التي سطرها الميثاق.

- ان هناك عدة شروط وأسباب وظروف فرضت الاقدام على وضع مشروع أولي للميثاق الوطني لحقوق الانسان الذي تحول الى مشروع ثنائي مصادق عليه من قبل خمس جمعيات حقوقية في 8 يبرابر 1990 ثم الى ميثاق وطني مصادق عليه من قبل نفس الجمعيات في 16 نونبر 1990 ومعلن عنه في مهرجان جماهيري يوم 10 دجنبر 1990، هذا الميثاق الذي يحظى حاليا بمباركة وتأييد العديد من المنظمات السياسية والنقابية والاجتماعية. ومن بين الشروط والاسباب والظروف:

1- أن مسألة الدفاع حقوق الانسان وحرياته الاساسية كانت ولازالت وعبر العصور، تمثل رغبة جامحة في قلب البشرية؛ وهذه الرغبة كانت تتمظهر في أشكال متنوعة ابتداء من

من الاستعمار وجميع أشكال الهيمنة الأجنبية... وتعزيز عرى التضامن والتعاون الإيجابي بين جميع الجماعات والفعاليات المهتمة بحقوق الإنسان... الخ... الخ...

التزامات التنفيذ

- ومع ذلك يجب القول بأن الالتزامات المذكورة ستظل حبرا على ورق إذا لم تتوفر شروط أخرى إضافية تضمن تلك الالتزامات موضع التنفيذ والتي من بينها على الخصوص:

- وضع خطة وبرنامج عمل لتنفيذ تلك الالتزامات.

وقد وضعت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان مشروع خطة تنفيذ الميثاق الوطني لحقوق الإنسان (تشرفي العدد الثامن من جريدة "التضامن" التي تصدرها الجمعية)، ونتمنى أن يحظى هذا المشروع، بعد إغناؤه بالاضافة والتعديل، بموافقة الجمعيات المهتمة وفي مقدمتها باقي الجمعيات الموقعة على الميثاق، ليصبح خطة الجميع. ومهما يكن من أمر فإن الجمعية عازمة، وبالتنسيق مع العصبة، على وضع برنامج مشترك لتنفيذ الميثاق قد يكون المشروع المذكور أرضية له..

- ضرورة التوفر على الاداة البشرية ذات العزم الاكيد والايامن القوي والوعي العميق بمبادئ حقوق الانسان والمعرفة الجدية بأساليب نشرها، إن هذه الاداة هي المؤهلة لتنفيذ البرنامج رغم الصعوبات والمضايقات المتنوعة التي ستواجهها من طرف خصوم حقوق الانسان في المغرب والذين يتوفرون على امكانيات سلطوية ومالية وإعلامية واسعة.

ولكي تكون هذه الاداة البشرية فعالة، فيجب الا تقتصر على المكونات البشرية للجمعيات الخمس الموقعة على الميثاق بل يجب أن تشمل المنظمات السياسية والنقابية والاجتماعية المهتمة بحقوق الانسان، وبطبيعة الحال، فباستثناء أعداء حقوق الانسان الذين يجدون مصالحهم في خرقها، فإن ترسيخ مبادئ حقوق الانسان وتوسيعها وحمايتها يهم الجميع ومن مصلحة الجميع.

س: عموما ماهي وضعية حقوق الانسان

حق الامان الشخصي لازل ممسوسا تشريعيًا

حقوق الانسان هي الحقوق الهادفة الى تحقيق كرامة الانسان باشباع حاجياته المادية والمعنوية الانسانية

حددها هذا الاخير نفسه عندما قال بأن الجمعيات الموقعة على الميثاق تعلن وتعمل من أجل.. تحقيق العدل والحرية وضمان حقوق الانسان... وحماية استقلال القضاء... والمساهمة في نشر وتعميق الوعي بحقوق الانسان... والسعي من أجل تدريس حقوق الانسان في جميع مراحل التعليم... وتنظيم ندوات ومحاضرات مشتركة حول إشكالية حقوق الانسان بالمغرب... والتنسيق مع الصحف الوطنية المهمة... والعمل على توفير شروط الحماية الدولية... والعمل على دمج سائر المبادئ والمقتضيات المنصوص عليها في المواثيق الدولية ضمن التشريعات الوطنية... والسعي من أجل تعديل الدستور ليتمكن القضاء من مراقبة دستورية القوانين... وضمان المساهمة الفعلية للمواطنين في تسيير الشؤون العامة... والتضامن مع ضحايا انتهاكات حقوق الانسان... وتأييد حق الشعوب في تحريرها

التي، رغم مشاربها المتنوعة، لم تعد تقبل التجزئة في ميدان حقوق الانسان الذي يهم مختلف الشرائح الاجتماعية. ان تنامي هذه الرغبة يجد أساسه في اتساع الوعي الجماهيري بحقوقها، وفي استمرار الخرق، إن لم نقل اتساعه، لحقوق الانسان، وفي التطور الذي لحق حقوق الانسان على المستوى الدولي، وعيا ونضالا وانتصارا...

3- ان الجمعيات الخمس التي اشتغلت في مشروع الميثاق الوطني وأعدته ليصبح ميثاقا، بمساهمة العديد من المنظمات والفعاليات، طالما نادت من خلال أدبياتها وبياناتها ومؤتمراتها الى التنسيق والتعاون في ميدان الدفاع عن حقوق الانسان، بل ان بعضا منها ضمن ذلك في قوانينه الاساسية. وعلى وجه المثال فان الجمعية المغربية لحقوق الانسان ضمنت في قانونها الاساسي بالفصل الثالث، بان من جملة الوسائل التي تعتمد عليها في تحقيق أهدافها هو ربط العلاقات والتنسيق وتبادل الخبرات مع سائر المنظمات التي لها نفس الاهداف داخليا وخارجيا. وقد أكدت الجمعية على شدة الرغبة في مؤتمرها الاول والثاني وفي عدة بيانات صادرة عن لجنتها الادارية، بل كانت سبابة الى وضع مشروع للميثاق الوطني لحقوق الانسان، وكان مقرا عرض المشروع، قصد المصادقة على المؤتمر الثاني للجمعية الذي كان سينعقد في سنة 1983، الا أن هذا الاخير منع مرتين من قبل السلطة الامر الذي أجهض هذه المحاولة التي كان سيتلوها سلسلة من الاتصالات مع الجمعيات ذات الاهتمام المشترك من أجل إغناء المشروع ليصبح مشروع الجميع... يضاف الى ذلك أن الجمعية منذ بداية 1988 سعت الى التنسيق مع العصبة في ميدان حقوق الانسان الامر الذي مهد الى تعاونهما في مجال الخروج بالميثاق...

س: ماهي نوعية وحجم الالتزامات التي تقع على عاتق الموقعين والمصادقين على الميثاق؟ وكيف تتصورون العمل على تنفيذ ماورد من مبادئ وبنود؟ وماهي شروط تحقيق ذلك؟

ج: إن نوعية وحجم الالتزامات التي تقع على عاتق الموقعين والمصادقين على الميثاق



حقوق الإنسان

لا يوجد نص قانوني يسمح للشخص المعتقل لدى الشرطة باللجوء الى القضاء، وعلى وجه الاستعجال لرفع الاعتقال التعسفي عنه

جرائم تمس بأمن الدولة الداخلي والخارجي (المادتان 68 و82 م.ج.)، ولا يوجد نص قانوني يسمح للشخص المعتقل لدى الشرطة باللجوء الى القضاء، وعلى وجه الاستعجال لرفع الاعتقال التعسفي عنه، بحيث لا يبقى أمام أقاربه أو دفاعه الا تقديم شكاية النيابة العامة التي تتمتع بسلطة تقديرية واسعة من فتح تحقيق جدي بشأنها أو حفظها، ولا زالت امكانية حضور الدفاع مع الظنين أثناء البحث التمهيدي من قبل الضابطة القضائية غير متوفرة من الناحية القانونية. ولا زالت التراجعات القانونية قائمة ومستمرة، ونفس الامر بالنسبة للتراجعات التي لحقت قوانين الحريات العامة الصادرة في سنة 1858. ولا زال ظهير "كل ما من شأنه" يعمل عمله ويلتجئ اليه لقمع حرية الرأي والتضيق على الانشطة السياسية والنقابية والاجتماعية... وعلى مستوى تنفيذ العقوبات، فان القوانين المنظمة للسجون تجعل هذا التنفيذ دون الحد الأدنى لمعاملة السجناء الذي جاءت به القواعد النموذجية التي أقرها مؤتمر الامم المتحدة الاول لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المعقود 2 جنيف عام 1955، وعلى وجه المثال فان ظهير 26 / 6 / 30 المتعلق بضبط ادارة السجون بالمغرب والصادر في العهد الاستعماري لا زال نافذا، هذا الظهير الذي لا يضمن الحاجيات الضرورية للسجناء سواء تعلقت بالتغذية أو بالإيواء أو باللباس أو بالنظافة أو بالتطبيب أو بالمعاملة، أو بالزيادة أو بالتربية والتعليم والشغل... وعلى وجه المثال فقط فان المادة 33 من الظهير، المتعلقة بالتأديب تسمح بعقوبات قاسية ومهينة للكرامة مثل نزع الاطعمة لمدة ثلاث

بالمغرب؟ (أمثلة إن أمكن)؟

ج: قبل كل شيء يستحسن تحديد محتوى حقوق الانسان: إنها، في رأينا مجمل الحقوق الهادفة الى تحقيق كرامة الانسان باشباع حاجياته المادية والمعنوية الانسانية، والامثلة النموذجية لهذه الحقوق نجدها في الاعلانات والتوصيات والقرارات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان سواء منها تلك التي اعتمدتها هيئة الامم المتحدة أو التي لازالت في صورة مشاريع معدة للاعتماد... ويأتي في مقدمة الاعلانات: الاعلان العالمي لحقوق الانسان، وفي مقدمة المواثيق العهدين الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعتمدان من قبل هيئة الامم المتحدة في سنة 1966...

- فاذا اتخذنا، كمقياس حقوق الانسان التي جاءت بها الاعلانات والمواثيق الدولية الخاصة بهذا المجال، وجدنا أن وضعية حقوق الانسان بالمغرب مزرية سواء من الناحية النظرية أو العملية، وسنكتفي بضرب بعض الامثلة:

- فعلى مستوى الحقوق المدنية والسياسية: فانه في المجال النظري (القوانين) فان حق الامان الشخصي لا زال ممسوسا تشريعيا: وعلى وجه المثال فقط فان عقوبة الاعدام لازالت قائمة وفي العشرات من الحالات على خلاف ما توصي به الكثير من الاعلانات والاتفاقيات الدولية (المادة 6 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية)، وامكانية اعتقال الشخص لمدة غير محدودة من قبل الشرطة لازالت قائمة قانونيا عن طريق تجديد تمديدات الوضع تحت الحراسة النظرية في

أيام ماعدا الخبز، ونزع لوازم الفراش ماعدا الغطاء... والتكبييل بالاصفاد... أما بخصوص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فان التشريع المغربي ناقص عن المستوى الذي نادى به الاعلان العالمي لحقوق الانسان وسطره العهد الدولي لسنة 1966 بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيره من المواثيق الدولية الخاصة بهذا المجال... وعلى وجه المثال، وفي النطاق الاجتماعي: ففي مجال الشغل فان الحد الأدنى للاجور لا زال ضعيفا (5.22 درهم للساعة في القطاع الصناعي والتجاري والمهني و27.03 للساعة في القطاع الفلاحي) وامكانيات الطرد من العمل واسعة (المادة 6 من قرار 48/10/23 المتعلق بالنظام الاساسي لعلاقة الشغل، لما في ذلك الطرد من العمل بسبب المرض اذا استمر مدة معينة تصل الى 65 يوم متوالية - (المادة 11 من نفس القرار)

والتعويض عن الاعفاء من العمل ضعيف جدا (أجرة 48 ساعة عن كل سنة من السنوات الخمس الاولى وأجرة 72 ساعة عن كل سنة من السنوات الخمس الثانية، وأجرة 96 ساعة عن كل سنة من السنوات الخمس الثالثة، ومازاد عن ذلك يعوض عنه على أساس أجرة 120 ساعة عن كل سنة. والتعويض عن عدم مراعاة مهلة الاخطار عن الطرد من العمل يعتبر هزليا بالنسبة للعمال اليويين (أجرة أسبوع).

- والتعويض عن حوادث الشغل والامراض المهنية لا يتناسب بتاتا مع النتائج الخطيرة للحادثة أو المرض سواء على الضحية في حالة إصابته بعجز دائم، أو على ذوي حقوقه في حالة وفاة الضحية (المواد 83 و 49 و102 من ظهير 1963 / 2 / 6)

ولنضرب لذلك مثلا: فالعامل الصناعي الذي نفترض انه يتقاضى الحد الأدنى للاجور (كثير من العمال لا يتقاضونه)، وأصيب بحادثة شغل نتج عنها عجز دائم يساوي 10٪، فانه لن يتقاضى الا إيرادا سنويا قدره: 1086.80 د × 12 شهر = 100 × 2 / 1086.80 = 652.08 درهم أي 54.34 درهم في الشهر.

الاسبقية في النظر على مقترحات القوانين المقدمة من قبل النواب (المادة 55 من الدستور) والقوانين الصادرة عن البرلمان غير قابلة للنفاذ والتنفيذ الا اذا صدر بشأنها ظهير... (المادة 26 من الدستور)

- وفيما يخص الجزاءات الجنائية التي من شأنها أن تحمي خرق حقوق الانسان، فانه يجب التأكيد بان الطرف الاساسي في خرق حقوق الانسان هو السلطة بسائر مكوناتها (وزراء، عمال، باشوات، خلفاء، قياد، ضباط شرطة قضائية... واذا كان رجال السلطة غير معفيين قانونيا، من العقوبات بسبب ماقد يرتكبونه من جرائم سواء تعلقت بحقوق الانسان وبغيرها، فانهم من جهة أخرى، وعلى خلاف المواطنين العاديين، في وضعية قانونية ممتازة، تعوق وصول يد القانون والعدالة اليهم: ففتح التحقيق معهم فيما ينسب اليهم من جرائم متوقف، حسب الاحوال، على السلطة التقديرية للرئيس الاول للمجلس الاعلى أو للرئيس الاول لمحكمة الاستئناف، ولا يخضع قراره، في حالة رفضه اجراء أي تحقيق، لاية مراجعة أو طعن أمام جهة قضائية معينة (الفصل 266 م.ج و 5 بعده من المسطرة الجنائية - م.ج...)

- وفيما يخص الحماية القضائية على المستوى القانوني فانها ضعيفة وتواجهها عدة عراقيل قانونية: فالقاضي عليه أن يطبق قوانين ومراسيم وقرارات حتى ولو كانت معيبة شكلا وموضوعا ومخالفة للدستور وللمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب ولا يستطيع أن يقرر عدم دستوريته (المادة 25 من المسطرة المدنية). كما أنه لا توجد بالمغرب محكمة خاصة بالنظر في دستورية القوانين.

من النظر الى العمل

- فاذا انتقلنا الى المستوى العملي، فاننا سنجد بأن العديد من الضمانات القانونية المتبقية في ميدان حقوق الانسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لاحترام من قبل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية...



يستغرق الجواب عليها وقتا كبيرا والتي لاتسمن ولاتفني من جوع. كما أن إكنايات البرلمان في اصدار قوانين حامية لحقوق الانسان لازالت ضعيفة بسبب العراقيل الدستورية التي تعترضها: فمشاريع القوانين المقدمة للبرلمان من طرف الحكومة لها

فاذا افترضنا أن الحادثة أدت الى وفاته وانه ترك زوجة عمرها أقل من ستين سنة فان هذه الاخيرة لن تتقاضى الا إيرادا سنويا قدره: $1086.8 \times 12 \times 30 / 100 = 3912.48$ د أي 326,04 درهم في الشهر.

- والتأمين عن حوادث الشغل والامراض المهنية غير لازم من الناحية القانونية - والضمان الاجتماعي يعتبر لون الحماية الكافية لمختلف الافات الاجتماعية التي تصيب الطبقة العاملة مثل المرض والشيخوخة... وعلى وجه المثال:

- فانه في حالة المرض، الغير المزمن فان المريض لايعوض الا عن 52 أسبوع على الأكثر وعلى أساس نصف الاجرة اليومية بالنسبة لـ 24 أسبوع الاولى.

- وفي حالة الاحالة على المعاش بسبب الشيخوخة، فان التعويض لن يصل في أحسن الاحوال ومهما كانت الاقدمية الى أكثر من 70% من الاجرة

- وفي مجال المساواة بين الرجل والمرأة، فان هناك تمييزا لفائدة الرجل على حساب المرأة خلافا لما تقضي به المواثيق الدولية أو المتعلقة بهذا الخصوص (مثلا اعلان القضاء على التمييز ضد المرأة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة...). ويظهر هذا التمييز في ميدان الاحوال الشخصية وفي العمل (ينظر بحثنا المنشور م جريدة "التضامن" التي تنشرها الجمعية المغربية لحقوق الانسان العدد 8 تحت عنوان "أوجه الاختلاف والتعارض مابين التشريع المغربي والمواثيق الدولية")

- وفي مجال الحماية التشريعية لحقوق الانسان عن طريق البرلمان والجزاءات والقضاء، فانها (الحماية) لازالت ضعيفة وتشكو من العديد من المعوقات والنقائص:

- فعلى مستوى البرلمان، فباستثناء ملتصق الرقابة الذي يجب أن تتوفر أغلبية معينة لقبول تقديمه (على الاقل ربع أعضاء المجلس - م 75 من الدستور)

وأغلبية معينة لاحداث النتائج المرجوة من الموافقة عليه (الأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس النواب- نفس المادة المذكورة) وباستثناء الاسئلة الشفوية الاسبوعية للوزراء التي

حقوق الإنسان

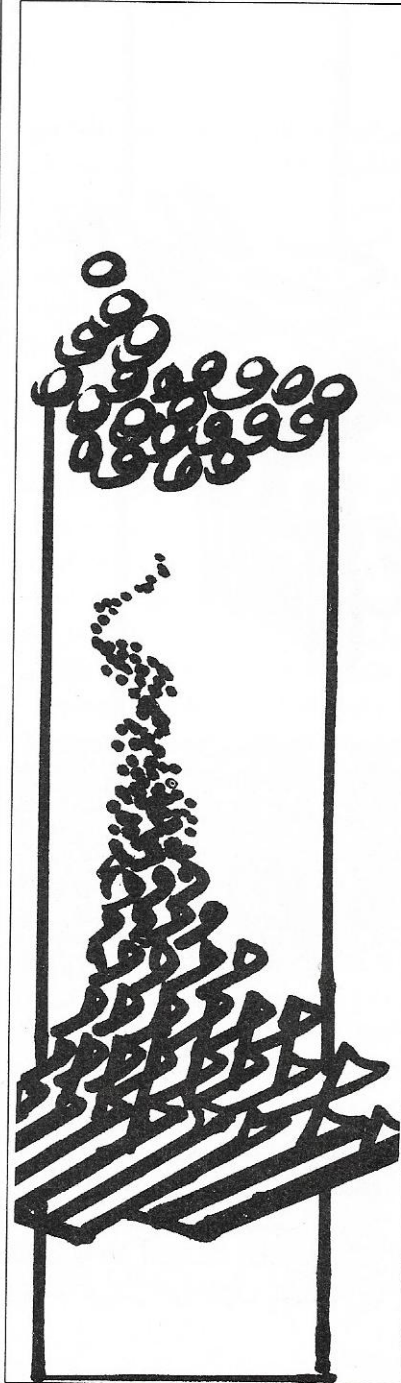
- وحق الشغل والتربية والاضراب مضمون دستوريا (المادتان 12 و 14 من الدستور) ومع ذلك فمن الناحية العملية، فإن سوق الشغل في تقلص مستمر والتسريحات العمالية في ارتفاع مستمر، والبطالة لايعوض عنها، والحد الأدنى للاجور لايطبق

من طرف غالبية المشغلين، والسلم المتحرك للاجور الذي يلزم الزيادة في الاجور كلما ارتفع الرقم الاستدلالي للمعيشة بنسبة 5٪ على الأقل، وتكون الزيادة في الاجر مساوية على الأقل لهذا الارتفاع (ظهير 31 / 10 / 59)

والانخراط في صندوق الضمان الاجتماعي رغم إلزاميته لايلتجأ اليه من قبل العديد من المشغلين...

- وفيما يخص التعليم، فإن الالاف من الاطفال لايجنون مقاعد في المدرسة، ومن يجدها منهم يظل في التدرج نحو الشارع في مختلف مراحل التعليم الثانوية والجامعية - وفيما يخص الاضراب، فرغم شرعيته، فإن ممارسته كثيرا مايرتّب عنها الطرد من العمل أو الوظيفة وأحيانا اعتقال من قام به وتقديمه للمحاكمة وإصدار عقوبات جنائية ضده كما حصل بمناسبة اضرابات 9 و10 و11 من شهر أبريل 1979، واضرابات 20 يونيو 1981... الخ

- وعلى مستوى السلطة التشريعية (البرلمان)، فمن الناحية العملية، فإنها لاتقوم حتى بالدور الذي يخوله لها الدستور إذ لم تستطع، رغم مرور أكثر من 15 سنة على المسلسل، أن تسن قوانين توسع أو تحمي حقوق الانسان، بل ولاحتي إلغاء أو تعديل القوانين الماسة بحقوق الانسان أو المزية للضمانات الخاصة بها، فهي على وجه المثال لم تستطع أن تلغي ظهير "كل ما من شأنه" ولا أن تلغي التعديلات التي لحقت المسطرة الجنائية وقوانين الحريات العامة، وقانون العدل العسكري، ولم تستطع أن تلغي ظهير محاكم المقاطعات والجماعات السيء الذكر الذي يمس باستقلال القضاء وسيادة القانون وبحقوق الدفاع والذي طالبت العديد من المنظمات المهنية والاجتماعية والحقوقية والسياسية والنقابية بإلغائه بدون جدوى. كما أن البرلمان وطوال المدة المذكورة، بل وخلال البرلمانات السابقة له لم يستطع أن يكون لجنة تحقيق في الخروقات الخطيرة لحقوق الانسان والمتكررة على مختلف المستويات بالبرلمان (كونت حديثا لجنة تحقيق في احداث 14 / 12 / 90، ولايعرف المنهج الذي



- فالموضوع تحت الحراسة النظرية، لدى الشرطة القضائية محدود - فيما عدا جرائم المس بأمن الدولة الداخلي أو الخارجي التي يوجد بشأن تجديد مدتها نقاش فقهي وقضائي - في 96 ساعة والتمديد محدود في 48 ساعة، ومع ذلك ومن الناحية العملية، فإنه في بعض الاحيان يقع تجاوز هذه المادة...

- والتعذيب محرم ومعاقب عليه من الناحية القانونية، ومع ذلك يمارس في مخافر الشرطة وفي بعض السجون.

- والتزوير محرم ومعاقب عليه من الناحية القانونية، ومع ذلك فإن جميع الاستشارات والانتخابات التي عرقها المغرب منذ الاستقلال سواء على المستوى الوطني (البرلمان) أو المحلي (المجالس الجماعية) أو المهني (الغرف التجارية والصناعية والفلاحية) كلها كانت مزورة، كما أن العديد من محاضر الضابطة القضائية لاتجد حرجا في اللجوء اليه

- والمساس بالحقوق الوطنية، مثل الحق في الامان الشخصي، والحق في التجول داخل المغرب وخارجه... (المادة 9 من الدستور).

إن المساس بهذه الحقوق وغيرها يحرمة القانون ويعاقب عليه (225 و 231 من القانون الجنائي)

- ومع ذلك من الناحية العملية: فإن الاعتقالات التعسفية تمارس باستمرار من قبل رجال السلطة والدرك والشرطة.

والعديد من المواطنين محرومون من جوازات السفر، وتمنع العديد من الاجتماعات والتجمعات والمظاهرات المشروعة والسلمية بدون تبرير وتوقف أو تمنع بعض الصحف والمجلات بدون مبرر قانوني وبدون اتباع المسطرة القانونية

التي جاءت بها المواثيق الدولية، والفضح والتدني بجميع الخروق التي تصيب حقوق الانسان، والوقوف بجانب ضحايا تلك الخروق...

- وقد عرفت الجمعية في عملها حتى الان ثلاثة مراحل: الاولى وهي مرحلة الانطلاقة والتوسع على المستوى الجغرافي (تعدد الفروع) والمستوى للنشاطي والعلمي (المواقف، الندوات والعروض والبحوث...) والثانية، مرحلة التقلص والجمود وانحصار العمل في البيانات في المناسبات، وتبدأ من سنة 1983 الى بداية 1988 وترجع الى أسباب داخلية تعود الى تصرفات انتهازية من قبل بعض المسؤولين فيها والى القمع الذي تعرضت له مع بعض قادتها ومسؤوليها والعناصر النشطة فيها، فمن جهة منعت الجمعية من عقد مؤتمرها الثاني مرتين في سنة 1983، ومن جهة أخرى اعتقل في نفس السنة والتي تلاها عدد من قادتها والمناضلين في صفوفها، والثالثة بدأت في سنة 1987 بتكوين لجنة تحضيرية حدد لها هدفان أساسيان الاول خلق إشعاع للجمعية عبر البيانات والمواقف والعروض والندوات والاتصالات، والثاني الاعداد لعقد مؤتمرها الثاني الذي انعقد في مارس 1989. ان هذه المرحلة الاخيرة التي تعيشها حاليا عرفت نهوضا متواترا لنشاط الجمعية على عدة واجهات ومستويات: فقد تأسست أو تجددت عدة فروع (وجدة، فاس، مكناس، بني ملال، وقلمة السراغنة، ومراكش، والدار البيضاء والرباط والقنيطرة، وتطوان... الخ) وهناك فروع أخرى في طور التأسيس أو التجديد... كما أن الجمعية اتخذت عدة مواقف تتعلق بخرق حقوق الانسان إما بكيفية فردية أو بالتعاون مع العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الانسان، ودافعت بواسطة المحامين المتعاطفين معها أو الاعضاء فيها عن العديد من المعتقلين السياسيين، وأصدرت اعدادا جديدة من جريدة "التضامن" المتخصصة في ميدان حقوق الانسان، وربطت عدة علاقات مع منظمات حقوقية غير رسمية على المستوى الدولي...

وقد كونت الجمعية عدة لجان مساعدة

وأهم توجهاتها ومبادئها؟

ج: تأسست الجمعية المغربية لحقوق الانسان في سنة 1979، ومن أهدافنا العمل على احترام الحريات العامة والشخصية للانسان، وصيانة كرامة الانسان وشرفه، والتعريف والدعاية لحقوق الانسان والتي من بينها تلك



سنتبعه في التحقيق...)، ولم يستطع أن يصدر ولو قانونا واحدا يقضي بالعفو الشامل عن المعتقلين السياسيين رغم الطلب الذي قدم له في هذا الخصوص من قبل لجنة التنسيق بين الجمعية المغربية لحقوق الانسان والعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الانسان...

- وفيما يخص القضاء، فرغم أن الفصل 76 من الدستور ينص على استقلال القضاء، فإن القضاء عاجز حتى الان عن حماية استقلاله من التدخلات المباشرة وغير المباشرة للسلطة التنفيذية وخاصة عندما يكون الامر متعلقا بالقضايا السياسية وبالأحداث النقابية والاجتماعية. (محاكمات 1963 و1971 و1972 و1981 و1984 و1991... الخ)

س: هل المشكل مشكل تشريع أم تطبيق التشريعات الموجودة؟ أم هناك عناصر أخرى؟

ج: كما قلت لكم، بمناسبة الجواب عن السؤال المتعلق بوضعية حقوق الانسان، فإن المشكل تشريعي وتطبيقي في نفس الوقت: فالضمانات القانونية الخاصة بحماية حقوق الانسان ضعيفة وناقصة في العديد من الجوانب، وغير موجودة في جوانب أخرى، وما هو موجود منها لا يطبق في الكثير من الاحيان...

- يضاف الى ذلك أن المشكل ليس مشكل تشريع وتطبيق التشريع فقط، وإنما أيضا مشكل ضعف في التصدي لخرق حقوق الانسان سواء من قبل ضحايا خرق حقوق الانسان أو من قبل المنظمات الحقوقية والسياسية والنقابية المهتمة بهذا المجال، أو من قبل الجماهير الشعبية المعنية أولا وأخيرا بأشكالية حقوق الانسان، وهذا هو الذي يفسر لنا لماذا التزم الموقعون والمنضمون الى الميثاق على تعزيز عرى التضامن والتعاون الايجابي بين جميع الجمعيات والفعاليات المهتمة بحقوق الانسان. ولماذا التزموا كذلك بنشر وتعميق الوعي بحقوق الانسان بين أوساط الجماهير...

س: حدثنا عن الجمعية المغربية لحقوق الانسان خصوصا بعد عقد المؤتمر الثاني

تسجرو

أسئلة

ع

ان ظاهرة الانتشقات في تاريخ الحركة الوطنية ما تزال بغير تفسير علمي رصين، بعيد عن هذا الجانب أو ذاك. ولعل محاولة البحث في مسبباتها بشكل عام قد تؤدي الى وضع حد لكثير من الاخطاء التي ما تزال ترتكب باسم الوطن والشعب، في هذا الجناح أو ذاك من فصائل الحركة الوطنية. والذي نحن واثقون منه، ان المسألة الديمقراطية كانت باستمرار حاضرة في جميع هذه الخلافات، منذ نشأة العمل السياسي الوطني، وضمنها الموقف الحقيقي أو الضمني، لدى كل الفصائل من حقوق الانسان. أذ ان كثيراً من الدراسات، أو الوثائق الصادرة مؤخرًا، تبين ان هاتين المسألتين على الخصوص ظلنا تطرحان بشكل تكتيكي حسب المراحل، قبل ان تبرز اليوم، وبشكل متأخر كموقف استراتيجي في البرامج السياسية. لكن الاسئلة المطروحة في التعامل مع الصفحات النيرة للحركة الوطنية، هي الاستفسار عن الاسباب الداعية اليوم للاستمرار في اخفاء المعطيات الاولى للخلافات الوطنية؟ وماذا سيحدث لو أعدنا قراءة تاريخ المرحلة، من خلال الاعتراف بالاخطاء المشتركة؟ (النقد الذاتي الجماعي للحركة الوطنية). ولماذا يحاول ورثة وثيقة 11 يناير التمسك بانهم طرحوا في نفس الوثيقة - التي هي الاعتراف الحي بطبيعة العلاقة آنذاك بين القصر والحركة - مسألة الشورى أو الحكم الديمقراطي، مع ان الوثيقة نفسها لا تتضمن ذلك؟ ولماذا يتم السكوت عن محاولات اخرى مثل وثيقة 14 يناير المذيلة بتوقيع الحركة القومية، وما سمي بميثاق الحقوق القومية؟ وفي نفس السياق ما هي حقيقة الاختلافات والصراعات، والاعتداءات، والاختطافات التي كان المغرب مسرحا لها، بين الفصيلين الرئيسيين، حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال، مباشرة بعد الاستقلال والى ان انتهت باضعافهما معا؟ □

حقوق الإنسان

متخصصة في ميادين حقوق الانسان على رأسها لجنة متابعة خرق حقوق الانسان مهمتها رصد الخروقات وتتبعها واقتراح مايجب اتخاذه بشأنها... الخ

الجمعية والعصبة: من أجل التنسيق س: ماهو الدور الذي لعبه التنسيق مع العصبة؟ ماهي أهمية العمل المشترك؟ والعلاقة مع المنظمة؟

ج: منذ بداية 1988 تكونت لجنة التنسيق بين الجمعية المغربية لحقوق الانسان والعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الانسان، وقد قامت هذه اللجان بعدة أعمال وأنشطة من بينها على وجه المثال اصدار بيانات والقيام بتحركات واتصالات موحدة في ميدان حقوق الانسان، وأصدرت جريدة "حقوق الانسان" (ست أعداد حتى الان)، ونظمت اللجنة ندوة حول كفاح الشعب الفلسطيني وتفكر في اعداد ندوات وعروض أخرى مشتركة ...

وأصدرت اللجنة كتيبات بالعربية والفرنسية تتضمن جميع البيانات والبلاغات والمواقف التي قامت بها خلال سنتي 1988 و1989... وقدمت الى البرلمان مذكرة تطلب فيها اصدار قانون العفو الشامل عن جميع المعتقلين السياسيين... وعلى إثر احداث 14/12/1990 كونت لجنة للبحث والتقصي فيها.. وقد لعبت لجنة التنسيق دورا مهما في إغناء مشروع الميثاق الوطني لحقوق الانسان والدعاية له وهي عازمة، بعد تحول المشروع الى ميثاق- على تنفيذ بنوده ومقتضياته عبر أجهزة الجمعيتين وقواعدهما المناضلة...

كما قامت لجنة التنسيق بعدة اتصالات مع

المسؤولين بشأن أوضاع السجون، واصدار العفو عن المعتقلين السياسيين، والاستجابة لمطالب المعتقلين السياسيين المضربين عن الطعام، وكانت حاضرة ومؤازرة بواسطة محاميه في العديد من المحاكمات السياسية - ولا نحتاج الى التاكيد على أهمية العمل المشترك في جميع الميادين، بشرط أن يرافقه ويصاحبه الجدية والصدق والمصادقية وهو مانعتقد توفره في لجنة التنسيق...

- أما العلاقة مع المنظمة فقد كانت موجودة عن طريق الاعداد المشترك بين الجمعيات الخمس لمشروع الميثاق الوطني لحقوق الانسان. وبطبيعة الحال فان بنود الميثاق الموقع عليه من الجمعيات المذكورة تقتضي استمرار التعاون بينهما فيما بعد الاعلان عنه بتاريخ 10 جنبر 1990 من أجل تحقيق أهدافه...

س: ماهو رأيكم في المجلس الاستشاري لحقوق الانسان؟

ج: ثلاثة محددات على الأقل، تتحكم في ضعف المجلس الاستشاري وعدم قدرته على القيام بدور إيجابي في ميدان الدفاع وحماية حقوق الانسان:

- المحدد الاول مساهمة السلطة الادارية فيه كعضو فاعل بالمناقشة والملاحظة والتوجيه والتصويت (وزارة الداخلية، وزارة العدل، وزارة الخارجية، وزارة الاوقاف)

- أغلبية أعضائه غير معروفة تاريخيا بعملها في ميدان حقوق الانسان سواء عن طريق النضال أو المواقف أو التوعية، هذا إذا لم نقل أن بعض هذه الاغلبية مسجلة عليهم مواقف وتصرفات سلبية في ميدان حقوق الانسان.

- إن دور المجلس الاستشاري غير تقريري، وهو لايتحكم في جدول أعماله ولافي الاعلان عن مواقفه. □

حاوره: محمد معروف
بلكوش الحبيب

احمد ارضاوني

على الأقل في حوار مع الأستاذ عبد الهادي القباب

أهمية العمل الوجداني في ميدان حقوق الإنسان

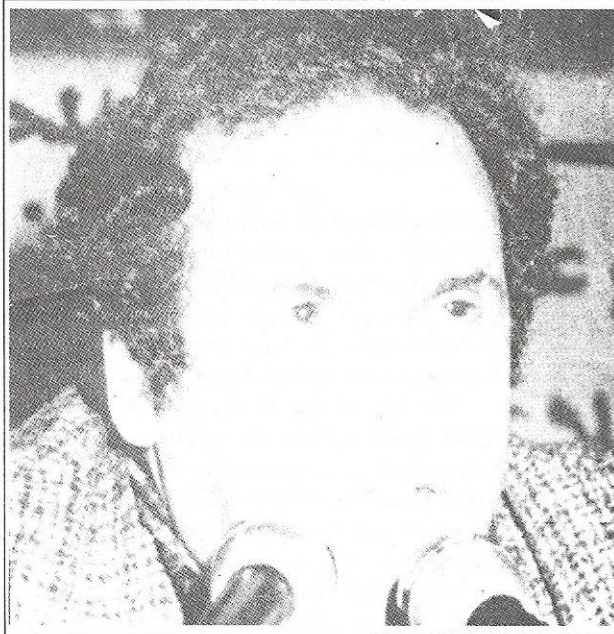
حاوره: محمد معروف و بلكوش الحبيب

حيات المحامين بالمغرب الطليعة من خلال الجمعيات والفعاليات الحقوقية لمواجهة وضع من هذا القبيل انطلاقاً من إيمانها بأن الإنسان هو محور الحياة كما جاء في الميثاق، وأنه بقدر ما يحصل عليه من حقوق مادية ومن حريات أساسية بقدر ما تتفجر طاقاته وتنمو شخصيته فيصير قادراً على المساهمة في تحقيق تنمية بلاده اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وقادراً على تحقيق تقدمها الحضاري، سعياً في مصداقيتها في الداخل وحفاظاً على مركزها في المجتمع الدولي. ومن ثم كانت الدعوة إلى الميثاق الوطني لحقوق الإنسان وتمت الاستجابة له من طرف الطليعة وأعلن عنه يوم 10 / 12 / 1990

وهكذا مثلاً ستلاحظون بأننا أعلننا عن الميثاق، وفي الحقيقة عن

حدث في مستوى هدية المغرب وفي مستوى حضارته وفي مستوى طموحاته وآمال الشعب المغربي برمته.

وبالطبع لم نصل إلى هذا الميثاق إلا بعد أن قطعنا أشواطاً من الحوار والمناقشة للمشروع الذي سبقه والذي أغني من طرف الجمعيات الحقوقية وغيرها. وخاصة الجمعيات الحقوقية، ومن الجماهير المغربية من خلال الندوات الوطنية الكبرى التي عقدت في كل من فاس ومراكش والدار البيضاء. وتم الاعلان عن المشروع في شهر فبراير 1990 ثم انتهينا من خلال لجنة المتابعة التي شكلتها الجمعيات الخمس إلى تحرير الصيغة النهائية التي وقع الاعلان عنها.



عبد الهادي القباب

على الأقل: كيف انطلقت فكرة الميثاق، وكيف تطورت؟

ج: كانت مبادرة الدعوة إلى الميثاق الوطني لحقوق الإنسان، من طرف جمعية هيئات المحامين بالمغرب، في مناظرة وجدة حول حقوق الإنسان سنة 1987.

ولقد كان ذلك نتيجة لطبيعة عمل المحامين، باعتبارهم رسلاً للعدالة، وكونهم يدافعون أمام المحاكم على حقوق الآخرين. كما كان ذلك إحساساً منهم بالدور الذي تلعبه حقوق الإنسان في تنمية وعي الإنسان برسائله، وبخطورة الدور الذي عليه أن يقوم به تجاه المجتمع. وهذا هو الذي يفسر تزايد الاهتمام بحقوق الإنسان سواء على الصعيد الدولي أو الداخلي باعتبار أن حقوق الإنسان أصبحت أداة فاعلة في

التطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي للامم والشعوب. وبالطبع فمن الملاحظ أن المغرب تتفاهم فيه خروقات حقوق الإنسان ويتعرض فيه المواطنون إلى أفظع الممارسات الظالمة؛ (خصوصاً بالبادية)؛ بل إن بعض أعوان السلطة مازالوا يعتبرون أنفسهم فوق القانون فيستهنون بكل القيم الأخلاقية والحضارية والانسانية. كل ذلك أدى إلى تنامي الوعي بالآثار السلبية لهذه الممارسات التي تصيب الإنسان في ذاته وفكره وحياته وتنازل من آدميته وتحط من كرامته. وكان من أثر ذلك أن تحركت جمعية هيئات المحامين بالمغرب وهذا واجبها من أجل أن تجعل من الميثاق حقيقة واقعية مجسدة، وكان من أثر ذلك أن دعت جمعية

حقوق الإنسان

آليات المتابعة

س: بعد الاعلان عن الميثاق ماهي الآليات الخاصة بالمتابعة وبتنفيذ البنود والالتزامات الواردة بهذا الاعلان؟

ج: في الحقيقة سؤالكم على جانب كبير من الأهمية

في البداية أريد أن أقول ان الغاية من الميثاق هي أولا أن يضع أرضية لتنمية وعي المواطن بحقوقه الطبيعية وبحرياته الأساسية حتى يتمكن من أن يتحرر من عقدة الخوف وعقدة الضعف في مواجهته لبعض رجال السلطة الذين يمسون بحقوقه ويتجاوزون القانون وسيادته والغاية منه ثانيا هو وضع أرضية مشتركة للعمل بين الجمعيات الحقوقية الخمس من أجل أداء رسالة التوعية ومن تم فانه يكون من الطبيعي التساؤل عن الوسائل والآليات لأعمال بنود الميثاق وإقرارها في المجتمع المغربي بالنسبة لمختلف مؤسساته، بما فيها مؤسسات التشريع.

وفي اعتقادي أن الإطار الذي ينبغي أن يحرك العمل بالميثاق هو إطار موجود وهو لجنة المتابعة. فهي التي ساربت كل مراحل هذا الميثاق حتى الاعلان عن ميلاده. هل ستبقى لجنة المتابعة هي نفس الأطار؟ حيث أن هناك وجهة نظر داخل اللجنة تقول بضرورة تكوين إطار آخر. ولكن ماذا عسى أن يكون هذا الأطار غير لجنة أخرى تعمل على برمجة هذا الميثاق في نشاط عريض تقوم به على الصعيد الداخلي وعلى الصعيد الخارجي إن اقتضى الحال من أجل تحقيق أهداف الميثاق، أما الآليات فإن الميثاق قد أشار الى بعضها..

فهي استقلال القضاء كسلطة لأنها تعتبر الضمان الأساسي لكل الحقوق الطبيعية والحريات الأساسية للمواطن. هذه الأداة يمكن أن تكون آلية فعالة لضمان حقوق الإنسان في المجتمع شريطة أن تكون مستقلة استقلالاً كاملاً هناك آلية أخرى هي الدفاع باعتباره يشكل جانباً ثانياً من أسرة العدالة، ومنوط به أن يلعب دوراً كبيراً في

مجال الدفاع عن حقوق الإنسان هناك الى جانب ذلك الأحزاب السياسية الوطنية التقدمية التي تؤمن فعلاً بحقوق الإنسان والتي تنطلق من تاريخ حافل بدفاعها عن هذه الحقوق والحريات والتي يجب أن تلعب دورها كاملاً فيما يرجع للدفاع عنها. خاصة وأنها تملك من الوسائل المادية والمعنوية مما يجعلها قادرة على أن تؤدي رسالتها في هذا المضمار.. الشيء الذي دفعنا عندما كان الميثاق مجرد مشروع الى أن نتصل بها ونطلب منها المساهمة في أغنائه والانضمام اليه. وفعلنا فإن الأحزاب وإن كانت لم تنضم الى مشروع الميثاق بكيفية مادية فإنها أعلنت تقريباً كلها عن تأييدها ودعمها له.

ومن الآليات أيضاً، كل الفعاليات السياسية والاجتماعية والثقافية وكل المنظمات التي تلعب دوراً أساسياً في المجتمع وفي مجالات الحياة. هذه كذلك يجب أن تتحرك من أجل العمل على إقرار حقوق الإنسان والحريات الأساسية، باعتبار أن هناك علاقة عضوية مافي ذلك من شك بين حقوق الإنسان والديموقراطية فالديموقراطية لا وجود لها إذا لم تحقق حقوق الإنسان ولا وجود لهذه الأخيرة إذا لم تكن هناك ديموقراطية، إذ هما توأمان لا ينفصلان.

ويمكن القول أيضاً أن غياب الديموقراطية هو السبب الرئيسي لمختلف الأشكاليات السياسية والاقتصادية التي مازال المغرب يعاني منها، بل يمكن القول بأن تخلف المغرب وعدم توفره على حكومة قادرة أن تسير به سيرا سليماً رشيداً يرجع بالدرجة الأولى الى غياب الديموقراطية فيه.

س: باعتبار أن الميثاق الوطني لحقوق الإنسان مفتوح على جميع الهيئات المؤمنة فعلاً بهذه الحقوق ماهي الصيغ المعتمدة التي تمكن من الالتحاق والتوقيع عليه؟

ج: لحد الساعة لم نحدد صيغة معينة واكتفينا بأن يكون هذا الميثاق موقعا من طرف الجمعيات الخمس. وفي نفس الوقت يبدو واضحاً أن في هذه الجمعيات الخمس تتمركز كل الأحزاب السياسية. فانت بتحليلك للجمعيات المذكورة ستجد أنها لا تخرج عن حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي ومنظمة العمل الديموقراطي والتقدم والاشتراكية، وهذه هي الأحزاب الوطنية التي نقصدها بكل وضوح، فهي أساساً متواجدة في هذا الميثاق من خلال هذه المنظمات ومع ذلك فهذا لا يمنع من أن هذه الأحزاب يجب أن تعطي دعماً معنوياً لهذا الميثاق وأن تفصح له المجال في هياكلها وفي إطاراتها وضمن برنامج

أنشطتها وتكون مبادؤه وموضوعاته مجالاً لنشوات ومحاضرات وحوارات حتى يمكن أن يقع نوع من الوعي الشعبي بقضية حقوق الإنسان. على أننا لانمانع في أن ينضم اليها حزب من الأحزاب الوطنية أو فعاليات أخرى من الفعاليات الثقافية والسياسية المتواجدة في البلاد. وأن يسمح لها بأن توقع على الميثاق إما في الميثاق ذاته أو في سجل ملحق بالميثاق لتصبح بدورها تتعهد هذا الأخير في إطارنا الذي نعمل في حقيقته.

الاضراب العام: بواعث الظلم

س: ضمن الوضعية العامة لحقوق الإنسان: هناك تطورات في المرحلة الأخيرة منها الدعوة الى الاضراب العام ثم مرافقه من أحداث ومحاكمات مارأيكم في الخروقات التي رافقت الاضراب وما بعده والمحاكمات بالنظر لمبادئ حقوق الإنسان ومبادئ الميثاق؟

ج: لنتناول أسباب الأحداث أولاً. فأحداث 14 دجنبر 1990 نتيجة حتمية لسياسة تبنهاها الدولة، لاتسهم فيها الجماهير الشعبية، سياسة عملت على إيجاد نوع من الظلم الاجتماعي بسبب غياب العدالة الاجتماعية، فكان بالطبع تفاوت طبقي في المجتمع المغربي كنتيجة حتمية لعدم الرشد في تدبير المال نتيجة لغياب التخطيط في المجال الاقتصادي، وهناك أيضاً الظلم السياسي، فالمظالم تعددت وكثرت تسلطات الحكام على المحكومين، وتجاوز بعض رجال الحكم سلطتهم في التعامل مع الجماهير، كل هذا خلق نوعاً من المعاناة الشعبية، فكان من الطبيعي أن تتفجر هذه المعاناة احتجاجاً وادانة لمجتمع مليء بالظلم والتخلف والفقر وعدم المساواة في الأجور واحتكار طبقة معينة لكل المقومات الاقتصادية والامكانيات الكبرى.

ومن المؤسف أن تكون السلطة سبباً من أسبابها وذلك باستفزازها للجماهير مما أدى بهذه الأخيرة أن ترد وتدافع عن نفسها. وما حدث عدد من الظواهر الا للاحتجاج على الفقر والضياع أكثر من أن تكون شيئاً آخر وزاد الطين بلة عندما تعاملت السلطة مع هذه الأحداث بالاعتقال والمحاكمات وتعامل القضاء بشكل غير مستقل ولم يقدر الظروف والملايسات التي وقعت فيها الأحداث، ولم يستجيب لكثير من الدفوعات القانونية التي كان يتعين عليها احترامها.

وهنا ظهر دور الميثاق الوطني لحقوق الإنسان وبدت فعاليته. فالأول مرة في تاريخ



بعثنا رسائل الى مختلف السفارات ندعوها للقيام بعمل فوري من أجل وضع حد لحرب الخليج

العامه وبالتالي تعطى لها منح خيالية أما هيئات حقوق الانسان كالجمعية والعصبة فانها لا تتلقى أية مساعدة من الدولة فاذا، عدم تقديمنا لتقارير شهرية وسنوية يرجع الى ضعف امكانياتنا المادية والمعنوية، والى عدم توفرنا على عقارات وموظفين.

فمثلا نحن في لجنة التنسيق نعمل بصوفية لانظير لها. وألوم فقط جلسنا هنا ساعتين كل منا ينجز عملا فيما يرجع لقضية حرب الخليج وبعثنا رسائل الى مختلف السفارات ندعوها للقيام بعمل فوري من أجل وضع حد لهذه الحرب التي تحصد الارواح. وعندما يتحول العمل الصوفي الى عمل اداري منظم بمساعدات وامكانيات حينها سوف تنتهي الظروف للاستجابة لاقتراحك.

س: يلاحظ أنه تم إقصاء الجمعيات الحقوقية من لجنة تقصي الحقائق التي شكلت على إثر الاضراب العام والاحداث التي رافقتها، الا ترون ضرورة تنسيق الجهود وتشكيل لجنة للتقصي بين الجمعيات الحقوقية المؤهلة بحكم اختصاصها واستقلاليتها للقيام بهذه المهمة؟

ج: مع كامل الاسف اسمحوا لي أن أقول لكم أنه عندما وقعت أحداث 14 دجنبر 1990 سواء على مستوى العصبة أو على مستوى

الانسان باعلانها عن قيام المجلس الاستشاري. وكان ذلك نتيجة عملنا المشترك سواء على الصعيد الوطني أو الخارجي س: من الملاحظ غياب تقارير دورية وسنوية عن إوضاع حقوق الانسان بالمغرب علما بأن جمعيات حقوق الانسان متبعية لجمل هذه الاوضاع، تصدر بيانات وتتوصل بشكايات من المواطنين وتتابع الملفات والمحاكمات ذات الصلة من خلال الدفاع وتواجد مراقبين لها، ألا تستشعرون ضرورة إصدار وثيقة حول ماتعرفه سنة المغرب من خروقات؟

ج: أنا متفق معك، ذلك أن الجهود التي نقوم بها من أنشطة وندوات ومحاضرات، ومن خلال ترصدنا للاحداث واصدار البيانات والبلغات بشأن الخروقات ونشر جريدة "حقوق الانسان" الناطقة باسم "لجنة التنسيق" وكذا الكتاب الاحمر لسنة 1989 والكتاب الابيض لسنة 1990 الصادرين عن نفس اللجنة، هذه كلها كان يجب أن تكون مخلصه في تقارير من النوع الذي تشير به علينا.

إننا نأسف جدا عندما نلاحظ أن هناك جمعيات في المغرب تساهم في بث روح العنصرية ومع ذلك تحظى بصيغة المنفعة

المغرب على ما أعتقد، وأمام أحداث من هذا القبيل يدخل المحكمة المحامون تطوعا ويدون إشارة من أحد، يلبسون جيبهم وينتصبون للدفاع، ولأول مرة لم يبق أي معتقل بدون محام في أية محكمة. وهذه نتيجة حتمية لدور الميثاق ولأهمية الوعي في الدفاع عن حقوق الانسان. بهذه المناسبة يعتز الانسان بهذا الموقف ويهنئ الدفاع على الجهود التي بذلها في مختلف المحاكم وتصديه لمختلف الخروقات ومختلف المخالفات للقانون،

س: ماهو تقييمكم للتنسيق بين الجمعية المغربية لحقوق الانسان والعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الانسان والدور الذي لعبه لحد الان في تطوير العمل في ميدان حقوق الانسان؟

ج: كما تعلمون العصبة المغربية هي أول تنظيم حقوقي في المغرب تأسست في 1972/5/11 في أخطر مرحلة بعد الاستقلال اتسم فيها الوضع بتفاقم حملات القمع والاضطهاد ضد المناضلين الوطنيين وتم إجهاض أول تجربة ديموقراطية كما تمت مضايقة الاحزاب والصحافة والطلاب الى غير ذلك من مظاهر العهد الاوفقيري.

ولقد اتسم ذلك الظرف بالفراغ في مجال حقوق الانسان، ولم تكن هناك جمعية مختصة في هذا المجال. كانت هناك الاحزاب السياسية، لكن كفاح هذه الاخيرة من أجل حقوق الانسان له ملامساته الخاصة.

إذا في هذا الظرف كانت الدعوة الى إيجاد جمعية وطنية لحقوق الانسان. لقد كنا ندرك اذالك مدى أهمية العمل الوحدوي في ميدان حقوق الانسان. لهذا وجهنا نداء لكل الهيئات وكل المناضلين الوطنيين الذين شاركوا في تحرير المغرب ولكن مع كامل الاسف كانت هناك حساسيات سياسية حالت دون قيام تلك الجمعية الوطنية، فانصرفنا الى تأسيس العصبة. وشاء القدر في أن نتفق مع الجمعية المغربية لحقوق الانسان (التي لها بدورها تاريخ عريق) ونوجد الجهود والمواقف في إطار "لجنة التنسيق"

لاسيما ان اعتبر بان هذه المرحلة كانت من أخصب المراحل عطاء في مجال حقوق الانسان وهذا من فضائل العمل الوحدوي الذي يعطي الشيء الكثير.

وأعتقد أننا في إطار "لجنة التنسيق" لعبنا دورا خطيرا أدى أولا الى تنامي الوعي بحقوق الانسان داخل الجماهير الشعبية من جهة وإلى زعزعة بعض رجال السلطة الذين يتجاوزون سلطاتهم من جهة ثانية، بل أدى ذلك الى محاولة الدولة الالتفاف على حقوق



حقوق الإنسان

"لجنة التنسيق" اقترحنا أن تتكون لجنة وطنية من ضمنها الجمعيات الحقوقية المهمة بحقوق الانسان، وإذا لم تخني الذاكرة فان كلامن الاتحاد العام للشغالين والكونفدرالية الديمقراطية للشغل تقدمتا بهذا الاقتراح. للأسف ليس في كون الدولة لم تلتفت اليه، فمن البديهي أن حكومة من قبيل الحكومة المغربية ألا تفعل ذلك، ولكن الاحزاب السياسية أو البرلمانيين في المعارضة لم يطرحوا هذا الموضوع ولم يتمسكو بضرورة مشاركة الجمعيات الحقوقية في اللجنة المذكورة. أكثر من هذا ففي المجلس الاستشاري كانت هناك محاولات لاقضاء المنظمات الحقوقية عن المشاركة في لجنة التقصي المشكلة من طرفه لولا تصدي ممثلي كل من العصبة والمنظمة المغربية لحقوق الانسان (الجمعية بالطبع فضلت ألا تشارك في هذا المجلس) وفي اطار "لجنة التنسيق" كونا لجنة للتقصي أسباب الحوادث ومخلفاتها يتواجد فيها أعضاء من الرباط وفاس والدار البيضاء وهي الان منهكة في تهيء تقريرها الذي يتضمن الوقائع والوثائق بأدق ما يمكن حول القتل والجرحى والخروقات خلال المحاكمات وكذا الظروف والملابسات التي تزامنت مع أحداث 14 دجنبر 1990، وأمل أن تتوقف اللجان التي تكونت لتقصي أحداث 14 دجنبر (في أن تقول الحقيقة وأن لا يغضوا أعينهم على ما وقع فعلا) المقصود اللجنة البرلمانية، ولجنة المجلس الاستشاري

س: عرفت الساحة السياسية تضيقا متلاحقا على حرية الصحافة ومتابعات ومحاكمات في حق هذه الاخيرة (الرأي، المسار، الطريق، الاتحاد الاشتراكي، العلم، أنوال...) وهذا مؤشر بليغ على وضعية جانب عن حقوق الانسان فالقيود أو الضمانات سواء بالنسبة للصحافة أو القضاء ترسم صورة الحريات بالبلاد، ماهي دلالة ذلك؟

ج: لا يخفى عليكم أن الاعلام في العصر الحاضر يلعب دورا كبيرا جدا في بلورة الاحداث وفي الكشف عن الحقيقة وفي إزالة الاقتعة عن كثير من السياسات المتبعة بالمجتمعات البشرية. ويلعب أيضا دورا مهما في دعم المواطن فكريا ونفسيا، ويجعله مؤهلا للنضال من أجل القيم التي يؤمن بها.

والصحافة جزء من الاعلام وسلطتها لها دور خطير. فمحاكمة الرأي مثلا كانت بسبب نشرها لبلاغ "لجنة التنسيق" بين الجمعية والعصبة كشف عن نوع من أنواع الظلم.

إذن الصحافة التي تفضح الخروقات، والتي تساند جمعيات حقوق الانسان وتفسح لها مجالا لنشر مواقفها، وتنتقد السلطة القضائية، وللوضعية غير السليمة التي أصبح عليها بعض رجال السلطة القضائية، لابد أن تشكل خطرا على الدولة عندما تتجه هذه الاخيرة اتجاها غير سليم بالنسبة لحقوق الانسان والمواطن، فمحاكمة الصحافة في نظري خطأ ارتكبه الحكومة التي كان عليها أن تترك المجال فسيحا للرأي.

ومع ذلك فمحاكمة الصحافة مظهر من مظاهر الوعي بحقوق الانسان، وينبئ بأن المجتمع المغربي بدأ يتحسس طريقه وبدأ يرسم الخطة لمصيره ولافاقة المستقبلية ولا أدل على ذلك من أن تعامل المواطنين مع الحكم في الوقت الحاضر قد تغير عما كان عليه في السابق. فالمواطن أصبح يتصرف بقدر من الجرأة والتحدي عندما يحس بان هناك وضعا غير سليم ومنحرف وهذا يرجع لجهودات هيآت حقوق الانسان، وأيضا لتلك المنابر الصحفية ومناصرتها للحقوق والحريات ونشرها لما ينتجه الفكر الانساني بهذا الصدد.

س: ما هو تقييمكم لدور المجلس الاستشاري؟

ج: أسباب وجود المجلس الاستشاري ترجع الى نوع من الانفعال عاشه المسؤولون نتيجة الانتقادات الموجهة للمغرب من الخارج والتي كانت نتيجة حتمية لزخم العمل في ميدان حقوق الانسان بالداخل. ولهذا وكما لاحظتم، كان أول عمل للمجلس هو طرح ملفات لاصلة لها بحقوق الانسان في المغرب في حين كان عليه الجواب ما اذا كانت وضعية حقوق الانسان المغربي تعاني محنة أم لا، ولماذا يستاء المواطنون من تجاوزات السلطة. كان على المجلس ألا يطرح ملف منظمة العفو الدولية ولكن ماتأخذه هذه المنظمة على المجتمع المغربي وعلى السلطة المغربية وهذه هي الاشكالية.

لهذا فانا أعتقد أن منطق المجلس لم يكن في اتجاه أداء رسالة معينة بل أتمنى أن تؤدي جهودنا وأنشطتنا وتصدينا للخروقات بالمجلس الى أن يلعب في المستقبل دورا أكثر فعالية، وحماية للمواطنين من التعففات ومن المظالم التي لازالوا يعانون منها.



أجد

هوز

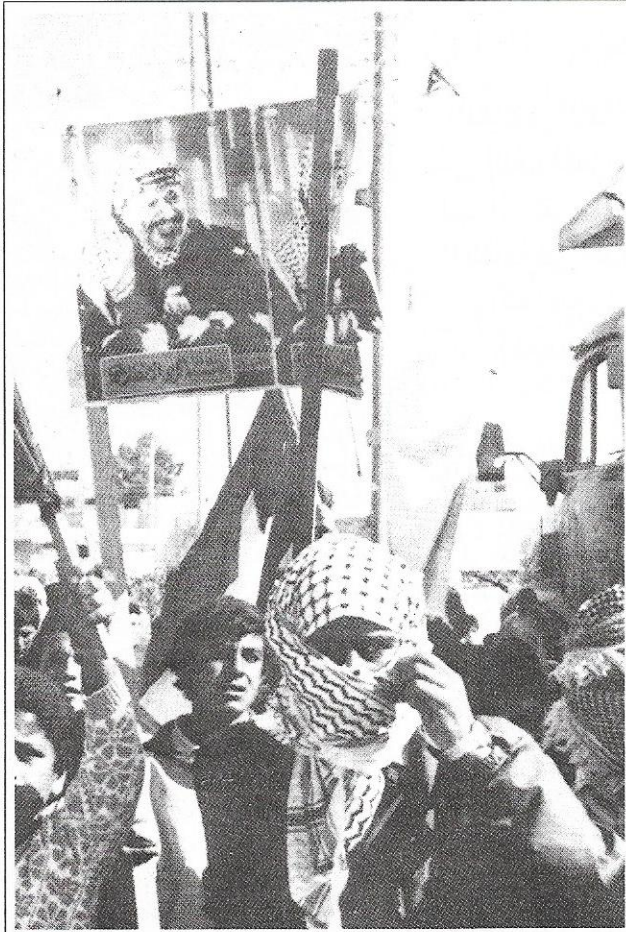
ليلى الشافعي

... والجروح قصاص!

لعلكم قرأتم الخبر، ولعلي مثلكم قرأته وغضبت. رأيت حروفه الفاحمة تسرد البياض، ورأيت صورة المرأة حزينة يائسة ومستعطفة. هل كانت "حبيبة" تحبس الواقعة يوم وقفت امام عدسة الكاميرا بوجهها الدامع؟ هل كانت تعرف انها ستموت؟ وان دبب خطوها في الازقة المترية سيستحيل ذكرى فاجعة للاهل والصحاب. أذكر جيدا يوم تعرفت عليها، أجلت بصري في ذلك الاطلس الذي يحضن اطرافها، فرأيتها مستلقية باهمال على ناصية السهل. تهيجت بلا ميالة حروف اللافطة "مدينة ازيلال ترحب بكم" ثم ترجمت وبدأت خطراتي الاولى في أزقتها الضيقة بحثا عن السوق المركزي وعن عيون الاطفال الجائعين. لم أكن أعرف "حبيبة" لا بحث عنها، لم أكن أعرف أن نهايتها ستكون على هذا النحو، كنت اعرف فقط أننا كلنا في هذا الوطن الصامت مشروع ضحايا، وكنت لاهية عن تشخيص ملامح كل ضحية. لعلني صادفت حبيبة في زقاق أو في مدخل السوق. هكذا أقول اليوم بعد أن هزني النبا، هل هزكم النبا؟ اما زال الموت في "ضيافة السلطة" يخلخل انسجامكم؟ اعترف لكم ان الخبر صعقتني ففكرت في عشرات الطرق للاستنكار والاحتجاج والمطالبة بفتح تحقيق و"محاكمة الجاني"، غير أنني رأيت صورة حبيبة تستعير ملامحي فذعرت وخرست. هل حدث نفس الشيء معكم؟ هل رأيتم صوركم مثبتة في نفس الاطار؟. خبر في جريدة؟ هذا ما قد تنتهي اليه كلنا، كلكم. عنوان فاحم مثبت في اليسار... تخرج الجريدة الى القمامة... ويدخل النسيان الى الرؤوس الغافلة. □

عبد اللطيف اللعبي

الديموقراطية... الثقافة... فلسطين



شهدت عمان (الأردن) قبل اندلاع "حرب الخليج" الايام الثقافية الفلسطينية الاردنية المشتركة التي دعت الى تنظيمها دائرة الثقافة بمنظمة التحرير الفلسطينية بتعاون مع وزارة الثقافة الاردنية (ما بين 8 و 15 ديسمبر). وقد كانت الندوة المركزية في هذه الايام مخصصة لاشكالية الديمقراطية كمدخل لتجذير فلسطين في سؤال الثقافة العربية. ومن بين الورقات الاربع التي قدمت في هذه الندوة ورقة عبد اللطيف اللعبي التي ننشرها ضمن مواد هذه المتابعة العربية.

وقد أثارت هذه الورقة دون سواها (ورقة علي جعفر العلاق من العراق، ورقة فاروق عبد القادر من مصر، ورقة الاردن) جدالا خصبا تشعبت طروحاته النظرية والسياسية الى مناحي الثقافة وواقع القضية الفلسطينية... الخ خصوصا وان الايام انعقدت في اجواء الاحتفاء بدخول الانتفاضة سنتها الرابعة والذكرى الثانية لاعلان قيام الدولة الفلسطينية. واستكمالا لهذه النقاش ننشر ضمن هذه المتابعة ايضا حوارا اجريناه مع عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الاستاذ جمال الصوراني.

وانها لمتابعة مفتوحة للاغناء. □

الديمقراطية... الشامة

ع

إذا أردنا أن نوفر بعض الحظوظ لتفاؤل الإرادة، لا بد في رأيي أن ننهج أولاً شيئاً من تشاؤم العقل. ولن أتردد في تطبيق طرحي هذا على موضوع الندوة في حد ذاته من زاوية قدرتنا كمجموعة من المثقفين والمبدعين العرب على الاضطلاع بالمهام النظرية، العلمية والعملية التي تواجهنا بها هذه الندوة. فالأمانة الفكرية والأخلاقية تفرض علينا واجب التواضع والحيطة. إذ كيف نستطيع مواجهة هذه المهام، هنا والآن، في هذا الظرف التاريخي العصيب الذي نعيش فيه وكأننا على فوهة بركان؟ إن التطورات الهائلة التي عرفها العالم لم تؤد فقط إلى ما هو معروف من انهيار التوازنات التي كانت تحكم لحد الآن السياسة العالمية ما بين مختلف مكونات المجتمع الدولي، بل إنها أصابت أيضاً بالخلل إن لم نقل بالشلل كافة المنظومات الأيديولوجية والفكرية التي كانت فاعلة في المرحلة السابقة.

وسيكون من العبث عزل الفكر العربي عن هذا المسار العام وعدم الاقرار بمأزقة الراهن وبالمخاطر التي تهدد المكتسبات النسبية التي استطاع أن يحققها خلال العقود الأخيرة.

إن العقل العربي محاصر ومهدد اليوم. جزء منه اعترف ضمناً بهزيمته وانخرط في السائد وأجهزته. والجزء الآخر قرر الاعتزال والتقوقع في سعي حميمي خارج الرهانات وضوضاء المعارك "المتعبة". أما الجزء الأخير الذي اختار رغم كل شيء الاستمرار في المقاومة والتصدي، فإنه يعاني من شتى أنواع التهميش أو المطاردة والتطويق وبالتالي فإنه يشتغل في أسوأ الظروف التي عرفها الفكر العربي ربما منذ العصر الحديث.

إن تلمس هذه الصورة والاقرار بواقعها المؤلم ليس من باب جلد الذات أو التعجيز المبيت، بل إنه يضعنا أمام عرينا ويفرض علينا الصدق كمخرج أوجد. لنعترف إذا بان رصيدنا متواضع ومهدد

باستمرار. لنعترف بأن سلطتنا نسبية وهشة. ومن هنا لماذا لانعترف بأن الخلل الذي تلمسه في وضعنا الواهن ناتج عن الخلل الذي اعترى لحد الآن علاقتنا بالواقع؟ لماذا نكتفي بمحاكمة العالم ولاننتجراً إلا نادراً على محاكمة الذات؟

من هذه المنظمات المفعمة بالحيرة، الموشومة بحرقة الاسئلة، أريد أن ننظر إلى وظيفة وجدوى ندوتنا هذه. إذ أن ما يهمني من الحدث الفكري والثقافي هو ما من شأنه أن يصدمنا كي نغيرنا، هو ما من شأنه أن يتحول إلى وعي مغاير، منفتح على المغامرة الفكرية والفعل المتجدد الجريء. هذه الحدة الصادرة عني ربما تجد ما يبررها أكثر عندما يتعلق الأمر بفلسطين. فضغط فلسطين على الفكر والابداع الطبيعي

"الديمقراطية" كلمة دخيلة على اللغة العربية ولم يسمح لها ان تترسخ بما فيه من الكفاية في الذاكرة اللغوية والثقافية وفي الجسم المجتمعي العربي

مشروع. وكيفما كانت الوتيرة الخاصة التي يشتغل بها الفكر والابداع فإنها تتحول بالضرورة عندما تنتقل إليها عدوى فلسطين. إن فلسطين لا ترحم بمعنى أنها لا تترك مجالاً للكسل الفكري أو للتسوية الفكرية. أنها تضع الفكر أمام معضلة وظيفته وقصديته وتدفع به إلى الحلبة الصعبة التي تعز أو تهان فيها أدواته ونجاعته. من هنا فإن الفكر المتصل بفلسطين هو تحد للفكر برمته والطريقة الاعتيادية التي يشتغل بها. أنه فكر حالة الاستعجال والاستنفار المحكوم عليه في نفس الوقت ألا يتنازل قيد أنملة عن المستلزمات المبدئية والعلمية التي تمنح للفكر عادة القدرة على التحليل الملموس والرؤية الشمولية والتخطيط الاستراتيجي. كيف نجدر فلسطين في السؤال الثقافي العربي؟

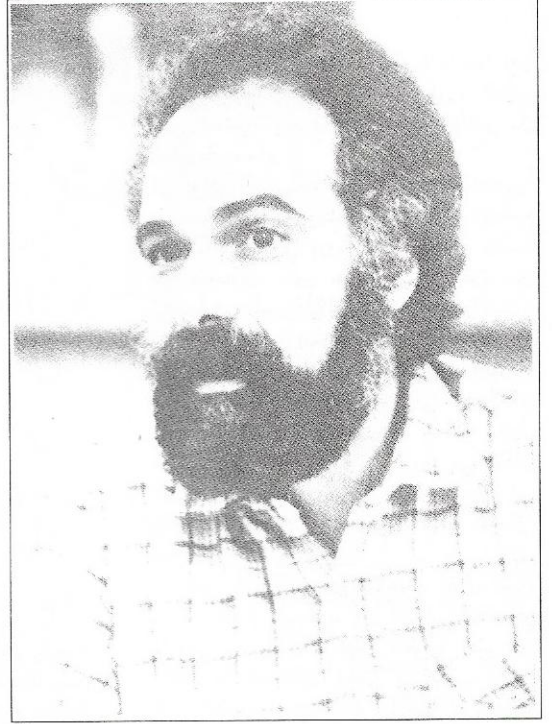
الجواب المعلن عنه في عنوان الندوة هو: بالديمقراطية. الموضوع إذن عبارة عن مثلث تحتل زواياه عناصر ثلاثة: الديمقراطية، فلسطين، السؤال الثقافي العربي.

عنصر واحد من هذه العناصر له ما يكفي من الوضوح والحضور حتى لا يثير أي جدال. فوضوح فلسطين ناتج عن ثبوت شرعيتها عبر نضال متعدد الأوجه والعطاءات. إن فلسطين ليست مصطلحاً قابلاً للتأويل والسفسطة بل كائن حي، جذوره راسخة في الأرض والذاكرة الجمعية. وحتى عندما يطرح هذا الكائن على نفسه السؤال المأساوي: "أكون أو لا أكون" فإنه يطرحه من زاوية تفاعله مع حيل التاريخ وتحايله على مكر هذا التاريخ. ماعدى ذلك، ففلسطين ليست "إشكالا" ننهج معه منطق الشك المنهجي. إن سرها الوحيد يكمن في قدرتها على الوجود والاستمرار رغم كل مشاريع النفي والابادة. لننتقل إذن إلى ما هو قابل للتوضيح والجدال: زاوية الديمقراطية وزاوية السؤال الثقافي العربي.

الديمقراطية:

عن أي ديمقراطية نتحدث؟ إن مجرد التلفظ بهذه الكلمة وسماع رنتها الغرائبية - بالنسبة للذن العربية - يضعنا أمام حقيقة بسيطة ومثيرة في نفس الوقت، وهي أن "الديمقراطية" مصطلح مستورد. نعم إن هذه الكلمة العادية، التي ترد في حديثنا اليومي، دخيلة على اللغة العربية وبخيلة منذ عهد قريب لم يسمح لها أن تترسخ بما فيه من الكفاية في الذاكرة اللغوية والثقافية وفي الجسم المجتمعي العربي، وأن ترسخت نسبياً في الخطاب الثقافي والسياسي العربي، المفارقة تكمن هنا، هل يمكن أن نطبق على مصطلح الديمقراطية مانطبقه على مئات المصطلحات الأخرى التي أصبحت أدوات طيعة نستعملها بون حرج أو حتى تساؤل عن أصلها؟ طبعاً لا. لا يمكن أن نتعامل مع هذا المصطلح ونستعمله كأي اسم أداة مثلاً. فخلافاً للأداة المادية، الديمقراطية لها مضمون أيضاً، ومضمون مرتبط بتاريخ المجتمعات التي تمخضت فيها الصراعات الاجتماعية عن بنى ومؤسسات وتوازنات محددة، إن الديمقراطية في هذه المجتمعات حلقة حاسمة من حلقات تطورها ونموها العضوي، تحققت عبر صيرورة طويلة من المواجهات الطبقة والحروب الأهلية وغير الأهلية، ومن المعارك الفكرية والأيديولوجية

ما اكثر الكتابات التي تستعمل فلسطين كموضوع جاهز، حجة جاهزة، متنفس، تغطية أو قناع، مورد، شعار، خزان إلهام عندما يفتر الالهام



عبد اللطيف اللعبي

خارج هذه المجتمعات علاقات ديمقراطية حقا مع البلدان المستعمرة سابقا وشعوبها. هناك عامل آخر، عضوي هذه المرة، قد يفسر صعوبة أحداث النقلة الديمقراطية داخل مجتمعاتنا. اذا بحثنا في تاريخنا منذ البدايات وإلى الآن، فمن الصعب العثور على تجربة سياسية تنتمي، بهذا القسط أو ذاك، إلى ما نسميه اليوم بالديمقراطية. ولربما أن السبب في ذلك هو أن ركننا أساسيا من أركان الديمقراطية، وهو فصل السلطات وفصل الدين عن الدولة، لم يكن ليتحقق بشكل أو بآخر في مجتمعات يوطر فيها الدين كافة أوجه حياة الافراد والجماعات. أن اغفال هذا المعطى يفسر مثلا فشل العديد من الحركات السياسية العقلانية والعلمانية التي حاولت عندما طرح البديل خلال العقود الأخيرة.

أردت من خلال هذه الملاحظات التنبيه إلى صعوبة أقلمة الديمقراطية عندنا. لكن هناك حاجز آخر لابد أن نجهر به بكل قساوة وجراحة، وهو يتعلق بالعمل الفاعل الذي ينتظر منه أن يقوم، رغم كل العراقيل الموضوعية، بنقل وتجذير فكرة الديمقراطية في مجتمعاتنا. هذا العامل هو طبعاً المناضل الديمقراطي والمتقشف الديمقراطي. والسؤال الذي لا يمكن تجنبه هو التالي: إلى أي حد وبأي حجم استطاع هذا العامل أو المتصارع أن ينتقل من الخطاب حول الديمقراطية والقناعة النظرية بها إلى ممارسة فعلية وسلوك ديمقراطي فعلي؟ هل استطاع وابتداء من حياته الشخصية وعلاقاته الانسانية، بما فيها مثلا علاقته الأكثر مباشرة على المستوى الانساني وهي علاقته بالمرأة، أن يتخلص من السائد ومن الهياكل النفسية والاجتماعية التي تنتج باستمرار وتكرس العلاقات السلطوية الاستبدادية؟

إن الديمقراطية في رأيي، قبل أن تطرح كمشروع نضالي وأن تتجسد في برامج وهيئات ومؤسسات هي أولا معركة شخصية، سعي داخلي يستهدف على صعيد كل فرد تحقيق انسانية الانسان. ويجب الاعتراف بأن هذا النموذج الديمقراطي ليس هو السائد في صفوف الذين يناضلون من أجل الديمقراطية ولو توفرت لديهم حسن النية. لذا اعتبر أن المعركة من أجل اكتساب الديمقراطية على هذا الصعيد لا تقل خطورة عن المعركة من أجل تحقيقها على صعيد جماعي واجتماعي، بل لربما أن الاولى هي المحددة. لكن ربح هذا الرهان هو المدخل

والانسانية هي التي ستمكنا من اختبار مدى تقبل بيئتنا لذرة الديمقراطية وضبط الحواجز المادية والنفسية والثقافية التي تعوق نجاح العملية.

وسأجارب بالقول ان هذه المعرفة، ان هي تمت، قد تبين ان مجتمعاتنا، نظرا لعدة عوامل يجب البحث والتعمق فيها، ليست مهيأة بالحجم الذي يظنه البعض لفكرة الديمقراطية، خصوصا اذا اعتبرنا ان المرجع الوحيد اصبح هذا النموذج الديمقراطي الغربي.

ان مجتمعاتنا رغم انهيارها بما تحقق في الغرب من قوة اقتصادية وتقدم علمي وحيات لا يمكن أن تمحو من ذاكرتها تجربتها التاريخية المريعة مع هذا الغرب. تلك التجربة التي اتسمت، في الماضي الاستعماري، بالقهر الوطني والاستغلال والعدوان الثقافي، وما زالت تتسم منذ الاستقلال بالهيمنة والاحتقار والتبادل اللامتكافئ.

زد على ذلك أن شعوبنا واعية بأن الديمقراطية التي تأسست في الغرب لم تحقق، داخل المجتمعات الغربية، العدالة الاجتماعية المطلوبة، كما انها لم تحقق،

الطاحنة. وكل هذه الصراعات نتجت بدورها عن التطور الهائل الذي حصل في المجتمعات المذكورة على قاعدة القاعدة المادية وقوى الانتاج والوعي والتعبير والتنظيم لمختلف فئات المجتمع المدني.

من هنا فإن أي استعمال أدواتي من طرفنا لهذا المصطلح يشكل نوعا من الخدعة. فالمسألة ليست في نقل وتطبيق الديمقراطية لانها أثبتت في تجارب أخرى بانها قادرة على تحقيق رقي ما وحيات ما وضمانات ما لحقوق الافراد والجماعات، بل إنها قبل كل شيء في الالام بالشروط المادية والاجتماعية والفكرية والثقافية التي سمحت بتكوينها وتحقيقها في هذا المجتمع أذاك.

غير أن هذا الالام ليس كافيا لوحده، فمن الضروري أن يقترن بنهج آخر وهو الالام بالواقع الذي نريد أن نغيره بالديمقراطية. ولربما كان هذا النهج أخطر وأصعب بكثير من النهج الاول. إذ انه يتطلب ليس فقط جهدا نظريا استثنائيا، بل كذلك وفوق ذلك جهدا ميدانيا ضخما يسمح بتراكم معرفي حول واقع مجتمعاتنا الملموس.

هذه المعرفة الدقيقة لتربيتنا الاجتماعية

الديمقراطية... الثقافة

الصحيح لربح ما هو أشمل من الرهانات بما فيه العطاء المخلص من أجل فلسطين.

السؤال الثقافي العربي:

لنقر أولاً بأن السؤال الثقافي العربي المعاصر ليس خالياً من فلسطين. بل العكس هو الصحيح إلى حد أننا نشاهد تضخماً لفلسطين في هذا السؤال مما يؤدي إلى العديد من المنزقات وإلى تضبيب العلاقة في آخر المطاف. فما أكثر الكتابات التي تستعمل فلسطين كموضوع جاهز، حجة جاهزة، متنفس، تغطية أو قناع، مورد، شعار، أداة حرب لمواجهة الخصم وليس العدو، خزان إلهام عندما يفتر الإلهام، وهكذا دواليك.

إن فلسطين، بعدما كانت وعي العرب الشقي، أصبحت اليوم حلبة لاكتساب المشروعية المفقودة ومنصة للخطب السهلة. وكأن كل الأمراض التي تعيش في الجسم الفكري والثقافي العربي مشدودة إلى العضو السالم الوحيد، تعب منه بنوع من اليأس ما من شأنه أن يشفيها.

لكن هذه الظاهرة على كثرتها ليست هي المؤثرة. إنها زائدة طفيلية تظهر عندما تنهار فيها القيم والعزائم ويصاب الفكر بالهزيمة وتدخل فيها الثقافة إلى ثورة السلعة.

وهي تتراجع عندما تنتزع المعركة فتعيد أرساء القيم وتمد الإنسان بطاقة الأمل والعناد وتعيد خلق الحياة.

هناك طبعاً علاقة أخرى بفلسطين لا تتأثر بهذا المناخ المرضي ولو أنها معقدة بدورها وتحتمل عدداً من الملبسات. إنها علاقة المثقف العضوي بفلسطين. وهي علاقة غير مريحة بالتأكيد لأنها تتطلب طاقة هائلة من الصحو والثبات والتجرد عن الظرفية بالإضافة إلى القناعة الراسخة والقدرة على تحقيق المعادلة الصعبة ما بين الانتماء والانخراط من جهة والاحتفاظ بالحرية الشخصية بما فيها حرية النقد من جهة أخرى.

وكانتني أصف هنا حالة من حالات العشق،

المثقف العضوي ليس مطالباً حتى أن يكتب عن فلسطين. يكفي أن يكتب بالقيم التي اكتسبها عن جدارة ليكون في صلب متطلبات فلسطين

فعلاقة المثقف العضوي بفلسطين يؤطرها إلى حد ما قانون العشق المتشدد. ونحن نعرف أن هذا القانون تتجاذبه مكونات متناقضة من الأفكار والمشاعر والحالات والمبادئ. فهو قانون لا يخفي تمزقاته والحرب الجميلة التي تدور رحاها داخله. من هنا تأتي معاناة المثقف العضوي في علاقته مع فلسطين، كيف يمارس الأخذ والعطاء، كيف ينصهر ويحافظ على خصوصيته وفضاءه الحيوي الشخصي، وهل في إمكانه، وهذا هو الأساس، عقلنة هذه العلاقة لكي يقبل بالآخر كما هو ويفرض على الآخر أن يقبله كما هو؟

أعتقد أن السؤال الثقافي العربي المرتبط بفلسطين يتأسس على هذه القاعدة وينطلق من هذه البوتقة. فهو إذن سؤال متعدد. إن تمفصله حول فلسطين يؤدي إلى طرح كافة الأسئلة التي بدون البدء في الجواب عنها لا يمكن إنجاز أي تقدم أو تحرر على مستوى الفرد أو المجتمع القطري، القومي أو البشري.

فلسطين تطرح أولاً ضرورة ثورة على الذات، ذلك "الجهاد الأكبر" الذي يروم إنهاء الانقسام ما بين الخطاب الملن والممارسة الفعلية فيجعل من الكلمة التعبير الصادق عن القناعة والمبدأ والأرادة.

هذا الإنجاز هو الذي يسمح بثورة أخرى في العلاقة مع الآخر، أكان هذا الآخر أقرب كائن أو أبعد. وتحقق ذلك بعيد خلق العلاقات الاجتماعية والانسانية في اتجاه تأسيسها على المحبة والانصات وقبول التعدد

واحترام الرأي والمعتقد الآخر. هنا يبدأ بدر الديمقراطية باليزوغ ليشمل بنوره العذب ليس العشيرة وحدها أو الشعب المباشر، بل البشرية جمعاء.

إن هذه التحولات وهذه الرحابة المعنوية والانسانية التي يخلقها هي التي تسمح للمثقف العضوي بربط علاقة نوعية جديدة مع فلسطين. فهو عندما يدافع عن حق شعبها في الحرية والكرامة والأمان والإبداع لم يعد ينطلق من هموم وتضامانات ضيقة.

إنه ينطلق من قيم كونية اختبرها واختبرته، أعاد خلقها فأعاد خلقه إلى درجة أن مسألة مصداقية ومشروعية خطابه حول فلسطين ونضاله من أجلها لم يعد في إمكان أحد أن يشكك فيها. إن موقفه يندرج في واجب الضمير الانساني الذي لا يمكن تجزئته.

في هذا المنعطف من التحليل أقول شيئاً ربما يصدم البعض. إن المثقف العضوي الواعي بما أسلفت ليس مطالباً حتى أن يكتب عن فلسطين. يكفي أن يكتب بالقيم التي اكتسبها عن جدارة ليكون في صلب متطلبات فلسطين، فيحكم ارتباط فلسطين العضوي بمحيطها العربي، يكفي أن ينجز المثقف العربي ادعاء من الادعاءات تتحقق فيه شروط الكونية والقيم الانسانية الرفيعة لتكون فلسطين رابحة.

هذا لا يعني طبعاً أن الموضوع الفلسطيني حكر على الفلسطينيين. لكن الأمر لا يتعلق بأعمال تحت الطلب إذ أن الأعمال من هذا النوع ناذراً ما ترقى إلى مستوى الأعمال المؤثرة إبداعياً وثقافياً.

إن فلسطين لا تمارس هذا النوع من الضغط وتضييق مجال المغامرة الفكرية والمخيلة الإبداعية. إنها تكثفي بشحن الذاكرة والتذكير بالقيم التي ساهمت في بلورتها ونحتها لتصبح نوعاً من الطاقة بأيدي المفكر والمبدع.

بهذا التفاؤل المبني على إرادة مراجعة الذات وعدم الصمت عن ضرورها أريد أن اختتم هذه الكلمة.

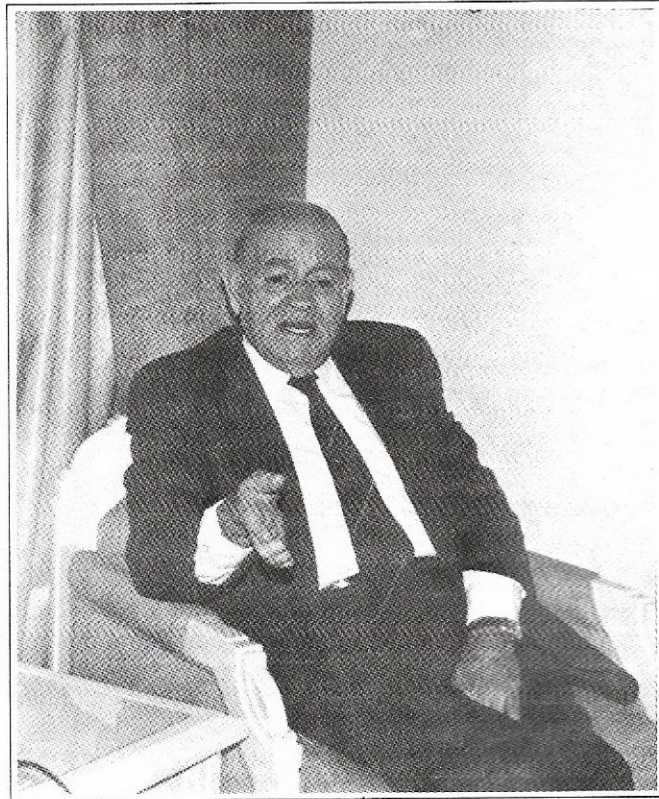
إن حالة الدمار التي نعيشها اليوم ليست قدراً محتوماً. بل هي من وجهة الصيرورة التاريخية لا تتعدى اللحظة. والثقافة العربية ليست مطالبة فقط بمواجهة الانني بمخاطره وويلاته بل أيضاً ببناء الأسئلة الكبرى التي ستأخذ مكانها ومكانتها ضمن الثقافة الانسانية كرسالة نبعث من صلب العرب إسهاماً منهم في اغناء التراث البشري واعلاء نشيد الحياة. □

جمال الصوراني - على الأقل:

لسنا مع إحتلال الكويت... ولكننا مع العراق

في الانتفاضة ليس هو هذا الصمود الرائع والبطولي... الخ . بل ما يمكن تسميته بالجهد الفلسطيني عبر السنين الذي انصهر الان في جهد عربي ودولي وقاد الى اعلان الدولة الفلسطينية. (80 دولة او اكثر اعترفت بهذه الدولة...). ومن سوء الحظ ان الانتفاضة في الشروط الحالية من تطور النضال الفلسطيني اصبحت الان تواجه صعوبات جمة بسبب التطورات المفاجئة في المنطقة (أزمة الخليج)، لانه لايجب أن ننسى ان مايقارب سبعين في المائة من الدعم الذي كان يصل الى الارض المحتلة كان يأتي من الخليج (الرسمي والفلسطيني). ومن مفاجآت هذه الازمة ان منظمة التحرير الفلسطينية تقلدت أعباء جديدة حيال الفلسطينيين

المقيمين الان في الخليج بعد ان كانوا عمادنا في التغلب على الاعباء الاصلية، سواء المرتبطة منها بالشتات الفلسطيني أو بأهاليها في الداخل. (وهناك أرقام مخيفة تتعلق بالقتلى والجرحى والمعتقلين والمشردين... الخ). ومع ذلك فالانتفاضة، في المحصلة النهائية،



جمال الصوراني

توالى على العالم العربي بعد ذلك أحداث عظمى (حرب أكتوبر 73، زيارة السادات للقدس، اجتياح بيروت... الخ). ومن هنا يمكن القول بان الانتفاضة في الداخل جاءت لتثبت، لأول مرة فيما اعتقد، ان الشعب الفلسطيني ليس الا شعبا واحدا بقيادة واحدة وهدف واحد. ولذلك فالذي فاجأ العالم

نحب ان ننظر معك الى تطورات القضية الفلسطينية، واساسا لحصيلة الانتفاضة على المستوى النضالي والسياسي وهي تدخل عامها الرابع.. - لانستطيع ان نتحدث عن الانتفاضة منذ بداية فعلها السياسي، لانها مسيرة نضالية للشعب الفلسطيني، ويمكن القول، مع ذلك، ان نكبة الامة العربية في فلسطين منذ ان غرس الكيان الصهيوني جذوره فيها احدث هزة عميقة في الوجود العربي، ولذلك تفجرت الارض في ذلك الحين عن انقلابات متنوعة (سوريا، مصر، العراق...)، وتضافر ذلك مع حركة الاستقلالات في المغرب العربي فازدادت شدة النضال (ثورة الجزائر...).

وربما كان اخطر انقلاب في حياة الامة العربية هو هزيمة يونيو 1967 بوصفها هزيمة سياسية قبل كل شيء، اي هزيمة للسياسة العربية وللقيادة السياسية العربية، ولو ان الذي كان على رأس الهرم هو جمال عبد الناصر. ولذلك تبين ان السياسة العربية في ذلك الحين كانت غير موفقة ومتبصرة بما يجري في المنطقة وفي العالم ايضا. وقد



جمال الصوراني

نشهد الان مرحلة نوعية في المواجهة مع بداية عامها الرابع. ومن سوء الحظ أن الاوراق ليست بيدنا كلها. وأحب أن تسجلوا عني أن السلاح اذا ما وصل الى الداخل فلا بد وأن يمر عبر بلد عربي، الامر الذي يبدو الان مستحيلا أو في حكم المستحيل. وأنا أتصور أن الشعب الفلسطيني يريد المواجهة بالسلاح ولكن من أين له ذلك؟ والواقع أن قضية استعمال السلاح في المواجهة مرتبطة بدول المواجهة نفسها لا بتطلعات الشعب الفلسطيني. (حالة لبنان مازالت ماثلة أمام أعيننا...)

أشرت من قبل الى بعض منعكسات أزمة الخليج عن الانتفاضة، فما هي أبعادها؟ - أزمة الخليج في الحقيقة ليست منقطعة عن الازمة العربية (أزمة العلاقات، أزمة

تمثل زعزعة لاساس الكيان الصهيوني. فاسرائيل بممارستها اليومية ما انفكت تحشد المبررات الموضوعية لتواصل الانتفاضة الى أن يتحقق للشعب الفلسطيني بلوغ مراميه الوطنية في اقامة دولته. هذا مع وجود الدعم الامريكي المستمر والمتواصل، ومع وجود وثبات العداء الامريكي لمصالح الشعب الفلسطيني والامة العربية.

صور المقاومة باشكال أخرى. والجديد الان هو أن المشكلة ليست مشكلة الكويت والعراق بل مشكلة التخلص من الاحتشاد الامريكي والاوربي الرابض على جسد المواطن العربي. المشكلة اذن كيف ندرأ عن أمتنا العربية استعمارا جديدا شرسا... ومن الحقيقي أن انعكسات الازمة علينا كانت قاسية جدا. أقلها مالحق الفلسطينيين في الكويت من اضطهاد وكراهية وكأنهم هم الذين غزوا أرضها. وما أصابهم في قطر أيضا... ومع ذلك فهناك إحساس فلسطيني عام، أي أن "خسارتهم" كانت في سبيل أمل كبير. وشعارهم في ذلك اننا لسنا مع احتلال الكويت ولكننا مع العراق، لان العراق، على الأقل، قوة عربية ترفع شعار تحرير فلسطين أو تجعل هذا التحرير عنصرا من عناصر تصورها للمواجهة.

هناك ارتباط ما بين التطورات الجارية في الخليج الان وتطور النضال الفلسطيني، فكيف يظهر لك ذلك؟

- يجب أن نعرف أولا هل نحن عربا أم لا، ويجب أيضا أن ننتهي من هذا الموضوع لاهميته القصوى في رسم الحدود بين القطرية والقومية. ومع أن القطرية ليست شيئا سيئا، إلا أنها قد تصبح اذا ما تعارضت مع القومية رهيبية. وأنا أعتقد ألا وجود هناك لأي قطر عربي يستطيع ان يدعم نفسه ويعالجها، بوسائله الخاصة. ولذلك فالوحدة العربية ليست

جاء احتلال العراق للكويت ليكشف عن المستنقع الذي يعيش فيه العرب



ترفا، بل حياة. وإذا كنا نريد ان نكون بشرا فالوحدة لنا حياة، وهي أضمن حماية للحرية وللاستقلال، وهي أصلا حماية لوجودنا. من هنا أخلص الى فكرة مؤداها ان علينا كهرب أن نعيد رسم علاقاتنا العامة، اذا ماتوفرت لذلك الارادة السياسية الواعية بمصلحة الشعوب العربية. لانه بدون هذا الرسم لن نستطيع التخطيط لمستقبل تطورنا. من هذه الفكرة أيضا يأتي الربط: ليس فقط فيما حدث في الكويت وبين

الوجدان العربي نفسه). لقد جاء احتلال العراق للكويت ليكشف عن المستنقع الذي يعيش فيه العرب. هناك علاقات عربية مريضة، فجاء صدام حسين وكشف عورتها. ولقد أصبحنا الان أمام هوة عميقة. حقا لقد قاومنا منذ الخمسينات حلف ماسمي بحوض البحر المتوسط للدفاع المشترك، حلف بغداد، نظرية الفراغ، القواعد العسكرية، التدخل السريع... ومع الاسف فان الذي يجري الان ماهو الا صورة أخرى لتجدد

يلاحظ من خلال تطور الانتفاضة وتنوع اشكال مواجهتها لاحتلال الاسرائيلي ان هناك ابداعا ملموسا في تنوع أساليب النضال، خصوصا مع تزايد الترسانة العسكرية الاسرائيلية، فهل هناك لدى منظمة التحرير، بوصفها ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني، من آفاق لتجديد المواجهة حسب طبيعة المتغيرات المحيطة بها؟ - لقد مرت الانتفاضة بعدة مراحل، ولعلنا

نوعية فريدة من نوعها في التاريخ السياسي لجزائر الاستقلال، لأن شعارها لم يكن يعبر عن مطالب معيشية بل عن مطالب سياسية ومدنية، خصوصا وأن التغيرات التي حصلت داخل النخبة الحاكمة قبل هذا الحدث لم تكن تهدف في عمقها الى تقويم الحكم بل الى تقويم التسيير لأنها كانت من جهة تستجيب الى صراعات حول السلطة داخل الحزب بين جيل المشروعية التاريخية الوطنية، وجيل مشروعية الممارسة السياسية الحزبية. ومن جهة أخرى تسعى الى انعاش المشروعية التاريخية للحزب عبر تجديده، وأخيرا كانت تهدف الى تحقيق المرور من دولة الحزب الى حزب الدولة. لذا لم تستطع تلك التغيرات الاقضية داخل النخبة الحاكمة امتصاص المخاض الشعبي واحتواء التحولات التي طرأت على المجتمع الجزائري والتي افرغت حملاتها بتعبير سياسي في أحداث أكتوبر 1988.

وقد فرضت هذه الاحداث قناعة داخل الحزب والنخبة الحاكمة بضرورة البديل الديمقراطي. أولا لتجديد المشروعية التاريخية والايديولوجية التي استنفدت ظروفها التاريخية ولم تعد قادرة على مواجهة الاحتجاجات وتلبية الحاجيات. وثانيا لكسر شوكة التيار الاسلامي ومحاصرته عن طريق الديمقراطية، لان الاتجاه الذي اخذته الثورة الإيرانية، وبعض الجماعات الاسلامية في اقطار أخرى، وتصرفات بعض العناصر داخل جبهة الانقاذ الاسلامي نفسها، اضفى على التيار الاسلامي بصفة عامة، صبغة العنف والتعصب، الا أن عمق التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري، وظروف الاسلام في هذا القطر، والوضعية الداخلية لجبهة التحرير، وتفكك المعارضة خارج البلاد، افشلت مرحليا حسابات النخبة الحاكمة، وكرست نسبيا تألق الجبهة الاسلامية كما عبرت عن ذلك الانتخابات المحلية وذلك للاعتبارات التالية:

- لقد استطاعت جبهة الانقاذ الاسلامي استغلال احداث أكتوبر والتي لم تلعب في تحريكها دورا اساسيا لطرح نفسها كمعبر رئيسي عن غضب الشارع، ورمز النضال من أجل التغيير، وشهد المعارضة. عكس ذلك دفعت تلك الاحداث بالنظام الى استعمال العنف لقمع الاحتجاجات الشعبية، افصح من خلاله على طبيعة الماضوية.

- كما استطاعت جبهة الانقاذ الاسلامي امام الحظر الذي كان مضروبا على الاحزاب

الجزائر

بين سياسة

الانفتاح

وايديولوجية

الحجاب

البنة عبد القادر

ع إذا كانت طبيعة التحولات

السياسية التي تعرفها

الجزائر توحى بان البناء الديمقراطي

قد اتخذ اتجاهه الصحيح، فان طبيعة

بعض القوى السياسية المتنافسة،

توحى بان المسلسل مازالت تخيم عليه

بعض المخاطر.

(1) طبيعة التحولات:

ان طبيعة التحولات التي تعرفها الجزائر لم تكن هبة من الحلم، ولم تخضع لاهتمامات خارجية عبر احداث أوروبا الشرقية، بل فرضها الشعب عبر عدة انفتاحات أهمها: انفتاحات أكتوبر 1988 والتي تعتبر قفزة

مايجري على أرض فلسطين، بل وأيضا بين جميع القضايا العربية لانها تتداخل بحكم كثير من العوامل المشتركة. وحسبنا دليلا على ذلك أن (القرب) لاينظر الينا الا كعرب. وهذا مايؤكد وحدة أمتنا ويجعل كل تطور فيها ينعكس سلبا أو ايجابا على مجموعها. ولذلك أيضا وجب التذكير هنا بان تتداخل القضايا العربية وانعكاساتها المتبادلة لايمكن له، والمثال هنا هو أزمة الخليج في علاقتها بقضية فلسطين، ان يكون تاما وايجابيا الا اذا عملنا، افرادا وجماعات، على ضمان: حرية الفرد، بكل ماتمنيه هذه الحرية (اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.. الخ). والديموقراطية بجميع تعبيراتها (الاحزاب، الصحافة، الجمعيات.. الخ) وحكم المؤسسة بديلا لحكم الفرد.

ولكن ماهي الشروط الاساسية في نظرك لتحقيق مكاسب في ظل الصراع الذي يجري الان في الخليج؟

= نحن الان في حاجة الى أن نبدأ. وفي تقديري، اذا ما عدنا الى القضية الفلسطينية، أن الانتفاضة ستستمر أيا كانت الخلافات العربية وأيا كان الوضع العربي. على أنه لو كان هناك موقف عربي موحد لكان ذلك أقوى دعم لهذا الاستمرار. ولذلك فمن أولى الاولويات أن يقوم الحوار العربي - العربي ويتأسس أخذا بعين الاعتبار جميع الظروف والمعوقات المحيطة بنا. ومن الصحيح أن هناك مشكلة كويتية عراقية، ولكنها في نفس الوقت ذات وجه أمني واقتصادي وسياسي، بحيث يضمن الوفاق وعدم الاعتداء. لانه من غير المعقول تماما أنه لحل الخلافات العربية نضطر الى الاستعانة بالاجنبي.

نعرف أن آخر مؤتمر عربي عقد في المغرب تقرر فيه انشاء صندوق لدعم الانتفاضة. الى أين وصلت الفكرة؟

= لا مطلب لنا الا أن توفي الدول العربية بالترتماتها حيال هذا الصندوق، مع أن ما قرر فيه هو أقل من المطلوب، خصوصا وأن الانتفاضة في الارض المحتلة تعيش أوضاعا حرجة وأن تطورها مرهون بدعمنا لها. □

حاوره: أحمد بدري



الجزائر



كما ان جبهة الانقاذ الاسلامي استطاعت عبر خدمات مناضليها، وكرم هباتها ملء الفراغ الذي افرزه تفكك الدواليب الادارية للدولة وبكرسه جمود البيروقراطية الحزبية، داخل المجتمع المدني.

- واخيرا ساهم في نجاح الجبهة، فشل النخبة الحاكمة في تحقيق اصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها بعد احداث تيزي اوزو. والمقاطعة التي دعا اليها الرئيس السابق احمد بن بلة، وكذا تضارب مواقف المعارضة الديمقراطية بين مقاطعين ومشاركين.

فسلبات سياسة الماضي والتصدع داخل جبهة التحرير، واختلاف المواقف داخل التيار الديمقراطي المعارض، وعدم الثقة في نزاهة الانتخابات، وطابع الجبهة الاسلامية، جعلت هذه الاخيرة المؤهل الاساسي لربح رهان الانتخابات.

لذا فان نجاح جبهة الانقاذ الاسلامي في الانتخابات المحلية لايعني بالضرورة نجاح التيار الاسلامي بصفة خاصة، بل يعني ان البناء الديمقراطي في الجزائر مازالت تخيم

البناء الديمقراطي في الجزائر رهين بالكيفية التي ستمر بها الانتخابات التشريعية المقبلة

"شبيكيا" يعبر بخطاب عام عن كل الامال والاهتمامات الشعبية الاخلاقية والسياسية منها بالخصوص. فهو يدعو الى كلمة الله. وينهى عن المنكر، وينادي بالمساواة، ويطالب بالديموقراطية... ويمعنى آخر سيطر الشيطان من البلاد وسيطر القضاة على العباد. وبهذا استطاع استقطاب الكثير من العناصر ممن كانت لهم نقمة على النظام و تحركهم مساعي انتهازية.

السياسية، وامام التورط النسبي لبعض اقطاب التيار الديمقراطي من الخارج، في سياسية الماضي، كمعارض محلي وحيد للحكم، وكاطار وحيد للمعارضة والاحتجاج عبر المساجد والصلوات، دون الاحتياج الى المكاتب السياسية، والى تخطي التعقيدات القانونية للممارسة السياسية.

- ان جبهة الانقاذ الاسلامي استفادت من الصيغة التي يتقدم بها التيار الاسلامي بصفة عامة كجديل موضوعي وجذاب لفشل التجارب الاشتراكية والليبرالية في دار الاسلام، وبصفة خاصة كرمز للهوية الجزائرية التي زعزعتها قرون الاحتلال العثماني، وعقود الاحتلال الفرنسي، وطفلت عليها ايديولوجية القومية العربية والاتجاه الشبة اللايكي (مع التحفظ عن معنى اللايكية) الذي اتخذه المنهج الاشتراكي في الجزائر.

- سلكت جبهة الانقاذ الاسلامي نهجا انتخابيا لتثبيت مشروعية السياسة داخل المجتمع الجزائري، اصبحت من خلاله حزبا

في أعدادنا القادمة

تتمتزم مجلة (على الأقل) ضمن توجهها العام افراد حيز خاص لجملة من القضايا العامة المرتبطة بالتطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي... في البلاد. ومن بين هذه القضايا:

- آفاق العمل الديمقراطي

في المغرب

- الحركة الطلابية الى أين ؟

- التنمية والتشغيل

- الحركة الديمقراطية في

المغرب

- قضايا العمل النسائي

- الحقوق الثقافية والمشاكل

اللغوي

- الحركات الاسلامية

- الدولة والمجتمع المغربي،

واقع وتحولات...

- ... الخ

وسوف تنشر المجلة مختلف المساهمات

التي قد ترد عليها في موضوع هذه

القضايا وفي غيرها، كما تهيب بجميع

المهتمين والمتابعين لمواقفها بأرائهم

فيها.

وداخل جبهة التحرير تم الفصل من طرف رئيس الدولة الشاذلي بن جديد الذي قرر تنظيم الانتخابات التشريعية قبل أوانها. ويقراره هذا يكون الرئيس الجزائري قد تبنى المسلسل الديمقراطي وحقق نوعا من الفصل بين الدولة والحزب. لذا فإن البناء الديمقراطي في الجزائر يبقى رهينا بالكيفية التي ستمر بها الانتخابات التشريعية المقبلة.

+ تناقض بين الديمقراطية في مفهومها العام بمعنى حرية الرأي والاعتقاد والنقاش، والممارسة السياسية بدون قيد أو شرط، والديمقراطية بمفهومها الاصولي، والمبني على الحقيقة الواحدة باسم السماء، تصبح بمقتضاها حرية الرأي والممارسة السياسية مقيدة باحكام وتشريعات لاتجوز مناقشتها ان لم نقل تحرم. وإذا اتخذت جبهة الانقاذ الاسلامي هذا الاتجاه فانها ستصبح امتدادا للحزب الواحد في ذي ديني. تعتبر فيه المناقشة انحرافا وخروجاً عن الدين كما كانت تعتبر في الماضي انحرافاً وخروجاً عن وحدة الصف الحزبي، وستهدد البناء الديمقراطي السليم والصحيح لانه سيصعب عليها:

- ضمان وتركيز وحدة المجتمع السياسي عندما يقسم هذا الأخير الى حزبين: حزب الله وحزب الشيطان، حزب الجنة وحزب جهنم.

- تحقيق المساواة السياسية بين اطراف المجتمع عندما تصبح المسؤولية السياسية والادارية مرتبطة بالجنس والمؤهلات الدينية، - ضمان حرية الرأي والاعتقاد عندما يصبح السلوك السياسي والمدني خاضعا لمنطق الحقيقة الوحيدة التي لاتجوز مناقشتها.

- تحقيق الديمقراطية في اطار الوصاية الدينية، اي عندما تصبح القرارات السياسية مرتبطة بتعديلات سماوية لاسيادة الشعب، وخاضعة لمراقبة وتزكية رجال الدين.

وإذا كانت تصريحات رئيس جبهة الانقاذ الاسلامي ومواقفه السياسية توحي بأنه رجل دولة اكثر منه رجل دين، فإن الدخول في مسلسل الموانع والمحرمات الاجتماعية (اللباس والغناء) باسم الدين يجر تدريجيا الى مسلسل المحرمات والموانع السياسية. □

عليه بعض المخاطر.

2) طبيعة المخاطر:

لقد عبر الناخب الجزائري، خلافا للماضي، عن ارادته بكل نزاهة وحرية حسب التأكيدات الداخلية والخارجية. الا ان العنصر الاساسي الذي اكد نزاهة ومصداقية الانتخابات ليس هو فوز جبهة الانقاذ الاسلامي في حد ذاته، بل الاعتراف من طرف النخبة الحاكمة بفشل جبهة التحرير الوطنية. وقد خلق هذا الوضع السياسي الجديد تناقضين اساسيين داخل المجتمع السياسي الجزائري:

+ تناقض بين قاعدة شعبية / تعددية حزبية تنصدر جبهة الانقاذ الاسلامي وقمة تحتكرها جبهة التحرير الوطنية. وهذا التناقض دفع بزعيم هذه الاولى الى المطالبة بحل مجلس الشعب، أولا لان المجلس لايعبر عن الخريطة السياسية الحقيقية للبلاد التي افرزتها الانتخابات المحلية لكونه تأسس في ظروف سياسية مخالفة.

وثانيا لتحقيق التوافق بين المجتمع القانوني والمجتمع السياسي، وأخيرا لان القاعدة السياسية والاجتماعية لجبهة التحرير تفلصت بشكل كبير جعلته يفقد الصدارة السياسية.

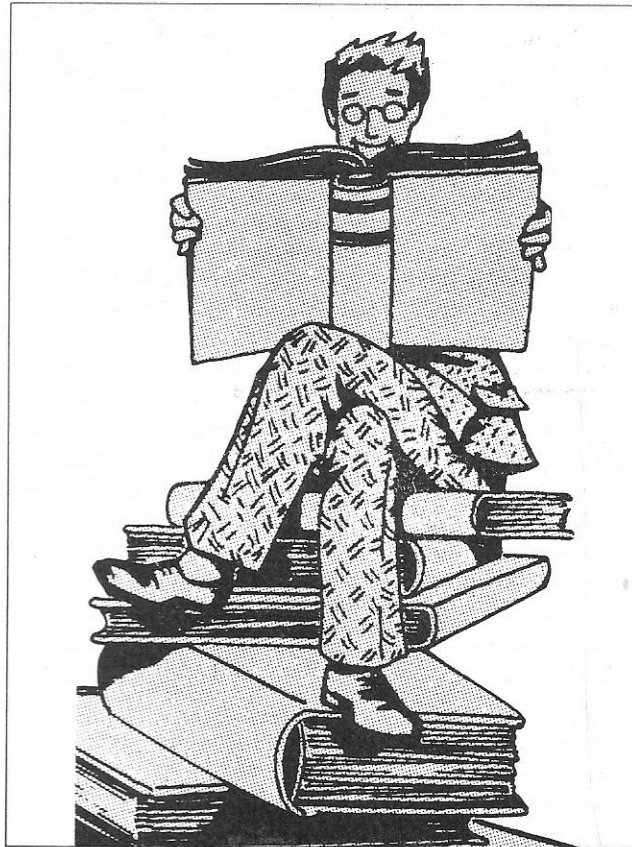
وقد وضعت قضية المجلس الحكام الجزائريين امام اختيارين اساسيين كلاهما عسير: عدم حل المجلس يعتبر بمثابة ذريعة قانونية للتشيت بالحكم، وخطة سياسية لشبح المد السياسي لجبهة الانقاذ الاسلامي، حله في وقت مازالت المعارضة الديمقراطية لم توحده صفوفها، وجبهة التحرير لم تحقق الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لاسترجاع انفاسها، يقوي من حظوظ فوز جبهة الانقاذ الاسلامي في الانتخابات التشريعية، ويضفي على مطلبها بحل المجلس صبغة المشروعية السياسية. بالمقابل هدد عباس مدني رئيس الجبهة بنهج سياسة الشارع لتحقيق مطلبه. وإذا كان يتمتع بالمشروعية السياسية للخروج الى الشارع فإن الحكام الجزائريين يتمتعون بالمشروعية القانونية لمواجهته.

ويبدو ان القادة الجزائريين كانوا يراهنون على الوقت: أولا لتحقيق الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تبناها، وثانيا لتوحيد صفوف القوى المناهضة للتيار الاسلامي. وثالثا لتوريط هذه الاخيرة في المشاكل المحلية عبر تسيير المجالس البلدية والقروية. وبعد اخذ ورد داخل النخبة الحاكمة

النشر في المغرب:

إلى أين؟

ملف أعده: عبدالرحيم العلام



كان المعرض الدولي للكتاب والنشر الذي انعقد بالدار البيضاء في اواخر شهر نوفمبر من السنة الفارطة مناسبة اخرى لاعادة اثارة موضوع طالما حظي بالاهتمام من طرف المثقفين المغاربة، ونعني موضوع النشر ونشر الكتاب الثقافي، الابداعي والادبي، بعامه. ولعل من احدى الظواهر التي برزها معرض هذا العام صدور العديد من الكتب المغربية في المجال المذكور لاقت بعض الرواج طيلة ايام المعرض. وقد برز واضحا ان بعض دور النشر المغربية (توبقال، دار الكلام، الفنك، افريقيا، الشرق...) لعبت دورا متميزا في هذا المجال، وذلك على حساب مختلف الادوار التي يمكن ان تقوم بها جهات "وصية" على الثقافة في هذه البلاد.

ومع هذا وذاك فان معضلة النشر الثقافي لم تتغير، اي ان المشكل مازال مطروحا بالحدة التي يعرضها المثقفون اصحاب الشأن في هذا الباب... والمثمنة بصورة رئيسية في غياب صناعة وطنية للكتاب الثقافي تستطيع ان تتغلب على العرض المتزايد في عالم النشر، فضلا عما يرتبط بهذا الغياب من اوضاع وحالات، مادية وهيكلية وثقافية كذلك.

ولذلك فالعودة الى موضوع النشر، من خلال علاقة الكاتب بالناشر وبتجربة النشر الثقافي، تعيد صياغة نفس السؤال الجوهرى والتقليدي المطروح هنا وهناك: النشر في المغرب.. الى أين؟ □

هذا الملف

النشر
والنقد

سعيد يقطين

و "افتتاح النص الروائي" كانت مع المركز الثقافي العربي، وكنتظيرتها كانت تجربة مهمة بالنسبة الي، اذ جعلت الكتاب يتوزع خارج الوطن وداخله ايضا بشكل لافت للنظر.

ومع هذه التجربة تبين لي أن الريح المعنوي مفيد جدا بالنسبة للكاتب، ولاسيما اذا رافقته تعويضات مناسبة عن الاثر.

وفي حدود علاقتي مع الناشرين معا، تبين لي، وان باختلاف، أن ما يمكن أن يدره الكتاب على الكاتب لا يمكنه أن يوفر له كل ما يحتاج اليه لو تفرغ للكتابة فقط. وهذا من العوامل التي تجعل الكاتب في بلادنا، لاسباب كثيرة تعود الى سعر الكتاب ونوعية القارئ ومهما عرفت كتاباته من توزيع، لا يمكن أن يعيش من الكتابة على غرار الكاتب الاجنبي.

يمكنني بصفة عامة أن أقول إن تجربتي مع النشر لم تعرف مشاكل أيا كان نوعها مع الناشر، وان كنت أسجل أن العمل الاساسي (الوظيفة) لا يمكن الاستغناء عنه.

يمكن أن أضيف في هذا النطاق نقطة تتصل بنوعية العقدة التي وقعتها مع الناشرين معا، فهناك دائما عقدة ثابتة.

في الحالة الاولى كان التعاقد مع الناشر يتم بواسطة تقديم مبلغ (300 درهم) فور توقيع العقدة ومبلغ (2000 درهم) بعد ظهور الكتاب بثلاثة أشهر، مع (30 نسخة) كحقوق للمؤلف.

وتبقى هذه العقدة سارية المفعول لمدة 5 سنوات، للكاتب بعدها حق تجديد أو الغائها بدفع الكتاب الى جهة ثانية.

أما في الحالة الثانية فيتم التعاقد بين الطرفين بناء على استحقاق المؤلف (10٪) من سعر الغلاف وتكون المحاسبة كل ستة أشهر بناء على ما وزع من الكتاب مع تقديم عشرين نسخة كحقوق المؤلف.

إن الحالتين معا متباينتان، ومهما كان التوزيع جيدا وكان الكتاب ناجحا، فإن مايبقى للمؤلف لا يمكنه إلا أن يلعب دورا محدودا ومحدودا جدا في حياة الكاتب.

ويمكن أن أستخلص في النهاية، ومن خلال تجربتي وبناء على متطلبات الحياة اليومية وحياتي كقارئ وباحث، أن مايمكن أن يدره علي الكتاب لا يمكن أن يسهم في تغذيتي

إن أول تجربة لي مع النشر تمت مع كتاب "القراءة والتجربة" سنة 1984، وذلك من خلال صلتي باحد المسؤولين عن نشر الكتاب في دار الثقافة، الذي بمجرد ما أن علم بأنني اشتغل في موضوع (الرواية المغربية الجديدة) بادر الى اقتراح طبع وتوزيع الكتاب ضمن منشورات دار الثقافة التي تحمل عنوان "دراسات نقدية"، لم يكن حديثنا حول الشروط المادية من المواضيع التي استقطبت اهتمامي، لا في البداية ولا في النهاية. كان عندي شرط وأحل ووحيد هو ان يخرج العمل في حلة جميلة وطبعة أنيقة ومصححة.

وفعلا تم هذا الالتزام وتبين لي أن للناشر عقدة ثابتة يضيها مع كل المتعاقد معهم، ولم يكن أمامي إلا امضاء هذا العقد. كان أملي أن أرى الكتاب مطبوعا وموزعا. هل هي مثالية مفرطة؟ أم الفرح الاول بظهور الكتاب؟ ولكني، في قرارة نفسي، كنت مقتنعا بأن الكتاب في المغرب لا يمكن أن يكسب الانسان منه الا "الريح المعنوي". لكن هل بالريح المعنوي يعيش الكاتب أو يواصل مشروعه في البحث والتنقيب، ولاسيما عندما تعرف سعر الكتاب الذي يرتفع بشكل دائم ومستمر، سواء كان الكتاب أجنبيا أو من التراث القديم؟ تجربتي الثانية مع "تحليل الخطاب الروائي"

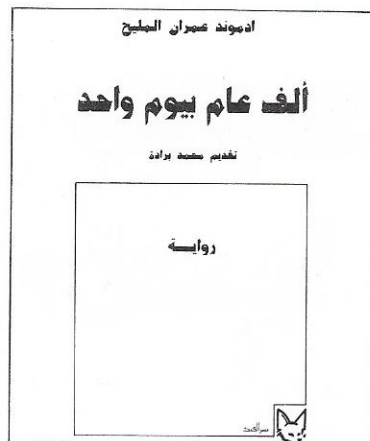
لا يمكن الحديث عن هذه القفزة النوعية التي يعرفها قطاع النشر في المغرب، دون الحديث، ايضا، عن القفزة النوعية الموازية التي يشهدها مجال الكتابة والتأليف، باعتباره مجالا يشكل أرضية أولية وأساسية بالنسبة لاشتغال وسيرورة القطاع الاول.

فالقطاع الاول مرتبط بالمجال الثاني ورمين به، يزدهر بازدهاره ويتخلف بتخلفه، لكن مع عدم نسيان انواع معينة من المفارقات التي تعرفها طبيعة هذا التلازم بين هذين الاطارين غير المتوازيين الى حد الان، انطلاقا من مجموعة من المعوقات التي تقف تجاه كل واحد منهما. فالكاتب يشكو غياب ناشر لكتاباته والناشر يتجنب ركوب "مغامرة" النشر لاي كاتب كان، بحيث يصبح "الاسم"، هنا، يحتل مكان "المكتوب"، وذلك في الوقت الذي يشكو فيه المستهلك ارتفاع الاثمان ويشكو الكتيبي هزلة الفائدة (النسبة المئوية). إن أهمية النشر في المغرب على مستوى الطرح، أصبحت تتجاوز حدود تنظيم المعارض واللقاءات والمهرجانات والاستجوابات حولها، الى طرحها كقضية ضمن الابداع نفسه، بحيث أصبحت صورة (الناشر) تجد طريقها، وادخالها الى بعض الكتابات الابداعية، الى جانب صور (المؤلف) و(السارد) و(القارئ) و(الناقد)...

ومن ثمة فإن قضية النشر أصبحت تفرض استئلتها داخل هذا المجال السوسيو - ثقافي والابداعي أكثر من أي وقت مضى، باعتبارها تشكل جزءا من أسئلة الواقع وحضارته، ثم باعتبارها مرحلة اساسية وضرورية لاجل تحقق عملية التأليف ذاتها، وكذا تحقق تواصليتها وتداوليتها بشكل عام. الا ان ما يؤسف له حقا هو أن يأخذ موقع الناشر، داخل الابداع أو غيره، موقع "بطل معاكس" لموقع التأليف والكتابة، مع أن هذا الموقع الاخير هو الأكثر تجذرا على امتداد تاريخ البشرية. وتجنبنا لكل حديث تجريدي أو مثالي حول هذا القطاع (النشر بالمغرب)، ارتأينا رصد هذا القطاع من مواقع ملموسة ومعيشة، انطلاقا من تجارب ووجهات نظر مجموعة من المثقفين. □



النشر في المغرب



تسويد صفحة واحدة، فبفض النظر عن المراجع والمصادر التي تحتاجها كتابة صفحة واحدة، هناك مجهودات أخرى تصاحب هذا العمل. أقصد بذلك الزمني والعامل المادي.

فالعامل الاول، وأعتبره مهما جدا، يأخذ من وقت راحتك، لانك تقارن الكتابة في وقت الراحة، كما أنه يأخذ من زمنك الاجتماعي الذي تسليه من محيطك الصغير (الاسرة ومحيطك الكبير / العائلة والمجتمع)، مع مايمكن أن يصاحبه من مشاكل وحالات نفسية خاصة. وأقصد بالبعد المادي ما يرتبط بالمصروف اليومي الذي يرتبط بالبعد الزمني أثناء الكتابة. وأقصد بالضبط بالنسبة إلي ما استهلكه من سجائر وقهوة، ولو عددت عدد السجائر وفناجين القهوة التي تراكب العمل ماديًا لكان عدد ذلك غير مساوٍ للتعويضات التي تقدم بعد صدور الكتاب. هذا، عدا المضاعفات الصحية والنفسية التي تعترى الكاتب. □

ولو مايتصل بحياتي كقارئ وباحث، فبالأحرى أن يسد هذا الكتاب حاجياتي اليومية الكثيرة. وأنا أشتغل في "القراءة والتجربة" وكذلك في الكتابين الآخرين وفي ما أكتبه من مقالات، أحس أن هناك مجهودا فكريا ونفسيا كبيرا يبذل من أجل

وظيفية وتفرض قيودا صارمة على نفسها، لاسباب قد يأتي ذكرها؛ هذه الفئة (القارئة) لاتتلقى الكتاب، بصفته كتابا بل كوسيلة ظرفية، تلبية لحاجة ذات مضمون اجباري اكراهي (الامتحان...)

2- داخل هذه الفئة المثقفة (العامة) نجد شرائح متعددة.. ولكن حجم كل شريحة، من حيث الاختصاص، تظل ضعيفة كميًا. ومن ثم يصعب استهلاك الكتاب محكوما بضعف كل شريحة. مادام الكتاب في نهاية الامر يخاطب قارئنا مهتما لا كل القراء. الا في حالات نادرة. ومن ثم يتقلص حجم نشر الكتاب وتداوله.. خصوصا الكتاب الجاد والمتخصص..

بل ان القارئ المتوسط، بحكم الوضع الثقافي والسياسي والاقتصادي السائد. لايمكن له (القارئ البسيط) ان يربط علاقة حميمة مع الكتاب، بمعنى لم يصيب الكتاب بعد جزءا من مقتضياته. العادية... وقد يتعلل - عن حق - بفلاء الكتاب.. أو بحجة أخرى.

3- والنتيجة الثانية: وهي ان الناشر في المغرب، اصبح يرى نشر الكتاب مغامرة، ومن ثم يسود التردد والخوف من طبع الكتاب. لدى عدد هام من الناشرين.. وإذا كان التردد طبيعيا لدى الناشرين عامة في الشرق والغرب، فان التردد هذا، غالبا مايكون نتيجة عدم الثقة بمستوى الكتاب

مستوى من التكوين المعرفي وتحتاج الى وسائط مؤسسية.

ثانيا أن مسألة النشر بطبيعتها تعكس نشاطا متعدد الاطراف تتضافر جميعا وتستوجب أن يكون فعلا في اطار تبادل التأثير. وأهم هذه الاطراف، القارئ والناشر والموزع وبائع الكتب. والمؤلف وأيضا صانع الآلات والاوراق...

ثالثا ينبغي أن ندرك أن كل هذا يعمل ضمن شروط اقتصادية وسياسية قد تتولد فيها سياسة ثقافية تساهم سلبا أو إيجابا في تشجيع ذلك النشاط المتعدد الاطراف؛ وأن كان من حيث المبدأ أن تعمل هذه الاطراف بأسلوب يعتمد المبادرة والارادة الفرديتين. إرادة الناشر وإرادة المؤلف، الخ.. انطلاقا من التوضيحات السابقة، يمكن استخلاص عدد من النتائج، اذا ما قمنا بتحليل الوضع المذكور ومعاينة طبيعة الشروط التي تنشط فيها الاطراف المساهمة في انتاج الكتاب واستهلاكه. وأهم هذه النتائج:

1- إن محدودية القراءة وتوزعها داخل هذه المحدودية يعرقل نشر الكتاب... وفي مجتمع تغلب عليه الامية من جهة وتقل فيه الفئة التي تقرأ، وهذه الفئة التي تقرأ لا تقرأ (الكتاب) الا لحاجة تعليمية أو

مشكلة النشر في المغرب

محمد الدغموي

قد تكون تجربتي مع النشر محدودة، باعتبار عدد ما نشر لي من أعمال، لكن مع هذا أحب أن أوضح جملة من القضايا المرتبطة بالنشر ونشر الكتاب بصفة خاصة.

أولا أن مسألة النشر، اذا نظرنا اليها كمشكلة. فيجب ان نعتبرها حالة من وضع عام هو الوضع الثقافي.. وخاصة الوضع الذي نصلح عليه "بالثقافة العالمية" التي تشكل من جملة أعمال ونتائج تتطلب

النشر و نشر الغسيل

سعيد علوش

ع
حينما يحين داعي النشر، فإن كل واحد منا يبحث عن الحبل المناسب لعنق كتابته، ولاجسادها المنتشبة بالتمظهر الابداعي والبلوغ النقدي. الا ان الغالبية لاتلث ان تستيقظ على سرقة غسيلها الفكري، من طرف صاحب الحبل الذي نشر عليه هذا الغسيل، ليلة عيد الكتابة... والكتابة البيضاء...
هل علينا أن نمضي عقدة النشر مع الناشر، حتى نؤمن من نصاعة بياض كتابتنا وحقيقتها؟

لاداعي الى ذلك مادامت العقدة هي عقدة الناشر لا الكاتب! وهي عقدة الوسطاء والموزعين والمؤسسات!

هل الكتابة تتأمر على كتابها وتعمل ضدهم، وقد تلقي ببعضهم في غياهب صمت المنع والتبعية واللاجدوى، في مجتمع لا يقرأ فيه الاب ابنه والام غدها وغضبها! مجتمع العشرين مليون الذي لا يستوعب اكثر من الف نسخة!
كثيرا ما نغبط جمهور كرة القدم على دعمه وحماسه للاعبين لكرة واحدة تتحرك في جميع الاتجاهات، بينما يتحرك غسيل الكتاب أفقيا فوق حبل سيرك جمهور الفرجة المأساوية...
10٪ للكاتب، 20٪ للكيوسك، 35٪ للموزع، عاشت الكتابة، وعاشت الاسامي، بعد موت الكاتب نهتف

والمؤلف. أما عندنا فهو نتيجة أشياء أخرى إضافية: قبل الشك في وجود القارئ، ويدعم هذا تصاعد ثمن الخدمات والضرائب وغلاء الورق والاجهزة... وإذا تغلب الناشر على كل هذا فهو لا يخرج الا ببضعة (منشورات). أشبه ماتكون مولودات ظاهرة وعليها أثر الولادة الصعبة.
4- هكذا يقدر ماتبرز لدينا - في المغرب - مجهودات في التأليف والكتابة ترسم أيضا المعوقات.. وتنضاف اليها معوقات جديدة: التشكيك في العلم والدراسة والثقافة، تشجيع التهريج الثقافي، إضعاف القدرة الشرائية للفئة القارئة المتعلمة، نشر عقدة النقص الثقافي. تجاه ماهو وطني وقومي عن طريق الاعلام الرسمي وعن طريق الفنة الفرانكفونية المحظوظة... والعمل على أن يكون الكتاب شيئا ترفيا ومكلفا. ليسود منطق الخوصصة أي الجشع والربح السريع حيث تسمخ الثقافة...
5- إذن وما على الباحث والاديب الا أن يحتفظ بافكاره وابداعه ومشاريعه العلمية لنفسه. وإذا تمكن من نشر كتاب أو كتابين فليحمد الله وليعتبر نفسه محظوظا جدا... إذن هذه مشكلة النشر. مشكلة مثل بقية المشاكل في مجتمع يعتبر التعليم امتيازاً. والسكن امتيازاً والمظهر اللائق ترفاً. وكأننا لسنا بحاجة لأن نكتب أو "نقرأ". وأن قدرنا أن نظل فقراء في كل شيء... لكن مع هذا يبقى العمل الجاد والاستمرار فيه هو مايعطي الجواب الصحيح. □

الكتابة والنشر في المغرب:

أجرك
على
الله!

بشير القمري

2
أن تنشر في المغرب معناه أنك ستدخل ملزمة لانتوقف عن الفتك بك، وحتى قبل أن تنتشر، أنت مطالب بكظم الغيظ حتى لاتنفجر، أو يعبر الى جمجمتك تيار يتجاوز قدرتك على التحمل.

3
عليك قبل كل شيء أن تعرف كيف تلعب لعبة الاقنعة. عليك أن تتخلص من كبريائك وانت تدق أبواب "أسياك" الجدد الذين سينظرون اليك بنص عين. عليك ان تنهوى، ان تحول الى قزم صغير، خاصة اذا لم تكن ساموريا، وتجر خلفك لعنة اسم كبير، مشهور لايعرف الشر(أو "النقد") اليه طريقا.

4
النشر نشور،
النشر قيامه،
وعليك ان تعرف كيف تدور مع الدائرين في فلك الانتماء والانتساب الى هذا الفيلق أو ذاك من فيالق قارئ الفنجان، ومخيطي الكتان، والقافزين على الجدران، والأتين بالأخبار "مين ما كان".

5
(عندما بدأت أفكر في النشر داهمتني اليبوسة، فحملت - ذات مرة - مسودة مخطوطة ودققت باب دكتور عظيم الشأن، أول ماقاله لي: "هل قرأت كتابي الذي

1
لنشر في المغرب -كفضاء للكتابة والقراءة والتواصل الثقافي - أكثر من "جسيم" أنطولوجي تعيشه المؤسسات والدور والمطابع، وتعيشه الجماعات "الكاتبية"، ويعيشه الافراد.

النشر في المغرب



الغسيل، مع ما يترتب عن ذلك من انخفاض قيمة الدرهم...

النازلة الثانية - واستسمح مؤرخي النوازل والمناقب - وهي تلك التي تتعلق بكتاب (الايديولوجية والرواية في المغرب العربي)، وقد سلمته في البداية الى الكاتب الجزائري الطاهر وطار، فاستعدته منه بعد أن عاد بخفي. حينئذ، وحملته في حقبيتي الى باريز ليتسلمه مني صديق ويسافر به الى الجزائر مرة ثانية، ولكن ليقدّمه هذه المرة الى فلسطيني لطير به الى بيروت، حيث يستقر في (دار الكلمة) عند صاحبها: ويدعي (... الحلاق) - وهو بالفعل حلاق - لانه نشر

تشاؤما أو تشفيا في كتابة حزينة لا قوام فقراء، ومادمت قد عنوت هذه الكتابة - التي لن أتقاضى عنها شيئا - (بالنشر ونشر الغسيل) فلا بأس من إثارة الانفعاليين والمحيطين والمتفرجين ببعض جزئيات هذا الغسيل: فقد دفعت برواية (حاجز الخليج) الى مكتب (دار احياء العلوم) بالبيضاء ففرجت بعد سنة وهي تنشر في دار (العلم للملايين) ببيروت، والاجعل في الامر ان عاملا من (دار احياء العلوم) يخبرني: (لقد وصلت السلعة): اي الرواية الى البيضاء، بعد أن تم شحنها من بيروت... وبيعت النسخة بخمسة دراهم، وأنا على استعداد لاقتسام ارباحها مع قراء هذا

عاش الكتاب... الكل يعرف هذه الحقيقة والكل يستمر في الكتابة، وكل سنة توزع جائزة المغرب والمشرق والغرب عن احسن إنتاج للشيوخ والشباب والاطفال بمناسبة اعياد الكتابة... هذه مقدمة طليعية، يردها الكل



9

مقابل ذلك هناك من يشقون ويتعبون، ليؤسسوا، ثم يأتي من يحاكمهم باسم "المنهاجية" و "المازق": مثل هؤلاء عيب ان تقاد ضدهم حملة معاكسة لادراك ما يحملون في بطونهم" ابستموجيا. فليس يكفي الانتساب الى الثقافة والمعرفة بالمزايدة على شيء لا يملكه احد بالاساس. الكتابة، النشر، الابداع: ملكية مشاعة، نعم، حق من حقوق المواطنة، نعم، لكن ينبغي الا يتحول هذا البناء الثلاثي الى حشو في المرحلة الثقافية. على دور النشر ان تستشير المتخصصين وعلى الناشرين التخلص من حسهم التجاري الضيق اذ ماذا يمكن أن يفعل الكاتب المغربي عندما يأتي هؤلاء ويفرضون عليه 9؟

10

اكتب، لا تكتب. ومتى كتبت ثقت أنك ستحتل المكانة التي تستحقها اذا خلقت لنفسك ولقارتك مسافات الانفلات من الدوغمانية والتسطيح والادعاء. اكتب، وتواضع، أنشر، وتباطأ في نشر، والا ألتهمت نفسك كبطل رواية "اللجنة" لصنع الله ابراهيم □

المتوكل) و (عبد القادر الفهري) و (طه عبد الرحمن) و (حسين بحراوي) و (مليم لعروسي) و (احمد بوزفور) و (محمد الدغمومي) مثلا تجعلك تحس أن المغرب - كافق للتفكير والبحث - بخير، وسيظل بخير اذا تخلصنا من سيوف ديموقليس وأسرة بروكست واحجار سيزيف، واذا أمنا بضرورة الاختلاف.

8

ليس النشر هو أن تجد نفسك قد "تكسكت" في كتاب، وانما أن تربط مع الآخرين حبال الوريد: الابداع، والفكر، بدورهما مسارة ومسامرة و "حوارية" ولا يكفي "التزلاج" أو تحويل "الملفوظ" الى "لغة" ما أنزل بها الله من الشيطان. "لغات" بعض الكتاب المغاربة مقعرة لارونق فيها ولا سلاسة، ولذلك فهي "تطيب القلب". "لغات" اخرى كأردية الدراويش، مزرکشة، محنطة، اسفلتية، ميتة، وتظل مشدودة الى حداثها، الى نفس صاحبها "المقفلة" (المغلقة!)، ومن ذلك "لغة" صاحبنا الذي أفضل أن أطلق عليه تجاوزا "ابن طباطبا السيمانتيكي".

انه - وأشباهاه كثيرون - ينتقل من منارة الى اخرى بحرية مطلقة: مرة يلبس جبة (لبنين)، ومرة يدق باب (ف. فانون)، وتارة ثالثة يهجم على فئات (غريماس) بعشوائية ندعو "تولة النقد" الى تنظيم السير بصدها، أو حملة اللواقية من حوادث "لنقد" ولغاته الواصفة.

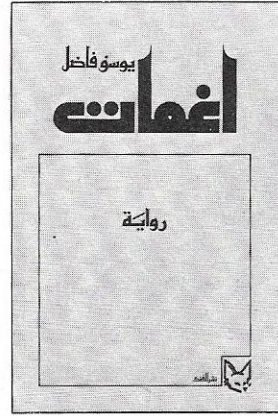
صدر؟". قلت له: "ليس بعد". قال: "اذن لن أنشر لك حتى تقراني". فجمعت رأسي، واندلقت مع الباب، وتمنيت لو أن الحكومة تسمح لي بالصاق الاوراق في كل مكان، ليقراها (أو لا يقرأها) من يريد من بني جلدتي، لأكفي نفسي شر الذهاب والاياب، لكن الأمور تسير على غير عاداتها منذ أن تحول النشر الى مشروع أشبه ما يكون بجامعة كرة القدم: فيها "البروميار ديفزيون"، و"اللوذيام ديفزيون"، و"التروازيام ديفزيون". ثم فيها المدربون والوطنيون، وفيها لجان التحكيم، ولجان التأديب).

6

هناك كتب تنشر في الاونة الاخيرة تملك من القيمة ما لا جدال فيه، لانه ليست مجرد "كتابة" (ابداعية أو نقدية أو فكرية)، ولكنها - بالإضافة الى ذلك تحمل مشروعا للخلة والتجاوز والرهان على الحداثة والتحديث. في مقابلها تحفل سوق الطباعة بكتب رديئة تشبه الذي تؤسس الكتب الاخرى، وبين هاته وتلك ينهض جبل من مسد.

7

الذين ينشرون في المغرب - ككتاب ونقاد ومفكرين - يعانون من الصمت الذي يواجههم، وقلما تستفزك الاسئلة الثقافية والمعرفية حول ما يكتبون، غير أن مشاريع كل من (محمد مفتاح) و (عبد الفتاح كيليطو) و (سعيد يقطين) و (سعيد علوش) و (احمد



وفي النازلة الرابعة تسلمت 5000 د عن كتابين، وفي النازلة الخامسة قدم لي الناشر 10.000د. عن أضخم كتاب، أما النازلة

الطبعة الاولى والثانية والثالثة دون دفع أي استحقاق لكاتبه، وقد عاينت بيع الكتاب بالمغرب والجزائر وتونس والقاهرة وبغداد ودمشق وبيروت، متمنيا أن يعود ربع الكتاب بالريح الوفير على (دار الكلمة)، التي تسرق الكلمات اليوم من قبرص، حيث استقر بها المقام، وأرجو من كل قارئ استقر بين يديه هذا الغسيل أن يسلم الدار المذكورة نسخة قصد الاخبار، وأنا أعدده باقتسام الاريح في الدار التي هناك... جنب الدالية... النازلة الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة وأخص بها المتشائمين والمحيطين والشامتين وهي لاستعادة بعض البعض، فقد تسلمت في النازلة الثالثة حوالة بـ 9000 د. عن مقال...

السادسة، فكانت نازلة ليلة القدر، إذ توصلت فيها بـ 6000 دولار امريكي من مركز إغاء بيروت، وأظنه أضخم رقم وآخر رقم أتسلمه عن مجموعة اعمال ومقالات، ومن يومها لم أعد أشعر بغبن الناشرين وسرقاتهم المكشوفة، الى ان وقعت اخيرا في مصيدة مؤسسة، سحبت مني كل أرصدي في استغلال شبه مكشوف. أسألکم هل سبق - في عصر الشفافية هذا - أن قدم احدهم حسابه، عفوا غسيله بهذه الطريقة الفضة. التي تنير حقن قسم الضرائب وفائض القيمة... لا بأس، أعفيكم من رواية باقي النوازل، لانني أغبط الاجيال السابقة التي كانت تورث الاجيال اللاحقة مخطوطاتها وتلزمهم بتبعاتها، في حل من كل استغلال أو شهرة أو غنى...! □

شيء ذلك أم كره. ينحسر حينها "الابداع" ويلف الفموض العبارة" ان لكذا سرا لو ظهر لبطل كذا" شيء طبيعي ان تحتفظ الذات الكاتبة بالغازها لكن في حدود معقولة "قان قيل لك: كل خطاب حجاب وهذا خطاب فهو حجاب، وانت تدعي ان لاحجاب، فلتقل: لاتسع العبارة أكثر من هذا المقام". وللذات شفراتها الخاصة في محاوره ذاتها، لتأمل لغة المذكرات الحميمة على سبيل المثال. إن كتابة تحمل هاجس موتها، في خطوها، لن تتقدم الا لتراجع الى الوراء، فكل حرف اضافي يقربها من فناء محقوم، كتابة تستمهل الموت بالموت، هذا من جهة، ومن جهة اخرى فهي كتابة تظل غير محققة لان وجود النص ليس في انكتابه على الورق (بارت) فحسب - علما بان الوجود بالقوة الى العدم اقرب - بل ان النص يحتاج الى قارئ متعدد في الزمان والمكان، وبين الوجوديين - الوجود والعدم - تقف ابواب موصودة دون ولوجها المستحيل.

الخذل الثاني

لنفرض جدلا أن الكاتب المغمور أضاع الجهد والوقت وكتب "منعطف". وبغض النظر عن قيمة ماكتب مادام انه الى الصرح يضيف لبنة وفي قطع مسافة الالف ميل يسهم بخطوته، فالناشر - ذاك الوسيط بين الوليد والحياة يفتال في الكاتب كل الاحلام يقرأ الناشر رواية الكاتب الثائر على سلطة القواعد الجاهزة لا يريد صفقة خاسرة، لا بد

والانعطاف المأساوي، في معاشرة الكتب والانام، اتسع خرق جبتي على الراقع ولم يعد بمكنتها احتواء ذاتين كلتيهما الحق وكليتهما البهتان". ذلك ان الله جلت قدرته، وعظمت منته وعمت البر والفاجر نعمته - لما حببني عن تفضيلي، ونزهني عن تجميلي، ادخلني حضرات جمة على قدر ارتقاء الهمة، حتى انتهيت وما انتهيت، ورأيت وما رأيت، وأتاني في حضرة الهوية الخطاب، بابران هذا الكتاب، واخرجه الي العالم المحسوس، والتعريف بانزاله من حضرة التقديس، على الجوهر النفيس... من التخيل والتلبيس، وقيل لي: خذ به قوة، واخبر كل من تراه وحققه، وامعن النظر فيه ودققه". وهكذا لم تكن تجربة الكتابة عندي صدفة عارضة ولانزوة عابرة، بل كانت رحلة خذلان طويلة، من محطة بعيدة الى اخرى بعيدة.

الخذل الاول

لاعترف بان "المنعطف" كانت رواية قصيرة لخاض طويل، وللحق أقول إن "المنعطف" لم تكن كتابة ولكنها كانت نمط حياة، وحين هممت بترجمة الحياة الى حياة اخرى كانت الكتابة خذلانا للتجربة، ولم تف بالمراد، فما جرى تحبير أوراق مآلها تحريق أو تمزيق؟ كنت امارس الكتابة وأقول، أي عبث في ان يكتب الكاتب كتابه ليقرأه وحده. لاشك ان عدم استحضار القارئ الفعلي اثناء الكتابة يضر بالثق الكتابة، ويضر ايضا بعملية التواصل والمقرونية، بل ويؤثر في استراتيجيات الكتابة

(المنعطف) والنشر والخذلان

الحبيب الدائم ربي

في البدء كان "المنعطف"! ظل السر خفيا في جبتي - أنا الحلاج - زمنا ما فتى أن انكشف، ما في الجبة غير الرب كان يقول الحلاج - في - نافيا أناء، وما في الجبة غير الحلاج كان يقول الرب مؤكدا كينونة الحلاج، وما في الجبة احد سواي كان يأتي - كما من اعماق الجب - صوت لي وليس لي. لا يثبت كلمة ولا شيئا ولا كائنا ولا ينفي، فبعد ثلاثين سنة ونيف من التجهد والكاشفة والترجل عبر مدارج العمر،





النشر في المغرب

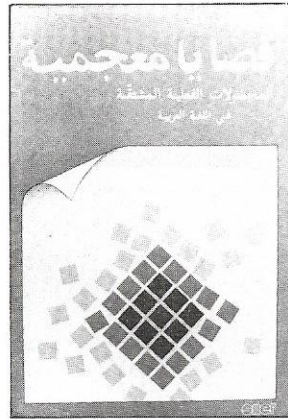
من أخطاء تمنعها أسرار المهنة. لا بد من اسم يضمن نجاح تسويق الرواية إلى أكبر عدد ممكن من القراء الأفاضل (نحن ننشر الاسم وليس الأبداع) ويأذب يعتذر عن عدم النشر...

"يصفق الباب وراء من حلم بنشر رواية، وفي ركن العمارة، قرب صندوق قمامة يخرج عود كبريت يشعله في اللقافة (المسودة) ويتابع النار وهي تلتهم حلما راوده فسماه رواية المنعطف" المنعطف ص 115.

لا يتعلق الأمر هنا - في هذا المقطع - بنبوءة لا يتقراها إلا الملهمون، ولا بافتراض حتى، وإنما هو قانون يستمد مشروعيته من واقع ينظر إلى الثقافة (والادب خصوصا) بامتهان كبير، ولوضع الاعتباري للكاتب فيه لا يرتقى عن الدرجة صفراً.. لتتصور "قيمة" كتاب، في مجتمعنا، صاحبه ما يزال يبحث لاسمه عن موطن قدم، وطالما أن قانون العرض والطلب هو المتحكم في النشر، فمن يجزؤ على الاتجار في بضاعة الكتابة؟ لا أحد. ونستنتي هذا الكتاب المدرسي والجامعي..

الخذل الثالث

ولأن الكتابة - عندي - ليست مجرد احتجاج صامت ضد واقع قاهر - بما فيه واقع النشر، ولأن الاحتجاج الصامت - في ملتي واعتقادي - لن يكون سوى تبرير لهذا الواقع ورضوخ لسلطوته، فقد حملت صليبي (المنعطف) منذ سنة 1984، وطلعت به على أصحاب المطابع والناشرين، فكان جوابهم واحداً وأن اختلفت طرائق الكلام: لا تنشر الروايات، لا تتعامل مع كتاب ناشئين، نحن مجرد طابعين لمن يدفع الثمن، قرأنا كتابك فوجدناه لا يستجيب لشروط الطبع عندنا، نخشى على كتابك من المصادرة والا كنا



طبعناه...

راسلت في البداية دور نشر مغربية منها "دار النشر المغربية" "دار الثقافة" "الشركة المغربية للناشرين المتحدين"، "مطبعة فكيك" كما راسلت نور نشر عربية في كل من تونس ومصر ولبنان دون أن أحظى بجواب، وبما أنه قد تم الحكم على الرواية - فيما يبدو - بالموت، فقد بعثت بنسختها الأصلية إلى "دار قرطبة" وانتظرت شهوراً وحين أعياني الانتظار، زرت "قرطبة" حيث قابلني رجل أفهمني أنه صاحب الدار، وأنه لا يطبع إلا لمن يدفع "الحبة" - والكلمة له طبعاً - طلبت منه النسخة الأصلية لـ "المنعطف"، فتظاهروا بأنه يبحث عنها في "الجوارير" وبعد تردد أخبرني أنه سلم النسخة لهيأة تحرير مجلة "عيون المقالات" لتقرأها وتدفع له "الحبة" ليطبعا أن كانت صالحة للطبع، لكن لأشياء من ذلك كان... وللتاريخ أقول! النسخة الأصلية "المنعطف" ما تزال ضائعة في جوارير "دار قرطبة"!

الخذل الرابع

من بين الذين قرأوا مسودة "المنعطف" الاستاذ أحمد اليابوري وذلك في بداية 1985 وأذكر أنه نوه بها، كما قرأها آخرون وأكثروا لي أنها ليست أسوأ مما ينشر، ويوزع في السوق، ولأنني أثق في شهادة الاستاذ اليابوري فقد كلفتني شهادته كثيراً. إذ لولاها ما تحملت مصاريف النشر على حساب ضروريات لاغنى لي عنها، وما ضيقت على أهلي في النفقة كي أحقق حلماً مجنوناً لايسمن ولايفني من جوع... ولأن الجزائر يتغذى بالفرث، كما يقولون ورغبة مني في

تقليص النفقات فقد اتصلت بصاحب مطبعة حديثة عهد بحرفة طباعة الكتب، ضعيفة الامكانيات، واتفقنا على أن يضع هو "الملح في الطعام" وأن "أحني رأسي للحلقة"، بدأ هو العمل وبدأت أنا دفع الاقساط على مراحل. فدفعت ودفعت ودفعت، فالورق غال، والرقن غال، والتصنيف الضوئي غال، والتوليف غال، والغلاف غال... كل شيء غال... بقي أن أشير إلى أنه كان علي أن ادفع "عمولة" اضافية لهذه المطبعة بدعوى أنها لا تقوم إلا بدور الوسيط لدى مطابع كبيرة تملك الاجهزة والتقنيات.

وأخيراً خرجت رواية "المنعطف" إلى السوق، دون المواصفات المتفق عليها، بطبعة مليئة بالأخطاء وغلاف رديء، وزعت من طرف شركة توزيع معروفة وسحبت سريعاً، وكانت المرجوعات مزقاً لاتصلح لشيء، وبدأت رحلة أخرى جديدة - رفقة بعض الزملاء - أعيد توزيعها، هاهنا اعترضتني مشكلة أخرى فأغلب النسخ المرجوعة تحمل ختم شركة التوزيع وأصحاب الاكتشاك - على الخصوص - لا يقبلون عرض الكتاب، فكانت المكتبات هي الملاذ. تصوروا أن يزفن كاتب ناشئ كتابه الأول في مقبرة/ مكتبة! حتى الجرائد أغلبها لم يعلن عن "المنعطف" في البداية، ولو أصداء طيبة ستخلفها الرواية لدى القراء، وسيكتب عنها النقاد أشياء مشجعة، وستتجز في شأنها - وفي السنة الأولى لظهورها ثلاث رسائل جامعية، لن اتحدث هنا عن الخسارة فطريق الادب لا يقود إلا إلى الخسارات وإنما أحب أن أشير إلى "محاكمة صورية" طالت صاحب المنعطف دبرها له أشخاص يزعم أنه أهان بمنعطفه "أهل الوقت" وأنه. وأنه. ولولا قطع البلعوم لظهرت هذا سرا يهتز له العرش وماحواه وفي هذا تنبيه وغنية" وبعد، يقولون: خبرنا فانت أمينها وما أنا أن أخبرتهم بأمين ورغم الخذلان فاني مقبل - باذنه تعالى - على تجربة جديدة بعنوان "أهل الوقت" فهل من ناشر؟

المقاطع الصوفية المستدخلة مأخوذة

من رسالة الولاية والنبوة" لمحي الدين بن

عربي □

سينما

عرس الآخرين:

حضور البساطة وغياب التماسك

بشير القموي

دار واحدة معرضة للاخلاء والافراغ - في النهاية - تحت طائلة "القانون" اثر انفراط هذه العلائق كلية، وعلى مستوى كل "خلية" اسرية من منظور "سوسيولوجي". اما الكائنات الاخرى التي لاتخضع الى هذه البرمجة وهذا التصنيف الاولي فانها تظل تأثيثية، ومنها: مستخدم (طامو) وزوجته، زبناء المقهى الذي تقصده (جميلة) بما في ذلك "القوادة"، ثم "زبناء" (شعيب) في الشارع (موظفون، شاذ جنسيا... الخ)، دون ان نهمل كائنات اخرى مثل المدعوين الى الحفلات التي يشغل فيها (عبدو) ليليا مثلا. عندما تنتهي من "تلقي" الفيلم كمتواليات سردية لانحس بالتقابلات بين عوالم حشد كائنات النمط الاول مقابل حشد كائنات النمط الثاني وسواه، ولايتجاوز حضور هذه الشخصية (أو تلك - خاصة كائنات "المجتمع البورجوازي" مثلا - المظهر الشكلي. وحتى على مستوى "الكائنات الشعبية" لانحس بنمط العلائق المجتمعية التي تقوم بينها، باستثناء التواصل الظرفي السطحي الذي لم يسمح من خلال الفيلم بالكشف عن معادلة (الهؤلاء) (مقا هؤلاء) (مقا VS) عندما تحدث "مصيبة" ما (بطراً "حادث" ما). ثم ثم تهيمن "قصة" (عبدو) وزوجته (طامو) على القصص الصغرى (Micro - recits) الاخرى، وحتى عندما تهيمن مثل هذه القصة - النواة على غيرها فانها لا ترتقي - الى مرتبة التأثير المطلوب بنويا في اضاءة قد يراهن عليها من باب التعالق الوظيفي، أو في جعل شخصيات مثل (عبدو) و (طامو) - باعتبارهما شخصيتين محورتين - أعمق في الاشتغال الدلالي، نظرا لورود النمطية - وهي بالمناسبة نمطية جد تقليدية ولاترتقي الى درجة الترميز والتأشير المطلوبين - في العرض والتقديم، فهما "متعلمين" - (عبدو) "يقراً"، و (طامو) "تعزف" البيانو - ويجمع بينهما حب "مثالي". أما الاخرون "فلا وجود لهم الا من باب" الاخبار" بحقائق اضافية حول "المجتمع".

ان مثل هذا التوجه "المائع" في تصور شرائح اجتماعية قائمة أو متخيلة يعرض مرسله الفيلم - كما يعرض خطابه (خطاباته المختلفة) - الى نوع من الضبابية التي لايعود دورها الى بساطة القصة (بساطة السيناريو كسرد متخيل) فحسب، وانما الى بساطة الطرح ايضا ان لم نقل "سداجتة"، ذلك ان فيلم "عرس الآخرين" في مضمونه - جزئيا وكليا - لايستند الى رؤية جدلية بالمعنى الذي يجعل كل شذرة من شذرات

القراءة العمودية (الافقية) لجمل الثوابت المنتجة للمعنى، وذلك من حيث اعتبار الفيلم ذاته "مركبية كبرى" (مبتز)، خاصة عندما نسعى الى استتطاق المتواليات الكبرى التي تشكل هيكله القصة، ونسعى الى رصد منطقها في بناء هذه القصة، وهي في تقديرنا قليلة، ويقوم في خلفيتها على أساس "التعارض" (أو "التقابل") بين نمطين من "الكائنات" مجتمعيا:

- النمط الاول تجسده المتواليات الاولى في الفيلم بعد الجينيريك الموجة للقراءة الشكلية (متواليات رجل وزوجته متجهان نحو حفلة زفاف ويتجادبان اطراف حديث ما وحول نوعية الهدية التي ينبغي شراؤها واهدائها). - النمط الثاني تجسده كائنات اخرى مخالفة للرجل وزوجته المذكورين في النمط الاول، ومن هذه الكائنات: (عبدو) وزوجته (طامو)، (شعيب) - حارس سيارات - وأمه وأخته (جميلة) "الطالبة" أو التلميذة، (أبا العربي) وزوجته (التي لاتظهر في الفيلم وتموت قرب نهايته)، الى جانب كائنات اخرى في المدينة والحى الشعبي الذي يقطن به النمط الثاني من الكائنات المذكورة. ان اهم مايجمع بين اصناف الكائنات التي تشخص النمط الثاني هو كونها توحد بينها علائق تيمية (موضوعاتية) الى جانب علائق شكلية لاتتجاوز عوامل القرائن البنائية لمرسلة الفيلم، ومن ذلك - مثلا - كونها تعيش في

1. تأطير

رغم مشاهدة فيلم "عرس الآخرين" فاول تجربة سينمائية في مجال الابداع المرئي كتابية وتشكيلا جماليا لاتكفي (ربما!) للحكم على مستويات الصنعة التقنية، فان هذا لايمنع من المراهنة على جملة من الاسئلة والقضايا التي يجسدها، وذلك في أفق تقريبه من سيرورة الابداع السينمائي بالمغرب من جهة، ثم في أفق الاستفادة من هذه التجربة الشابة في حد ذاتها من جهة اخرى؛ خاصة عندما نأخذ بعين الاعتبار كون هذا الفيلم - كما جاء على لسان صاحبه في لقائه مع الصحافة والنقاد والمهتمين - "فيلم مغربي مائة في المائة" على مستوى التمويل والدعم والخراج الفني؛ بمعنى انه لم ينتظر معونة من احد، ولم يسمح لنفسه باستجداء بركة المركز السينمائي المغربي.

2- حول الفيلم وصاحبه ومن معه

ان أبرز اشكال نوعي يطرحه فيلم "عرس الآخرين" في تقديرنا هو طبيعة العلاقة التي تتأسس بينه كنص (حكى، سرد مشاهد)، وبين عنوانه على مستوى الوظيفة التشاكلية (Isotopique)، ليس كوظيفة حشوية تكرارية لتعالقات العنوان مع المتن (الفيلم كمضمون ودلالة حرفيين) فقط، وانما كتفاعل بينهما - العنوان والمتن - في انتاج دلالة تتجاوز





اثناء تصوير "عرس الآخرين"

يتخذ خطاب "عرس الآخرين" صورة بيانية مهلهة يغلب عليها التكديس السطحي للقضايا

عرس الآخرين

الخطاب تصوغ أفق الدلالة العامة بقدر مايلبس في ثناياه العديد من "المواقف". صحيح: هناك قضايا جزئية (الحرمان، الفقر، الاستسلام للقدر، البحث عن حلول جزئية كزواج (جميلة) من رجل يكبرها سناً، التفسخ الاجتماعي كما تمثله "القوادة" ويمثله الشاذ الاجنبي الذي "يطارد" (شعيب)، السلطة التي "تطارد" الاسر الثلاث في الدار المهدة بالافراغ)، غير ان هذه القضايا لا تكشف عن وعي لدى المخرج بمواد موضوعه (موضوعاته)،

ولا يتجاوز خطابه الطرح "الانشائي" بالمعنى الذي نفهم من خلاله ان الامر يتجاوز موقع الرصد والرصف الى الطرح الاشكالي لبنيات محددة هي الاسرة والمجتمع والذات ثم للصراع الاجتماعي. ولعل الامر يعود في كل هذا الى انعدام الخبرة في الكتابة السينمائية أدبيا (نقصد السيناريو) ومايلحق بذلك من تشريح الشخصيات وادراك ابعادها قبل تحريكها أو توظيفها على الأقل. من ثم يتخذ خطاب "عرس الآخرين" صورة بيانية مهلهة يغلب عليها التكديس السطحي للقضايا؛ والتعامل معها بنوع من الاستسهال الى حد أننا قد نتحدث عن "الاطناب" و"الحشو" الشكليين في الخطاب السينمائي من حيث البلاغة والايماء الممكنين كما توفر ذلك الكتابة السينمائية ذاتها، بل اننا قد نقرر - بنوع من الاقتناع النظري، أن فيلم "عرس الآخرين" لا بلاغة له ولاإيحاء فيه، وحتى على مستوى السرد السينمائي، فانه يكتفي بالكتابة في حد ذاتها ومن أجل ذاتها، ولايعيد النظر في مكونات الحكى والتسريد والتأثير وغير ذلك من الاسس النظرية لبناء التخيل في أي خطاب كان، بما في ذلك الخطاب السينمائي. يبدو السرد في فيلم "عرس الآخرين" سردا تقليديا، ومن ثم (قد) تتشأ لدى المتلقي "العادي" (!؟) مفارقة انه

حق المتلقي ان يتساءل: تفاؤل "من؟" أو التفاؤل لصالح "من؟"، ولو كان الامر مجرد فيلم يرى لمجرد ان يرى، فاننا لن نطالب بغير مايرى، لكننا عندما نلاحظ ان المتواليات الاخيرة من الفيلم تدرج ضمن افق خطاب محدد هو خطاب ذات متعالية نوعية (ذات مثلا وأساسا)، فاننا نتصور ان هذه الرؤية المحايطة رؤية محسوبة ومحسوبة قوامها انتشال (عبود) من "وضع" سابق غير محدد ومثالي الى "وضع" لاحق محدد بالفعل؛ هو الذات الباحثة عن "خلاص اجتماعي" (وثقافي ايديولوجي فوق ذلك) في كنف شرائع اجتماعية "راقية": لايمر اليها "التهميش (الشر) من خلفها ولا من أمامها، وذلك من خلال العشاء في فندق فخم، واحتفال بعيد ميلاد فتاة تنتمي الى عالم "الآخرين"، أو على الأقل، الى عالم غير عالم (عبود)، وهنا تبرز المفارقة كما تبرز المغالطة، لان (عبود) - كشخصية نمطية تشخص عالم الانسحاق بكل اشكاله وتبعاته - "ينجو" من كل عناصر ما تعرض له أمثاله ويجد الطريق الى هذا العالم (عالم الآخرين) فجأة، وبعد أن "خسر" كل شيء - زوجته، عمله، داره، أثاثه... - وكأنه "ضالا" (!؟)، فهده من هدها تبعا لرؤية المخرج. أما (طامو) - زوجة (عبود)

ازاء نموذج ايجابي في الكتابة السينمائية، لانه يتخذ طابعا حكاثيا عاريا، وبالتالي فسيكون - من الايجابي - مستقبلا تشجيع مثل هذا النمط لانه ذو مقبولة معلنة التقاصيل، غير أن مثل هذا المكسب (قد) "يضر" أكثر مما "ينفع"، لانه يخفي اصلا اساس التخيل ويراهن على التواصل المسطر. صحيح: قد يكون "عرس الآخرين" فيلما نموذجيا في تبسيط الصنعة الجمالية وتقريبها من المتلقي (من الناس)، لانه لا يورط أنظمة مركبة (معقدة) في الصياغة الفيلمية، لكن هذا الانطباع سرعان ما يزول عندما نتصور - ونلاحظ ماديا - ان هناك أنظمة لم يحسن استغلالها، واخرى لم يوفر لها اماكن التماسك، ومن ذلك "القصة" (الرقصة) التي تواكب الجينيريك، والتي تتخذ طابعا أليغوريا (أو هكذا كان ينبغي ان تكون كما أريد لها لا كما فكر فيها (حسن بنجلون ومن معه)، ثم سرعان ماتذوب ولايبقى لها اثر غير الوظيفة التزيينية عوض التأطير الدلالي من باب التشاكل السينمائي وسواه. أما "الرؤية" المحايطة لسيرة خطاب "عرس الآخرين" فانها بدورها مضطربة ولاحتتمل سوى خطاب ممكن لصاحب الفيلم الذي اكتفى بالتاكيد على طابع "التفاؤل" (L optimiste). ومن

بالأبيض

نعمة بنواكريم

أمامي وحاولت بحرص شديد متابعة النبرات الصوتية لقارئ الصياغة الأخيرة للميثاق مقارنة في نفس الوقت بين النصين (المشروع، والصيغة النهائية) ومستحضرة في ذهني تلك النقاشات الصاخبة بلجنة المرأة في جمعيتنا المغربية لحقوق الإنسان. استحضرت كل التفاصيل.. كيف تضاربت وجهات نظرنا.. هل نطالب بالغاء المدونة؟ هل نكتفي بالمطالبة بتعديلها؟.. هل نتفادى الحديث عنها؟.. وماذا عن القوانين الأخرى؟.. وماذا عن الواقع؟ وماذا عن ذلك الاحساس بالراحة والرضى عن النفس الى ان انتهينا من صياغة كل المقترحات التي ارتأها الجميع جوهرية لادراجها في الميثاق

.. انتهت قراءة الصياغة النهائية للميثاق الوطني لحقوق الإنسان، ضجت القاعة بالتصفیقات والشعارات.. وذهلت! فقد احتفظ بالصياغة المختزلة لقضيتي كما هي دون أن يطرأ عليها أي تغيير.. ترى هل توصلت لجنة المتابعة بمقترحاتها؟ هل تابعت اللجنة كل ماصدر عن النساء من آراء حول الموضوع؟ التفت الى الجالس على يميني وأنا أعلق بمرارة: "كان الاجدر أن نسميه الميثاق الوطني لحقوق الرجل" وأضفت مستدركة "الرجل العربي فقط، لان الرجل الامازيغي مهمش بدوره أجابني بلهجة أستاذية: "... إن مطالبة الدولة بالتوقيع على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة شعار جذري وشامل" تساءلت مصطنعة البلاهة: "ولم لانخزل كل ذلك الكلام المدون في الميثاق ونوفر على جمعياتنا الحقوقية مصاريف المداد والورق، فتكتفي بمطالبة المغرب بالتوقيع على جميع الاتفاقيات والمواثيق الدولية وكفى الله المؤمنين شر القتال" ولماذا لم يكتف المجتمع الدولي بالاعلان العالمي لحقوق الإنسان وأقر ذلك السيل الهائل من المواثيق والاتفاقيات الدولية؟" قلت هذا ثم التفت اليه منتظرة أجوبة على تساؤلاتي "الساذجة" ولم يكن ينصت الى كلامي فقد كان مشتغلا بترديد شعار مدو في القاعة:

"الرجال والنساء في الحقوق بحال بحال" □

ميثاق وطني لحقوق ...

... هل سبق لكن الانخراط في أحزاب اشتراكية، هل طلب منكن الصبر والانتظار... هل تم النظر اليكن كمخلوقات مزعجة لاتتقن سوى الحديث عن "الاجر المتساوي للعمل المتساوي"؟ هل سبق ان رفض الاستماع الى حديثكن؟ هل سبق أن تعرضتن للاستخفاف بسبب عدم اهتمامكن بالاسئلة "الكبرى"؟ هل تحملتن مجمل تقنيات الاضطهاد هذه؟ ألم تشعرن يوما بالنفور وانتن تتساءلن "لم أنتمي بالضبط"؟ تحضرني خاطرك يا "أس" وأنا في هذا التجمع الصاخب، وفي هذه اللحظة التاريخية التي يصدر فيها ولاول مرة، عن خمس جمعيات حقوقية في المغرب وبتزكية من كل القرى الحية ببلادي "الميثاق الوطني لحقوق الانسان" كان يوما متميزا، لانه حدث متميز ومنعطف متميز في أساليب العمل من أجل الدفاع عن حقوق الانسان. ولانه يوم ذكرى، ذكرى الاعلان العالمي لحقوق الانسان، كانت حواسي مستنفرة وأذاني صاغية لكل همسة في القاعة ولكل صرخة مدوية من شبابنا المتحمس. انتابني الخوف على قضيتي حين بحث عن جنسي في المنصة فلم أجد سوى من نصبهم القانون والعرف و"النضال" أولياء امرى! لكن القاعة طمأننتني حيث هتفت بنسائها ورجالها "النساء والرجال في الحقوق بحال بحال" وحين لم يفت كل متدخل الحديث عن مظاهر هزمتنا التاريخية.. انتهت المداخلات، وجاءت اللحظة الموعودة. حيث بدأت تلاوة نص الميثاق بنبرة صوتية يتخللها الفخر والحماس والتحميس. وضعت مشروع الميثاق القديم

ع

- فلتذهب الى الجحيم (٩١)؛ المهم الا تكون "عائقا" في حياة (عبدو) - تبعا لهذه الرؤية "العجيبة" - رغم تضحياتها فقد انتحرت "طبقيا"، وتحولت - بعد اتصالها بعبدو وزواجها به (أو منه؟) - من ذات "ذات وضع" مستقر (ماديا على الأقل) الى "خادمة"، وكذلك (جميلة) - اخت (شعيب) - التي يتصور المخرج أنها بزواجها من ثري يضمن لها ذلك الحياة السعيدة (ليس لها فقط، وإنما لامها وأخيها، وتصطحبهما معها): فهل هذه الرؤية نابعة من تفاصيل "القصة" (كسيناريو أصلا)، أم انها نابعة من اختيارات المخرج؟ من الذي "يدري"؟

3- ملحوظات اضافية.

لم يكن القصد من هذا التحليل الكمي هو محاكمة فيلم "عرس الآخرين" في حد ذاته، وإنما كان الهدف هو تأطير مجموعة من القضايا والاسئلة العامة التي (قد) لاتنسحب عليه وحده، ولكنها قد تجد طريقها الى عدة نماذج سينمائية مغربية لاتعي موقعها في هذا التأطير ذاته، وتكتفي بجانب التقنية (التصوير، صفاء الصورة، ادارة الممثل، التقطيع، التوليف...). وفي هذا السياق نستطيع القول باننا لسنا فقط في حاجة الى سينما "سهلة" (من حيث الكتابة والتمويل)، ولكننا في حاجة أيضا الى سينما ناضجة في التخييل قبل كل شيء، ثم في الرؤية بعد ذلك. وحتى عندما نعتبر "عرس الآخرين" فيلم "ناضجا" (ومن المفروض ان يكون ناجحا لخبرة صاحبه أساسا وعصاميته كذلك)، فان هذا النجاح ظرفي وشكلي أكثر مما هو ناجح نجاحا "جماليا" بالمعنى المتماusk الذي تتعادل فيه كل مستويات التعبير وتكتمل لخلق الصياغة والتصور، بون ان نهمل "الاطباء" التي سقط فيها على حساب هذا النجاح ذاته، ومن ذلك سوء ادارة الممثلين - خاصة (سعد اللع عزيز) الذي تحرك على هواه، وأفسد على الآخرين اشراقاتهم - وسوء "الانارة" - خاصة غرفة (عبدو) و (طامو) - ثم سوء الحوار حيث لم تكن "لغات" الشخصيات متجاوبة بالمعنى الاجتماعي والوظيفي والدلالي معا. ان فيلم "عرس الآخرين" فيلم مغربي "مائة في المائة" (بالفعل)، لكنه فيلم مغربي "مائة بالمائة" (فوق ذلك) من حيث اخطاؤه أيضا (وهي اخطاء قاتلة تقدم الدليل على فشل السينيما المغربية باستمرار في خلق هويتها ووضعها و"حقها" وجنونها. □

اليوم الثامن

صورة المرأة في
جريدة (العلم)

خديجة مروازي

من المتعارف عليه أن جريدة العلم (لسان حزب الاستقلال وأقدم جريدة وطنية بالمغرب) شهدت عبر تاريخها عدة تجارب لصفحات خاصة بالمرأة (حتى لا نقول نسائية)، عرفت باهتمامها ببعض المشاغل اليومية للنساء المغربيات عبر خطاب يتسم بالطابع الاخلاقي، الارشادي المعتمد أساسا على مرجعية دينية، غير أن جريدة العلم ستقرر في بداية سنة 1988 (وبالضبط في شهر مارس) أن تخوض تجربة أخرى تتماشى - جزئيا - وطبيعة التحولات التي شهدتها المرحلة، محاولة بذلك لعب دور ما في المجال النسائي. خاصة وأن عقد الثمانينات قد شهد تحولات هامة على الساحة النسائية، سواء على المستوى الحركي أو الاعلامي إذ تأسست العديد من التجمعات النسائية (لجن للمرأة بالجمعيات الثقافية، أندية نسائية للعمل الثقافي والاجتماعي، قطاعات نسائية ببعض الاحزاب السياسية، جمعيات نسائية أخرى منظمة المرأة الاستقلالية التابعة لحزب الاستقلال). كما شهدت الساحة الاعلامية ولادة العديد من المنابر النسائية نذكر منها جريدة 8 مارس، نساء المغرب، ومجلة كلمة.

اضافة الى اهتمام الصحافة الحزبية (محاولة منها لمواكبة التحولات) بتخصيص صفحات لقضايا المرأة.

في ظل هذه التحولات برز اهتمام جريدة العلم بمجال العمل النسائي، فكان ان تقرر اصدار صفحة خاصة بالمرأة كل يوم ثلاثاء تحمل عنوان اليوم الثامن (احالة على 8 مارس) او الى يوم خارج ايام الاسبوع (احالة على التهميش).

نصف السهء

شهدت الساحة الوطنية منذ النصف الثاني من سنة 1990 عدة تطورات تؤثر على تحول سياسي جديد لعله يتميز بنهضة خاصة، سواء على مستوى القوى الحية بالبلاد أو على مستوى الشارع المغربي، قد يصعب الان تحديد مسارها وآفاقها والى أي درجة هي قادرة على تحقيق شعاراتها، انها مرحلة مليئة بالوعود وتتسم بالحيوية ويتجاوز فترة الجمود التي طبعت الساحة السياسية مدة من الزمن.

ما هو اذن موقع النساء في هذا التحول؟ وما دور الاطارات النسائية التي تنتمي الى كتلة المعارضة والفعاليات النسائية الاخرى فيه؟ كيف ترسم آفاق العمل النسائي وفي ضوء أية أهداف؟

انها أسئلة تتفاعل على أصعدة متداخلة: الكتابة والبحث في الميدان، العمل الجمعي والاطاراتي المنظم، وواقع المرأة في نظام الحياة اليومية... ولن يكون الجواب عنها ممكنا الا بالانصات لها والتفاعل معها، والتدرج في بحثها. □

وقبل أن نشرع في استقراء صفحة "اليوم الثامن"، نشير أننا سنشتغل على ثلاثة عشر عددا من صفحات "اليوم الثامن" ما يقابل ثلاثة أشهر (ويغطي دورة من الزمن) 02 يناير إلى 27 مارس 1990 علما بأن الصفحة تصدر منذ أكثر من سنتين مما يفرض نضجا في مسار التجربة، مسترشدين في ذات الوقت ببعض الاسئلة المركزية والتي نصوغها كالتالي:

الخطاب النسائي

هل يمكن الحديث عن خطاب نسائي
تطمح الصفحة الى بلورته عبر
توجهها الى نساء ومن خلال اقلام
اغلبها نسائية؟

هل قمتك الصفحة استراتيجية
واضحة تحدد مساراها؟ ماهي الاضافة
التي تقدمها صفحة اليوم الثامن
للساحة الاعلامية النسائية؟

لتحريك هذه الاسئلة يجدر تمثل
الصفحة من خلال مستويين:
المستوى المحوري والمستوى الفني.
وسنبدأ بمجرد أولي للمحاور:
التحقيق، الحوار، الخاطرة، اليومية،
مختلفات، نلحقه بقراءة في مضمون
التحقيقات الواردة في الصفحة على
امتداد التاريخ المحدد أعلاه.

إذا كانت فعالية التحقيق تتحدد في
اثبات أو نفي اطروحة ماحول موضوع
محدد، وذلك بتتبع خطوات معينة
تسعى الى تفكيك آراء عينة ما حول
هذا الموضوع في أفق تركيبها
واستخلاص النتائج منها، فإن هذه
الخاصية تبدو غائبة على امتداد
تحقيقات صفحة "اليوم الثامن".
وسنحاول تأكيد هذا الرأي من خلال
تكثيف الملاحظات التالية:

أولا: على صعيد العناوين التي
تصدر التحقيقات، فهي عامة وغير
منسجمة مع سياق التحقيق.
فالقارئ مثلا لتحقيق حول موضوع
"حين يضرب الزوج زوجته" (عدد 20
فبراير 1990) لا يمكنه القبض سوى

على ملامح باهتة من الموضوع حيث لا يتقدم من النساء للدلاء برأيهن سوى امرأتين. أما الآراء الثلاثة
المتبقية فتتناقصهما ثلاث فئات: طفل، زوج، ثم الشباب، لتكون بصدد ثلاثة مواضيع تصلح ان تشملها
تحقيقات مستقلة خاصة

مثلا:

- الآثار النفسية لضرب الزوج للزوجة على الطفل.

- رأي الزوج في ضرب الزوجة.



اليوم الثامن

من موضوع ليطفو على سطح التحقيق، مثلاً:

- موقع اللعب في حياة الطفل باحياً الصفيح.

- الاثار النفسية للسكن باحياً الصفيح على الطفل.

- الامية في صفوف أطفال أحياء الصفيح.

- أطفال أحياء الصفيح بين واقع القراءة وحجم المشاهدة.

ثانياً: على صعيد العينة نلاحظ على امتداد جميع التحقيقات محدودية العينة.

فحول موضوع "الهجرة بؤرة الصراع النفسي لامهات مغتريات وبنات متحدرات" (عدد 13 فبراير 1990)، نلاحظ أن العينة لا تتجاوز

ثلاث حالات (عائشة، خدوج، ناريمان). مما يضع كلمة عينة بين قوسين حيث لا تكون

معبرة على موضوع التحقيق تعبيراً يمكن القارئ من استخلاص نتائج معينة بصد

الواقع أو الظاهرة التي يطمح التحقيق الصحفي الى اضاءة بعض ميكانيزماتها،

وهو ما يجد تبريره في كون المحققة لا تتحمل مسؤولية التنقيب على العينة واختيارها،

بل نجد ان العينة هي التي تبحث عن "المحققة"، فعند الحاجة عيشة تلتقي

"المحققة" بخدوج صدفة وتتجاوز معاً. نفس الشيء بالنسبة للتحقيق حول "طالبات مشين

بخطى ثابتة فوق أرض نابليون" (عدد 27 فبراير 1990). فوفاء وربيعه، كحالتين

مدرجتين ضمن العينة، هما صديقتان لحنان التي قصدتها "المحققة" لتأتي فرصة ادماجها

ضمن العينة التي بدأت تتشكل ايضاً بالصدفة وهو ما يجعل التحقيق فقيراً

يعتمد على وجهة نظر واحدة في الموضوع: (التوجه الى فرنسا قصد الحصول على

شهادات عالية والرجوع الى الوطن). لماذا لم يشمل التحقيق المنظور المشاكس؟ ولماذا لم

تأخذ "المحققة" بعين الاعتبار أن "وقاء، حنان، ربيعة" صديقات وان الصداقة غالباً

ما تتم بين الناس بعد التجارب والانسجام على مستويات معينة، مما يكرس من جديد

محدودية العينة وفقرها، حين تنحصر في التعبير عن الرأي الواحد.

ثالثاً: على صعيد الاسئلة، فان طبيعتها

- منظور الشباب لصيغة ضرب الزوج للزوجة مع التساؤل طبعاً، هل يمكن الادلاء برأي واحد وموحد لشباب اليوم "فالمحققة" تدلي بنتيجة تقول برفض الشباب لصيغة الضرب، دون أن يشمل التحقيق مسألة هؤلاء الشباب ولا أجوبتهم. إذن مم تنطلق "المحققة" وهل يكفي ان يكون الزوج من شباب اليوم ليمتنع ويرفض صيغة ضرب الزوجة؟ بل هل هذا يعني أن ممارسة الضرب مرتبطة بأجيال وليس بعقلية وتربية معينة؟ ثم لماذا يتم إغلاق هذا التحقيق برؤية دينية محضة تكرس في جزء منها ضرب المرأة دون ان تجد هذه الرؤية موقعها على امتداد التحقيق.

نفس الملاحظات تتأكد في التحقيق حول موضوع "الطفولة الضائعة في احياء الصفيح" (عدد 13 مارس 1990). فاذا كان التحقيق يركز على رصد واقع الطفولة في فضاء معين هو احياء الصفيح مع الانطلاق من مسلمة كون هذا الفضاء سلبياً، معطلاً ومعيقاً لتربية الطفل وتنميته، فان بعض التعليقات الخاصة بالمحققة، والتي تتخلل التحقيق تنفي هذه الصفات للصيغة بدور الصفيح، حين تقول مثلاً: "ولهؤلاء الاطفال أحلام تتشابه في حشاياتها، فهم يرفضون واقعهم، بل ويتذمرون منه أحياناً، ويلعنون يوم ميلادهم كان دور الصفيح وصمة عار تلاحق كل من يقطن بهذه الاحياء الهامشية" فاداة التشبيه "كان" جاءت لتنفي في العمق وصمة العار كصفة لصيغة بدور وأحياء الصفيح، ليبدو الخلل واضحاً بين عنوان التحقيق، وأجوبة الاطفال وتعليقات المحققة. ولتتلاشى في نفس الوقت أهمية تحقيق يثبت عكس المسلمة التي انطلق منها.

اضافة الى كون الاسئلة غير محددة مما يجعل اجوبة الاطفال قابلة لان تدفع بأكثر

لا تعكس وضوح الاشكالية والتي تبيغ التحقيق ابرازها بنفيها أو باثباتها فالسؤال في تحقيقات "اليوم الثامن" يتسم بالتشتت الذي يغيب ويلغي السؤال الاشكالي الذي يجب ان ينهض من خلاله التحقيق. فغياب السؤال الاشكالي هو ما جعل من كلام "الحاجة عيشة" أقرب الى شهادة تتضمن وصفاً لحالتها، منه الى جواب عن سؤال محدد، قد نتيه في الجواب عنه لكن لتعود اليه باستمرار، وكما نلاحظ غياب السؤال الاشكالي الموحد، نلاحظ غياب الاسئلة الفرعية. ان السؤال الموحد ضروري بالنسبة للتحقيق. كما ان الاجوبة عنه يمكن ان تولد اسئلة فرعية تغني موضوع التحقيق. وهو ماتفتقر اليه تحقيقات "اليوم الثامن".

التحقيق: تقنية الاستقراء

نستخلص إذن ان التحقيق كتقنية أساسية، من تقنيات استقراء الواقع، يفقد الكثير من فعاليتها وإجرائيته في صفحة اليوم الثامن بجريدة العلم. فالتحقيق مثلاً حول موضوع "الزوجة الطالبة بين مسؤولية البيت والجامعة (عدد 27 مارس 1990) نجده لا يوضح خلفيته كما انه لا يحدد أهدافه، بحيث لا يمكن قملك مقصديته: هل يريد التحقيق من الزوجة الطالبة ان تعود الى البيت، أم ان تستمر في الدراسة؟ اننا لانلمس لا الاشكالية ولا الوسائل ولا النتائج التي يستهدفها التحقيق. كما يمكن للقارئ في ذات الوقت ان يلمس زاوية الرؤية لدى "المحققة" والتي يكشف مسار التحقيق عنها بوحي منها أو بدون وعي: انها تكرس المفهوم التقليدي للامومة وحصر التربية في طرف واحد هو المرأة، الطرف المؤهل باستمرار - حسب سياق التحقيق - للتضحية. فعوض ان يتم الكشف عن غياب دور الحضانة المؤهلة لاستقبال متميز للاطفال، يركز التحقيق على تضحية الزوجة الطالبة بالتعليم / وإتمام دراستها، مقابل البيت والزوج والامومة. دون ان يسطر بان التعليم حق من الحقوق الاساسية للمواطنة والذي لا يمكن التنازل عنه والتضحية به في أية لحظة يبدو معها الزوج داخل علاقة،

وفي ذات الوقت منفصل عنها.

إن التحقيق في صفحة "اليوم الثامن" لا ينتبه أيضا الى مراكمة النتائج الجزئية من خلال الاجوبة، ليشدو التحقيق مجرد فرجة على حالات يائسة بصدد وصف وضعها (انظر التحقيق الخاص بعدد 30 يناير 1990).

أما على صعيد الحوار كتقنية حاضرة في صفحات "اليوم الثامن" غير انه يبدو حضورا ضعيفا بالمقارنة مع التحقيق. فخلال الثلاثة اشهر لانجد غير اربعة حوارات مع الاخذ بعين الاعتبار ان ثلاثة منها منقولة عن مجلات غربية وعربية، بل حتى الحوار مع مليكة العاصمي - القريبة جدا من جريدة العلم - حول الشعر فان الهيئة تنقله بالصفحة التالية: ما الغاية من الحوار؟ ماهي مجهودات الصفحة في هذا الاطار؟ ولماذا لا يغطي الحوار توجهات مختلفة فنية ثقافية سياسية وتربوية تجعل منه ركنا ثابتا يحضر في الصفحة باستمرار.

أما بالنسبة للخاطرة واليومية، فرغم اختلاف الاسماء التي تصدرها (الخاطرة: حنان الوليدي - اليومية: سميرة غزلان) فان التشابه بين هذين الشكلين التعبيريين حاصل. ونقط لا شراك بينهما ملموسة الى درجة التداخل. فهاجس هذا النمط من الكتابة ينبنى من خلال موضوع المرأة سواء من خلال التوجه لها أو الحكى عن حالات خاصة بها: الطلاق، الزواج، نساء الموقف. الزواج بالاجنبي، الاختيار بين العمل والبيت، العنف....).

غير ان طبيعة تناول هذه المواضيع يتسم بالتكرار سواء على صعيد اليومية أو الخاطرة أو في إطار علاقتهما خاصة وان الصفحة تتضمنهما معا في كل عدد مما يوحي القارئ بالاجترار اضافة الى غياب التحليل والحس النقدي الذي يمكن ان يميز الكتابة عن الاخرى.

فالحالات التي يتم رصدها تصلنا عبر الوصف الانتقائي الذي يتحول احيانا الى شكوى، بل نلاحظ سهو احد النمطين التعبيريين - تحديدا اليومية - عن الهاجس

الذي يحركه في الكتابة عن المرأة لتغدو مشيته اكثر من الشيء ذاته حيث تقول سميرة غزلان مثلا في "يوميات امرأة": "تتوقف السيارة، تقسم الا تتقدم خطوة، تقسم ان تجعل نهاري عبثا ومن مجهودات السائق مجرد هباء... ووقع ذلك يحاول المسكين بكل جهده، تعانده كامرأة شمطاء..." (عدد 13 فبراير 1990).

أما بالنسبة لمختلفات فيمكن القول انها بمثابة خليط لا ناظم يؤلف بين عناصره غير انطلاقه من المرأة أو توجهه اليها. فمن خبر عن الاصدارات في مجال الثقافة والصحافة (مجلة نون - اعمال ليانة بدر - دراسة حول المرأة في أدب المرأة - نموذج للنضال السياسي بايرلندا الشمالية) الى اخبار عن بربجيت باردو والحيوانات أو مارلين مونرو ومخلفاتها أو خبر عن استعمال السشوار... مع ملاحظة التركيز على هذا النوع الثاني من الاخبار وتواترها المستمر كل أسبوع ضمن الصفحة، والتي تتوجه الى جسد المرأة مع تكريس نظرتها لجسدها كبضاعة للعرض كما في المقالات التالية: "أزياء الشتاء"، "جمالك سيدتي"، "أزياء ربيع وخريف 90"، "تحملي الالم من اجل الحصول على الجمال". ونشير الى أن أغلبية المقالات والتغطيات التي تتضمنها الصفحة منقولة عن مجلات غربية كنيزوزيك، جون أخريك، باري ماتش. وعربية كالبعث (السورية)... كما تهمل الصفحة الإشارة الى مترجمين أو مترجمات المقالات.

وأخيرا اذا كانت هذه الملاحظات بمثابة محاولة نلمس من خلالها ماتتضمنه صفحة "اليوم الثامن"، فان سؤالا اخر لابد أن يتفزع عن هذا المستوى: كيف تقدم نفس الصفحة؟

كيف نقرأ؟

انطلاقا من كون المستوى الفني لجميع الاصدارات ثقافية أو اعلامية يحظى باهتمام كبير من طرف القارئ باعتبار أن أول مجابهة للقارئ مع المقروء تتم عبر هذا المستوى الفني أولا ليغدو بمثابة محفز أساسي للاقبال على المادة المقروءة.

وانطلاقا من كون هذا التحفيز يتجسد من خلال تظاهرات عدة: توزيع الصفحة - صياغة العنوان - حضور الصورة - حركية الحيز، فان صفحة "اليوم الثامن" تتقدم من خلال توزيعها على الاركان التالية: التحقيق، الحوار الخاطرة، اليومية، المقال، ومختلفات. وتطمح من خلال هذا التوزيع ان تكون اركانها ثابتة غير انها لا تزال تتأرجح بين الواقع والطموح (غياب الحوار مثلا على امتداد شهرين، الى جانب الحضور الضعيف للمقال). وتبدو العلاقة بين الركن الخاص بالتحقيق وباقي الاركان كعلاقة ركن مركزي باركان محيطية، اضافة الى انقسام الصفحة الى حيزين: الحيز الاعلى تغطيته الاركان التالية: التحقيق، اليومية، الخاطرة بينما تغطي الحيز الاسفل مختلفات.

أما العناوين فانها تتقدم خالية من تحفيز يمكن ان يرسم امتداده بسرعة في ذهن القارئ. فسواء كان الموضوع سياسيا، فنيا او اجتماعيا فان صياغة عناوين الصفحة تبقى صياغة انشائية، لا ترقى الى صياغة ثقافية تحيل الى اشكالية معينة تحفز القارئ على اقتحام الموضوع. ان صياغة العناوين بصفحة "اليوم الثامن" تكشف عن بساطة مبتذلة وعن غياب أدنى مجهود بصدد صياغتها. ندرج بعض النماذج منها:

- فلاحات مصر: ماذا يرتدين؟

- ماذا تريد المرأة في الشمال الافريقي؟

- دين الوطن قلادة في الرقاب.

أما الصورة فان حضورها أو غيابها يرتبط اساسا بطبيعة المادة: هل تؤطر ضمن المختلفات - التي تقتبس موادها من مجلات اجنبية خاصة - أم هي مادة تصدرها الهيئة (نفترض وجود هيئة خاصة بصفحة "اليوم الثامن"). فعندما يتعلق الامر بالحيز الاسفل من الصفحة الخاصة بمختلفات فان حضور الصورة يكون مكثفا الى درجة التكسد احيانا. فقد نجد مثلا سبع (7) صور في صفحة واحدة (عدد 27 فبراير 1990) في مقابل غياب الصورة عندما يتعلق الامر بمواضيع من مجهودات



اليوم الثامن

الهيئة. لتحل محل الصورة المتساقطة والمكملة للموضوع صور شخصية للقلام الكاتبة.

وانطلاقاً من كون حضور الصورة في "اليوم الثامن" مرتبط بالمختلقات والتي غالباً ماتتناول ماجد في عالم الموضة والفن، فإن هذا النمط من الصور - بوعي أو بدون وعي للخلفية المؤطرة للصفحة - يراهن على انفعالات القارئ العادي وصياغة نمط معين من تفكيره حيث تتوسل الصور جميعها أسلوب الاثارة والاغراء. بل من أجل الاثارة قد يتم تشويه العنوان الى حدود يصير فيها متناقضاً مع المعطيات التي يتضمنها الموضوع كما في العنوان التالي مثلاً: "بنات رجال الثورة في أمريكا اللاتينية. الينا كاسترو: عارضة أزياء. هيلرا غيفارا: موظفة فندق."

ورغم كون هذا الموضوع لا يتجاوز العمود الواحد، فإن صورتني هيلرا والينا تغطيان نصف الصفحة.

أما بالنسبة للمساحة التي تشغلها الأركان الثابتة، فإنها تبدو قارة من عدد الى آخر حيث لا يتم تحريك الحيز الفضائي انسجاماً مع متطلبات كل موضوع مما يجعل الحيز جامداً لا يحركه سوى غياب الركن ذاته، ليعوض مثلاً باعلانات العلم الادارية (عدد 27 مارس 1990).

الآن، وبعد محاولة تمثل الصفحة اشكالا ومضمونا، هل يمكننا القبض على لغة خاصة بصفحة "اليوم الثامن" بجريدة العلم؟ هد يمكن الحديث عن خلفية نظرية مؤطرة لهذه الصفحة وبالتالي عن نسق فكري يتحكم في صورها؟ إن تأرجح الصفحة بين اعتناق بعض الظواهر

النقابية نجية مالك في حوار مع "على الأقل"

المرأة والعمل النقابي

ع

نجية مالك انسانية مرحة:

عشقت الوطن فاعتنقتها

علانية، لها أسرة تحبها

وتعمل الكثير من أجلها، ومن أجل إثبات ذاتها حتى لا تذوب في مؤسسة الأسرة وحتى لا تكون هي اهتمامها الاوحد. ذلك أنها لها حضور فعال في كل الجبهات فكريا وممارسة:

- في بيت الزوجية كزوجة وأم لطفلين، في التربية والتعليم كأستاذة لمادة الفلسفة، في النقابة كعضوة في اللجنة الادارية للنقابة الوطنية للتعليم (ك د ش)، في علاقتها الانسانية الدافئة، في ابداعها كرسامة واعدة.. وبكلمة واحدة في صدقها اتجاه قضايا مجتمعتها..

من أجل الاقتراب منها أكثر كان هذا الحوار

الاجتماعية (والتي لا ترقى الى قضايا مجتمعية بسبب الرصد الانطباعي وغياب التحليل الشامل لها) وبين الانزلاق مع مظاهر الاستهلاك الغربي (نجوم الاغراء، الموضة، الازياء، الاثارة...) يسقط الصفحة في ازدواجية المرجعية والتي تنعكس عليها سلبيا سواء من حيث طبيعتها أو وظيفتها حيث تبدو اللغة هجينة تتأرجح بين المعجم السلفي المطبوع بالنبرة الاخلاقية (عيب، حلال، حرام، الاعراف...) والمعجم الذي يحكم المواد المنقولة من الغرب أو عنه. مع التنبيه الى ان الاستيراد من الغرب يقف عند حدود المستوى الاستهلاكي والخطاب الاشعاري دون أن يمتد الى الفكر النقدي والتحرري. لبيد السؤال بصدد خطاب نسائي خاص بصفحة "اليوم الثامن" سؤالا مشوشا. فالصفحة لاتعكس الهم النسائي في أفق تحرر النساء من جميع مظاهر التمييز والتخلف، بترقية وعيهن اضافة الى غياب المقالات ذات الطبيعة الدراسية والتحليلية. وبالتالي فالصفحة في راهيتها لا يمكن ان تنتج خطابا معرفيا من حيث هو خطاب نقدي حول المسألة النسائية أو " قضية المرأة". لكن هل يكفي، لكي تؤكد جريدة وطنية - في مستوى جريدة العلم - اعتناقها لقضية المرأة اعلاميا، بان تصدر صفحة خاصة بها كل أسبوع وتواظب على الصدور وتستمر فيه دون الاخذ بعين الاعتبار شكل ومضمون هذا الاستحضار - للقضية - ليكشف فضاء الصفحة عن غياب تام لتحديد منطلقاتها واهدافها وبالتالي صيغ العمل التي عبرها يتم تحقيق تلك الاهداف (وهو ما يفسره غياب الافتتاحية بالعدد الاول بل وجميع الاعداد). وليغدو الهاجس الاساسي للصفحة هو المواظبة عن الصدور وضمان استمراريتها ولو على حساب موضوعها ذاته: المرأة.

الشروط اللازمة لاستيعاب الطاقات النسائية وذلك بوضع برنامج متكامل لادماج المرأة في العمل النقابي مع مراعاة حالتها التي يجب عدم نكران أنها حالة خاصة

س: هل يمكن أن تحدثنا عن المرأة المتواجدة في النقابة؟

ج: هناك نوعان من النساء في النقابة:

الأول، ويشكل الأغلبية وهن نساء الطبقة

العاملة، اللواتي يعملن نقابيا لمواجهة

الاستغلال الطبقي في العمل، والثاني،

ويشكل الأقلية نساء يحملن ذخيرة ثقافية

وهما سياسيا، ويعتبرن النقابة واجهة من

وأجهات النضال.

س: هل تعاني من التشاكي الذي يحصل في

مهامك كزوجة، ربة بيت موظفة، ومسؤولة

نقابية؟

ج: في بعض الاحيان فقط، أما في أغلب

الاحيان فان المسؤولية النقابية تعمل على

تحسيسي أكثر بمسؤولياتي كأم وكزوجة

انطلاقا من قناعاتي بان المسؤولية لها معنى

واحدا سواء في البيت أو خارجه، ولا يجوز

أن أحقق ذاتي على حساب زوجي وأطفالي.

س: ما موقف موقف زوجك من عملك

النقابي؟

ج: رغم أن زوجي قد ساعدني في ممارستي

للعمل النقابي الا أنني أشعر في بعض

الاحيان أن كثرة مهامي تضايقه بشكل ما

تضايقه خاصة الاجتماعات التي تستمر الى

وقت متأخر، واضطراري للسفر... لكن تشبثي

بممارسة هذا الحق، وصدق قناعاتي جعلت

زوجي يقتنع معي بأنني الان قد قطعت

أشواطا لاجال لاعادة النظر فيها.

س: ماهي المهام التي تقومين بها، في يوم

من المفروض أنه يوم عطلة؟

ج: غالبا ما أحترم أيام العطل، لانها تشكل

مناسبة لتعويض النقص الحاصل خلال

الاسبوع على مستوى التواصل بيني وبين

أفراد أسرتي. كما أمارس فيها بعض

هواياتي كالرسم والمطالعة... □

حاورتها: هنية المحيظ

بالتعاطي للعمل النقابي بكل شروطه. من غياب عن البيت في أوقات معينة ليلا مثلا الاشتغال باستمرار مع الرجال... فعلى المرأة مقاومة هذا المحيط حتى تستطيع الاستمرار.

س: نلاحظ ضعف عدد النساء في مراكز القرار فهل هذا راجع لواقع فعلي أم لشيء آخر؟

ج: لا بد من الإشارة هنا الى أن عدد النساء

النقابيات قاعديا متوفر بشكل ملموس.

خاصة لدى المرأة العاملة. الا أن هذا التواجد



نجية مالك

لم يعرف تطورا نوعيا يجعل منها المرأة

القادرة على تحمل المسؤولية في الأجهزة

النقابية، وقادرة على الوصول الى مراكز

القرار بالشكل الذي تطمح اليه. أما عدد

النساء اللواتي استطعن الوصول الى هذا

المستوى، فهو قليل جدا وهذا يرجع - في

نظري - لسببين الاول موضوعي والثاني

ذاتي. الموضوعي هو الوضع الاجتماعي

للمرأة العاملة، فكثرة وظائفها كعاملة وربة

بيت... يحد من امكانياتها الذاتية ويعرقل

تحقيق طموحاتها. ذلك أن وضعية المرأة

داخل النقابة هي انعكاس - الى حد ما -

لوضعها في المجتمع.

فالمرأة النقابية عليها أن تقاوم العقليات التي

تعتبر أن دور المرأة في الممارسة النقابية

يجب ان لا يتعدى دور المساعد وهذا ما يجعل

أغلب التنظيمات النقابية لازالت لم توفر

س: المرأة الانثى / تلغي ايجابية كل تجربة

مكتسبة خارج البيت، وتجعل كل الجهود

المبذولة من لدنها مجرد مساعدة، لا تكسبها

ولو جزءا من الامتياز المنوط بها عادة في

مجتمع الرجل. نجية هل يمكن أن تحكي لنا

كيف تولد مسؤولية نقابية من خلال تجربتك

النقابية في زمن المسؤولية فيه من اختصاص

الرجال؟

ج: انطلاقا من تجربتي الشخصية اعتقد أن

ميلاد المسؤولية النقابية بالنسبة للمرأة صعب

وشاق ولا بد له من توفر شروط متعددة من

بينها:

أ- القناعة الذاتية: واعني بها الايمان بأن

مجال الممارسة بالنسبة للمرأة لا يجب أن

يقتصر على المهنة والبيت بل أن المرأة

لا يمكن أن تحقق ذاتها كإنسان، كمواطنة الا

من خلال ارتيادها ودخولها مجال الرجل أو

بمعنى أدق المجال الذي احتكره الرجل وهذه

القناعة لا بد لها أن تكون حقيقية ونابعة من

الذات، وغير مصطنعة أو ظرفية، فالعديد من

النساء شاركن في العمل النقابي الا أنهن

مالبن أن تخلين عنه، بمجرد أن واجهن

صعوبات غالبا ما تكون اجتماعية، ولم يقاومن

هذه الصعوبات. فكانت مشاركتهن في العمل

النقابي مجرد، حاكاة أو محاباة للزوج أو

لرفيق.

ب- بالنسبة للمرأة المتزوجة يلعب الزوج دورا

في ميلاد المسؤولية النقابية لدى المرأة وفي

استمراريتها وتطويرها. هذا الدور قد يكون

سلبيا أو ايجابيا. بالنسبة لي شخصا،

قناعاتي الذاتية لم تولد بعد الزواج بل تكونت

تدريجيا منذ المرحلة الطلابية، وهذه القناعة

لعبت دورا في اختياري لرفيق حياتي فزوجي

بدوره يؤمن بضرورة مشاركة المرأة في

الحياة النقابية والسياسية. وهذا ماساعدني

على أن أستمّر في ممارسة مهامي النقابية

بل وتعميقها وان كنت أشعر أحيانا أنه

لا يريدني أن أتجاوز حدا معينا من الممارسة

النقابية، حدا متعارفا عليه اجتماعيا.

ج- مقاومة المحيط، وأعني بالمحيط، كل من

تربطني به علاقة أسرية كانت، مهنية،

نضالية أو حتى علاقتي بالجيران، فالك

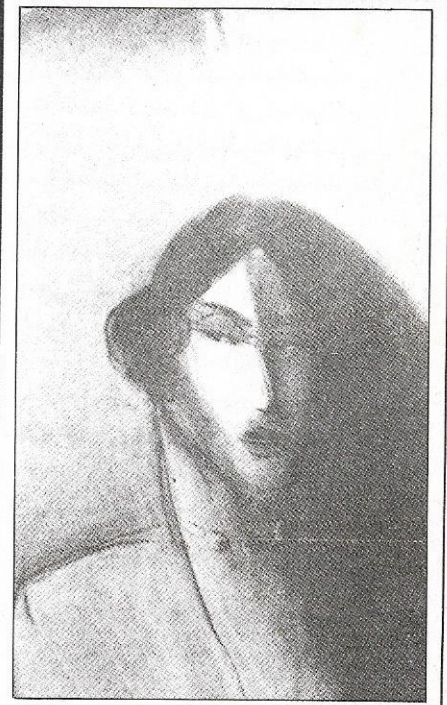
لا يفهم ولا يقبل أن تسمح المرأة لنفسها

تجربة العناد

إذا كان كل شيء يكبر فينا من الطفولة إلى الكهولة إلى البراءة، فإن العناد ينمو معنا، ويكبر فينا، ويمارس فعله على سلوكنا. لحظة ندخل في عناد كبير مع الواقع عبر الكتابة التي تعبر عن عناد مستمر لواقع مطروح.... ونحن هنا إنما نستعير بعض مقومات هذه الطفولة التي تتلاشى ملامحها مع الزمن... نستعير علاقة الطفل بالنار، والفعل الذي يتشبث به الطفل لادخال تجربة الاحتراق في ذاكرته، حيث يعاند الطفل معيقات تجربة الاحتراق تلك... وبأي أن يمارس فعله، ليشعر بالفعل الذي يصدر عن النار. لا يؤمن بالاحتراق، ولا يضيف إلى معجمه كلمة الاحتراق إلا بعد أن يدخل في تجربة العناد.

ويكبر العناد معنا.. وتصير تنتمي لواقع ينتمي إلينا دون أن يفصح لنا عن شكل امتداده فينا، نعيشه كاحتراق دون أن نفهمه كرماد لأنه دائم الاحتراق. لحظة تنقلت الذات التي يقتلها توالد الاسئلة من منطق الواقع المادي، تعاند هذه الذات هذا الواقع، وتراهن على الكلمة كجسر عبرها تمارس تجربة الاحتراق. وتأتي الكتابة لتحاول إعادة ترتيب أشياء الواقع وفق درجة الاحتراق، ثم تأتي القراءة / الكتابة لتكشف عن شكل إعلان الاحتراق. لكن! إذا مارس الطفل تجربة العناد عبر فعل اللمس فإن الكتابة - القراءة تخوض في تلك التجربة عبر الملامسة ليس إلا. والفرق واضح بين اللمس واللامسة، إذ يعطينا المفهوم الثاني مشروعية القراءة المتعددة للكتابة / للواقع، لأن النار تحرق فتصير رمادا، أما الواقع المطروح فإنه لا يستحيل رمادا لأنه دائم الاحتراق. الكتابة إذن، عناد للواقع، وفي الاستمرار في الكتابة معانقة لسؤال الواقع.... وفي الالتزام بسؤال الواقع التشييد بهوية زمننا، وبالعامل على وشم ذاكرته ببصمات مروونا من هنا حيث عشنا: ساعتها نعلن أننا لم نخن زمن وجودنا. □

زهود غرام



لا

للعديوان

على شعب

العراق

ان الوقف الفوري لحرب العدوان والابادة التي تشن على شعب العراق مطلب ملح وحيوي نابع من صلب مطامح الشعوب والقوى التواقية للسلم والعدل واحترام ارادة البشر في الحياة. فاذا كانت الرأسمالية العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية تعمل لاقرار هيمنتها على العالم بالنار والدم والتقتيل - كما هي عاداتها دائما- فان مؤسساتها العسكرية وملحقاتها الصناعية والتكنولوجية تجني الكثير من ترويج اليات الدمار.. اما العراق -ورغم صموده حتى الان- فانه يعيش تدمير وتخريب منشآته الاقتصادية والاجتماعية ومآثره التاريخية وغيرها، كل ذلك ممزوج بدماء اطفاله وشيوخه ونسائه ورجاله. ان وقف الحرب العدوانية مطلب يستوجب الكفاح ويتطلب كل الدعم والمناصرة. وهاهي انعكاسات هذه الحرب القذرة تشمل كل مجموع المنطقة العربية وتكشف عن ضيق هامش الحرية داخل دولها وهشاشة اقتصادياتها وغياب الارادة السياسية المستقلة والفعالة لاغلب قادتها، وهاهو الاحتلال المباشر للمنطقة يتحقق وكذا نهب ثرواتها وتخریب بلد عربي ومسلسل ابادة شعبه، كل ذلك بتمويل عربي وتحت شعار شرعية تفتقدها العديد من محميات الامبريالية نفسها تجاه شعوبها. وفي الوقت الذي توزع فيه امارات النفط ملايين الدولارات وقول جيوش الدفاع عن مصالح الرأسمال العالمي وترهن البلاد والعباد لذلك، نجد ان مجموع اقتصاديات المنطقة العربية تتلقى الضربات القاتلة سواء في المشرق او المغرب، دون اكثر من كل مكونات التحالف العدواني بذلك. ان ادانة هذه الحرب القذرة وصانعيها ومسانديها ودعم كل الجهود والقوى العاملة من اجل وقفها مطلب حيوي يمليه التضامن الانساني والواجب القومي كما انه عمل من صميم الدفاع عن المصالح الانية والمستقبلية لاوسع فئات الشعب ولباقي الشعوب العربية التي تؤدي جميعها فاتورة حرب لا تخدم الا مصالح الرأسمال العالمي والهيمنة الامريكية والمطامح الصهيونية.

ليكن الوقوف في وجه حرب الدمار والابادة التي تستهدف شعب العراق وايقافها المدخل الضروري لايجاد حل سلمي وعادل لمجمل قضايا المنطقة مبني على احترام حقوق الانسان وارادة الشعوب وحققها في صنع حاضرها وغدها بعيدا عن كل تسلط وهيمنة ووصاية، ولتكن الشرعية الدولية تحمي الجميع على قدم المساواة وعلى رأسها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والعودة الى وطنه واقامة دولته المستقلة.

صدر حديثا

عن منشورات «الفنك»

